

الإنصاف المركزي

شؤون عراقية و كردستانية.. شؤون تركية.. شؤون إيرانية.. شؤون سورية.. شؤون عالمية.. ضد الارهاب والتطرف.. روى و افكار.. تحليلات سياسية

المرصد اليومي لقضايا كردستان والعراق والمنطقة والعالم

السنة 26 12-3-1994

Website: pukmedia/ensat | Email: ensatmagazen@gmail.com | facebook: [ensatpuk](https://www.facebook.com/ensatpuk)

الرئيس مام جلال
في مؤتمر الاشتراكية الدولية - 2010

تحديات أمام العراق الجديد

“على القيادة السياسية الارتقاء الى
العهود و الوعود و احترام ثقة الشعب بهم”



أمريكا ستتولى القيادة



FOREIGN
AFFAIRS

انقاذ
السياسة
الخارجية
الأمريكية

“



يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الكتروني ايضا منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستانية وعراقية واقليمية وعالمية راهنة في عوالم السياسة ومستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات واتجاهاتها وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية ومايتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والإلكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكرية للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظلّ التحديّات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات وحدث الرؤى والدراسات ، بما يعزّز الرؤية الثاقبة ازاء مجمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وتركز السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطورات الاستراتيجية المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المؤثرة ايضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية» و«آفاق وأبعاد» و«قضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بإلقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوق بها .

وتتضمّن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون امريكية» ،«المرصد التركي» ،«المرصد الايراني» ،«المرصد السوري» ،«المرصد المصري» ،«المرصد الخليجي» ،«المرصد الصيني» و«المرصد الروسي» وذلك حسب مستوى التطورات اليومية المتعلقة بتلك الدول على الساحة الداخلية والخارجية .

للانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوّع في الموضوعات.

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي
يصدره مركز الرصد والمتابعة
بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

- السنة 25 -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يومياً

www.pukmedia.com/ensat

facebook: ensat.puk

هيئة التحرير:

دياري هوشيار خال

ليلي رحمن ابراهيم

محمد مجيد عسكري

هه لو ياسين حسين

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان

للاشتراك و إرسال مساهماتكم

Email:ensatmagazen@gmail.com

Mobile: 07701564347

العنوان: السليمانية - زكاري

في خطاب أمام المؤتمر السنوي للاشترابية الدولية في باريس الرئيس مام جلال يشخص التحديات امام العراق الجديد

الانصات المركزي؛

شارك فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السنوي لمنظمة الاشترابية الدولية (SI) الذي بدأ أعماله يوم الاثنين ٢٠١٠/١١/١٥ في قاعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العاصمة الفرنسية باريس. وخلال الاجتماع قدم رئيس الاشترابية الدولية جورج بابانديرو وسكرتير المنظمة لويس ايالا التهنئة باسم قادة وممثلي الأحزاب الأعضاء في الاشترابية الدولية إلى الرئيس مام جلال بمناسبة إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية. كما قدم العديد من زعماء الاحزاب المشاركين المؤتمر التهنئة الى الرئيس مام جلال في كلماتهم، وأبرزهم جورج بابانديرو رئيس الاشترابية الدولية ومارتن أوير رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي وسيغولين رويال القيادية في الحزب وماسيمو داليمبا، وأشادوا بجهود فخامته ودوره المشهود كمنصب رئيس الاشترابية الدولية. ويوم الثلاثاء ١٦-١١-٢٠١٠ القى فخامة الرئيس مام جلال كلمة بصفته نائبا لرئيس المنظمة الدولية. بمناسبة مرور ١٠ اعوام على هذا الخطاب المهم الى الان بالنسبة للواقع العراقي، نعيد نشر نص الخطاب وهذا نصه:

ايها الرفاق والاصدقاء الاعزاء:

جئتمكم ومعى تحيات من العراق، عراق ينهض من دمار الطغيان، عراق يخطو نحو نظام ديموقراطي حر. للحديث عن العراق وتقديمه صوب الديموقراطية، علينا ان نذكر انفسنا باختصار كيف كان العراق تحت وطأة ديكتاتورية صدام حسين ونظامه. لا توجد ديكتاتورية عرفت في التاريخ مثل نظام صدام الذي اقترب جرائم شنيعة ضد شعبه لا تعد ولا تحصى و التي تتضمن:

- قصف مدينة حلبجة بالغازات السامة و الذي اسفر عن مقتل اكثر من ٥ الاف مدني من ضمنهم النساء والاطفال.
- ابادة اكثر من ١٨٢ الف شخص في حملات الانفال. ورغم العدد الكبير من المقابر الجماعية التي تم العثور عليها منذ ٢٠٠٣ الا اننا و لحد الآن لا نعرف اماكن وجود عشرات الآلاف من هؤلاء الضحايا.
- كذلك دعونا لاننسى القمع الدموي للانتفاضة في الجنوب و كردستان. سياسة وحشية من التمييز الطائفي والتي اسفرت عن مقتل و تهجير مئات الآلاف من العراقيين بما فيها قتل القادة الدينيين البارزين.
- تدمير الاهوار في جنوب العراق.
- حروب الدكتاتورية غير الشرعية ضد دول الجوار، ايران و الكويت، و التي نجمت عنها مئات الآلاف من القتلى و وضعت العراق و الشعب العراقي تحت مشقة شديدة لاكثر من عقدين.

كما ان حروب نظام البعث لم تسفر عن مقتل الملايين من الاشخاص فحسب، بل انها وضعت البلد تحت عقوبات دولية قاسية ومعطلة و بالتالي تحويل العراق الى واحد من اشد البلدان فقرا في العالم و ذلك على الرغم من موارده الزاخرة و تاريخه الثري، بحيث تعيش غالبية شعبه تحت خط الفقر في حين بلغت اجور الموظفين المدنيين اقل من ٥ دولار في الشهر.

اصداقائي الاعزاء،

بدأت عملية تحرير العراق في العام ٢٠٠٣. وبصرف النظر عن الخلافات التي لاتزال قائمة حتى يومنا هذا بشأن قرار الذهاب الى الحرب، الا ان هناك حقيقة واحدة لاتقبل الجدل وواقعا لا يُنكر: لقد تم تحرير العراق و قد تمت الاطاحة بأشد الدكتاتوريات وحشية. وان الشعب العراقي قد تم تحريره من الطغيان. و بمساعدة الاصدقاء و الحلفاء، شرع الشعب العراقي بتحدي اعادة بناء و اعمار البلد. و كانت المهمة الاولى في البناء، ان يتم اعادة بناء نظامهم السياسي و اعادة بناء عراق جديد يكون في سلام مع نفسه و مع جيرانه. وفقا لذلك، مارس الشعب العراقي في بداية العام ٢٠٠٥ واحدة من أهم حقوق الإنسان الأساسية عبر اختيار ممثلهم السياسيين في البرلمان العراقي. وقد تحدت التهديدات والهجمات الارهابية وذهبوا الى مراكز الاقتراع للدلاء باصواتهم. و اسفرت الانتخابات عن اول قيادة سياسية منتخبة ديموقراطية في العراق. و كانت الحكومة المنتخبة حديثا، مكلفة بادارة البلد في مرحلة انتقالية و كان البرلمان مكلفا بكتابة دستور، الذي اصبح اليوم قاعدة اساس العراق الجديد. وقد راي ذلك الدستور النور في تشرين الاول اكتوبر من العام ٢٠٠٥. و صوت الشعب العراقي على نحو ساحق لدستور دائم الذي حول العراق الى دولة ديموقراطية اتحادية تعددية جديدة، عراق لكل العراقيين، للعرب و للكرد و للتركمان و كلدو اشور، عراقا للشيعية و السنة و المسيحيين. عراقا يشعر كل مواطن بالانتماء اليه و له الحق و صاحب حصة فيه بغض النظر عن العرق و الدين. و في كانون الاول ديسمبر من العام ٢٠٠٥، اثبت العراقيون مرة اخرى بانهم جادون في اعادة بناء وطنهم. فبرغم جميع الصعاب و التحديات المحدقة بهم ذهبوا الى صناديق الاقتراع و صوتوا بالسبابة البنفسجية لتدعيم تعزيز مفهوم العراق الديموقراطي و لتذكير العالم بان العراقيين هم الآن جزءا من العالم الحر. و في بداية العام ٢٠٠٦، حدث انتقال سلمي للسلطة و ادت الحكومة الجديدة بقيادة السيد نوري المالكي اليمين. و اصبحت انا رئيسا و ان هذه الفكرة بحد ذاتها، ان يصبح كردي رئيسا للعراق، لهي تعبير واضح عن العراق الديموقراطي التعددي المحرر الذي برز من جديد. و منذ العام ٢٠٠٦، دخلت عملية اعادة بناء العراق مرحلة جديدة، بالانتقال من اعادة البناء السياسي الى اعادة بناء من نوع آخر ألا وهي تطوير البنية التحتية، الخدمات الاساسية، العلاقات الدبلوماسية مع المنطقة و المجتمع الدولي و بصورة اساسية، التواصل مع العالم الخارجي فضلا عن الانفتاح بوجه الاستثمار الاجنبي في العراق.

و مع ذلك فان هذه المرحلة الجديدة كانت الدولة العراقية مهتمة و قبل كل شيء بتحسين الاوضاع الامنية و دحر المتطرفين و الارهابيين. لقد وجهت قوات الامن العراقية و الجيش العراقي و بمساندة القوات الدولية ضربات مدمرة لهيكل و بنيان قيادة و اتصالات المتطرفين العنيفين في العراق. و اليوم، اصبح ظهور هؤلاء الارهابيين الى الحائط و تم استئصالهم من المدن و القصبات بأيادي الشعب العراقي، و الشعب العراقي تعاون مع القوات المسلحة العراقية و لدينا نموذج جيد كما اظهرته الوقفة الشجاعة لاهالي محافظة الانبار الذين اجبروا، مع قوات الامن العراقية، الارهابيين على الخروج من ما كان في السابق معقلهم و منطلقهم لشن الهجمات الارهابية في الاجزاء الاخرى من البلد.

لقد كانت الحملة الباسلة و الناجحة لطرد العناصر المسلحة غير القانونية الذين ارادوا السوء و الحاق الاذى بالشعب العراقي، خطوة كبيرة اخرى للحكومة.

فبحلول نهاية العام ٢٠٠٨، و نتيجة للعمليات الامنية، لم ينزلق العراق الى حرب داخلية شاملة والتي توقعها الكثيرون و فكروا بانهم سوف يرون دمار و خراب العراق. و منذ العام ٢٠٠٨ يعيش العراق في تناغم و اصبح الآن

مكانا اكثر امانا للمواطن العراقي العادي اذ يستطيع المرء الآن السفر من البصرة الى زاخو دون الخوف من التعرض الى الخطف او القتل.

و بطبيعة الحال فإن التحسن الامني يؤدي الى الرفاهية و اقتصاد افضل. كانت الحكومة سريعة في التصديق على قانون الاستثمار و الذي اطلق الحملة لجذب الاستثمار الاجنبي. ورغم انه اخذ وقتا اكثر من ما كان متوقعا، فانه جرى ابرام العقود النفطية الاساسية مع شركات دولية كبيرة بهدف تطوير انتاج النفط و زيادة الصادرات النفطية و التي من دون شك ستؤدي الى زيادة الايرادات للشعب العراقي. واصلت الحكومة العراقية الاستثمار في البنية التحتية للبلد بحيث تم تخصيص المليارات من الدولارات للكهرباء، تحسين شبكات المياه النقية، المشاريع الزراعية، الاتصالات، التربية و التعليم، التعليم العالي و القطاعات الاخرى. و قفز متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من بضع مئات من الدولارات الى ٣٦٠٠ دولار.

اصدقائي الاعزاء؛

يعرف الشعب العراقي ببسالتهم و قوتهم في وجه تحديات الحياة المريرة. فقد استطاعوا البقاء عبر اشدّ المشقات تحت نير الدكتاتورية و عايشوا ويلات الحروب الدامية التي طالتهم. و على الرغم من ذلك كله، برزوا من رماد الدكتاتورية ليبنوا مجتمعا ديموقراطيا، ليبنوا عراقا اتحاديا تتمتع فيه الاقليم المحلية بحقوقها الدستورية و ليعيشوا حياة افضل. لقد تحمل اقليم كردستان القسط الاكبر من معاناة الاعمال الوحشية و القساوة التي طالته من قبل النظام البعثي، ولكن شعب كردستان بعد التحرير تطلعوا بتفاؤل نحو العهد الجديد و عانقوا التغيير الجديد في العراق و باتوا جزءا مهما جدا في النظام العراقي.

تمكن شعب كردستان من تحسين الوضع الامني في الاقليم و بعد ذلك توجهوا صوب اجتذاب الاستثمارات الضخمة في جميع القطاعات، و بنوا فنادق كبيرة و منتجعات و المراكز التجارية و المنتزهات و المناطق الجاذبة للسياح. و اظهروا للعالم ان الشعب العراقي قادر على بناء وطنهم اذا ما أُعطيت الفرصة لهم. تجذب كردستان مئات الآلاف من المواطنين العراقيين من وسط و جنوب العراق في معظم العطلات العامة. يحل العرب و التركمان و المسيحيون و الاقليات الاخرى على كردستان لقضاء اوقات ممتعة مع عوائلهم للتمتع بالطقس المناسب و المعتدل و الشعور بالامان و السلام و مشاهدة المناظر الخلابة التي تقدمها كردستان، و فراحرية للمسيحيين الذين اصبحوا هدفا للهجمات الارهابية و ذلك من خلال استقبالهم و احتضانهم للعيش بسلام و رفاهية في كردستان.

العراق بلد متعدد الاعراق و المذاهب و حتى من حيث التضاريس توجد فوارق جغرافية في بعض المناطق، مع هذا قررنا ان نعيش معا في عراق ديموقراطي اتحادي. نحن في العراق بصدد تقديم نماذج للديموقراطية و الحرية في العراق لجيراننا لاعطاء نماذج لترسيخ الديمقراطية و حقوق الانسان لتحذوا شعوب الشرق الاوسط حذوها.

رفاقي الاعزاء

لقد اثبت الشعب العراقي من جديد بانهم يريدون مواصلة الخطى نحو الديموقراطية و ترسيخ حقوقهم الدستورية من خلال انتخاب ممثلهم السياسيين عبر صناديق الاقتراع. وقد توجهوا الى مراكز الاقتراع باعداد غفيرة في اذار مارس ٢٠١٠.

و على القيادة السياسية الارتقاء الى العهود و الوعود التي قدمتها قبل الانتخابات و احترام الثقة التي اوليت اليهم من قبل الشعب العراقي. ان التاخير المحطم للرقم القياسي في تشكيل الحكومة منذ اذار ليست ميدالية

نستطيع تقلدها بفخر. و هذه كانت نتيجة للوضع المتنازم في العراق لعدم اتفاق الاحزاب السياسية لتشكيل الحكومة لاسيما ليس هناك حزب سياسي ان يحصل الاكثريه في البرلمان. على النخبة السياسية ادراك ان العراق ما يزال يواجه تحديات خطيرة و عظيمة يجب عليهم التغلب عليها. و هذه التحديات تشمل:

- انسحاب الجيش الامريكي بحلول نهاية ٢٠١١.
- دحر المجموعات الارهابية الذين يعملون في الخفاء.
- اعادة بناء العلاقات الدبلوماسية مع العالم الخارجي.
- اخراج العراق من تحت طائلة الفصل السابع.
- اعادة بناء جيش عراقي دفاعي، متعدد قوي قادرا على الدفاع عن العراق.
- اعادة بناء قوات الامن، الشرطة و قوات سيطرة الحدود.
- اعادة بناء البنية التحتية و اعادة الخدمات الاساسية في ارجاء الوطن.
- تفعيل الاستثمار الاجنبي في القطاعات غير المرتبطة النفط و الغاز.

رفاقي الاعزاء

في سبيل ان نتمكن نحن من التغلب على هذه التحديات، سوف نحتاج الى مساندتكم و مساعدتكم، نحتاج تضامنكم و نحتاج منكم الوقوف بجانب الشعب العراقي بهدف ضمان ان العراق قوي. لكي يتم استخدام الثروة العراقية لمنفعة شعبه، لبناء المدارس و المستشفيات بدلا من شراء الاسلحة الكيماوية و القنابل. مهمتنا كاشتراكيين ديموقراطيين هي ان نرى عالما افضل و اكثر رخاءا، ان عراقنا ينزلق نحو الفوضى و فقدان الحكومة سوف يؤدي الى احتضان الارهاب الدولي.

ان الارهاب في العراق ليس مشكلة للعراق فحسب بل انه مشكلة للمجتمع الدولي ايضا. ومن مصلحة الجميع رؤية عراق تعددي اتحادي ديموقراطي شاملا ناجحا.

في العام ٢٠٠٧ وقفت امامكم و طلبت مساعدتكم، احصيت عدة مجالات والتي بإمكانكم المساهمة و المساعدة فيها و اريد ان اذكركم نحن لازلنا بحاجة الى تعاونكم و ارغب في تقديمها مرة اخرى:

- مكافحة الارهاب الذي اصبح خطرا علينا جميعا و طاعونا دوليا.
- اطلاع احزابكم و شعوبكم بالاوضاع الحقيقية في العراق و شرح الجوانب الايجابية فضلا عن الجوانب السلبية دون التركيز على الاخيرة وحدها.
- تشجيع الشركات و اصحاب الاعمال للاستثمار في العراق بدءا من المناطق الاكثر امنا و بعد ذلك في ارجاء الوطن.

- توفير الدعم و المساندة الاخلاقية و الاعلامية للعراق الديموقراطي الاتحادي الموحد.
 - ارسال وفود تقصي الحقائق الى العراق في سبيل اعطاءنا ملاحظاتكم الودودة.
 - الطلب من بلدان المنطقة بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق و احترام استقلاله و سيادته الوطنية بجانب وحدته الوطنية. هذا بالاضافة الى ايقاف التسهيل و المساعدة المالية للارهابيين.
- و شكرا لحسن اصغائكم".

الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني:

زيارتنا الى بغداد كانت مثمرة للمطالبة بحقوق موظفي شعبنا

لن نسمح باستخدام قوت شعب الكردستاني رهينة او ضحية لغرور أية جهة

الانصات المركزي:

أكد لاهور شيخ جنكي الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني، يوم الثلاثاء، ان زيارته الى العاصمة الاتحادية بغداد كانت مثمرة بشكل كبير، مشيراً الى ان رئيس الوزراء الاتحادي مصطفى الكاظمي أكد على بذل الجهود الحثيثة لارسال مستحقات الاقليم المالية.

وقال شيخ جنكي في رسالة، هذا نصها:

"خلال زيارتنا الاخيرة للعاصمة بغداد و لقائنا السادة رئيسي الجمهورية والوزراء وبعض قادة الكتل السياسية المحترمون، اتضح لنا وقبل ان نلقي العتب على اخواننا من الكتل الشيعية والسنية، ان وفد حكومة الاقليم المفاوض يتحمل مسؤولية عدم ادراج رواتب موظفي اقليم كردستان ضمن مشروع قانون (العجز المالي) ، هذا في الوقت الذي كان متاحا امامه العديد من الخيارات الجيدة المقدمة من الكتل السياسية. الا ان الفرصة لاتزال سانحة من خلال تفعيل المادة السابعة من القانون ووجود فرصة لحكومة الاقليم للتفاوض بشأنها.

عليه فان حكومة الاقليم ملزمة بالتصرف على قدر من المسؤولية والاسراع في ارسال وفد من اصحاب القرار الى بغداد من اجل الاسراع باطلاق رواتب موظفي الاقليم وعدم تهميش الحقوق الدستورية لشعبنا الكردي.

زيارتنا الى بغداد كانت مثمرة بشكل كبير للمطالبة بحقوق موظفي شعبنا .. وعقدنا خلال الزيارة اجتماعا ايجابيا واخويا مع دولة الرئيس مصطفى الكاظمي، و اكدت خلاله على مبدأ تعاملنا كاتحاد وطني كردستاني بعدم استخدام قوت الشعب الكردستاني رهينة و ضحية لغرور أي جهة.

الاخ السيد الكاظمي وبجانب امتعاضه من اداء الفريق التفاوضي لحكومة الاقليم، الا انه اكد انه خلال هذين الاسبوعين سيبذل الجهود الحثيثة في سبيل ارسال المستحقات المالية لموظفي اقليم كردستان".

وبحث رئيس الجمهورية برهم صالح، يوم الإثنين، مع الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني لاهور شيخ جنكي، حل المسائل المالية العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

وذكر المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية في بيان (١٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠)، أن "رئيس الجمهورية، استقبل يوم الاثنين ١٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠ في قصر بغداد، الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني السيد لاهور شيخ جنكي، وجرى خلال اللقاء، التأكيد على أهمية حل المسائل المالية العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وفقاً للدستور والأطر القانونية، وبما يحقق العدالة الاجتماعية ويحفظ حقوق جميع الموظفين والمواطنين، وعدم زجهم في المسائل السياسية".

وتابع، "كما تم التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق المشترك بين مؤسسات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم للوصول الى رؤية مشتركة لما فيه مصلحة البلاد، وتعزيز الاستقرار وتحقيق طموحات جميع المواطنين في حياة حرة كريمة".

نائب رئيس حكومة اقليم كردستان قوباد طالباني: حل المشاكل مع بغداد سبقي اولوية واجباتنا

:PUKmedia

شارك نائب رئيس حكومة اقليم كردستان قوباد طالباني يوم الثلاثاء ٢٠٢٠/١١/١٧ في منتدى كردستان الاقتصادي في لندن، الذي انطلق هذا العام اون لاين بسبب فايروس كورونا. وتحدث طالباني في كلمة، عن التحديات الاقتصادية في اقليم كردستان وخطط الحكومة لمواجهتها مع الاصلاحات المختلفة نحو تجاوز وخلق ارضية اقتصادية قوية في القطاعين العام والخاص. و اضاف، ان حكومة الاقليم تعمل على عدم اعتماد سياستها الاقتصادية على النفط فقط من اجل التنمية الصناعية والزراعية والخدمية. و اشار طالباني الى ان احد اهتماماتنا والتي هي جزء من خارطة الطريق الاخيرة التي تم البدء بها للاستثمار والعمل باستثمارات قوية في مجال الصناعة الزراعية، وهذه خطوات اقتصادية صحية افضل وتوفر فرص العمل والامن الغذائي وقريبا سيتم وضع حجر الاساس لمعمل للسكر يوفر فرص العمل وزيادة الانتاج المحلي. و اوضح، ان الحكومة تحاول تامين بيئة مناسبة وامنة للقطاع الخاص حتى يقوم المستثمرون بتنفيذ مشاريعهم بدون اية مخاوف، كاشفا عن انه قريبا سيتم التباحث حول قانون اصلاحي جديد للتقاعد يشجع اكثر على العمل في القطاع الخاص.

وبشان مشروع الخدمة، قال طالباني، اننا في المشروع نعمل على تحسين تنظيم الخدمات الحكومية والتقليل من الروتين ومكافحة الفساد، كما نحن بصدد صياغة تعليمات جديدة لتنظيم عملية تسجيل الشركات حتى يتم تسجيلها خلال ٢٤ ساعة. وفي جانب اخر من كلمته اشار طالباني الى العلاقات بين الاقليم وبغداد، مضيفا، ان حل المشاكل مع بغداد سيبقى اولوية واجباتنا واعربنا عن موقفنا لاجراء اتفاق مثمر حول ادارة النفط والغاز وقبلنا بالشراكة والتنسيق حول ادارة النقاط الحدودية ومستعدون للحديث عن المصاريف والتدقيق في ايرادات ٦ سنوات الماضية، لذلك ليس هناك اي مبرر لاييقاف رواتب موظفي الاقليم من قبل بغداد.

الاتحاد الوطني واليونامي يؤكدان ضرورة حل الخلافات بالحوار

:PUKmedia

استقبل زكار علي عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، ميرا كوبرس المستشار السياسي للمبعوث الخاص للامم المتحدة في العراق (اليونامي)، في مدينة السليمانية يوم الاثنين ٢٠٢٠/١١/١٦. وبحث الجانبان في اللقاء الذي حضره مدير الشؤون السياسية في مكتب الامم المتحدة بمدينة السليمانية، آخر المستجدات السياسية في العراق، حيث استعرض زكار علي آراء الاتحاد الوطني في جميع المسائل والملفات الساخنة في العملية السياسية في اقليم كردستان والعراق. ودعا زكار علي، الامم المتحدة الى تكثيف الجهود لتقديم المشورة لحكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية لحل الخلافات بينهما والتوصل الى اتفاق وتطبيق الدستور، مشددا على ان معيشة مواطني كردستان في خطر واصبحت ضحية للخلافات.

وفيما يتعلق بالمناطق الكردستانية المستقطعة أكد زكار علي ان الاوضاع الادارية والسياسية والامنية في تلك المناطق تقلق الاتحاد الوطني، ولا بد ان يتم حماية حقوق المكونات فيها وفق الدستور، وحل مشكلات تلك المناطق وان تبدأ الامم المتحدة محاولاتها المكثفة من اجل ذلك.

وشدد زكار علي على ضرورة حل المشكلات بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية عبر الحوار وفق الدستور، وحل المشكلات المتعلقة بالرواتب والمستحقات المالية لاقليم كردستان.

كتلة الاتحاد الوطني تجدد دعمها لأبناء قضاء داقوق

PUKmedia:

في اطار اهتمام كتلة الاتحاد الوطني بهموم ومعاناة المواطنين، قامت النائبة ديлян غفور بزيارة عدد من الدوائر والمؤسسات الخدمية في قضاء داقوق.

وقالت النائبة ديлян غفور لـ PUKmedia ان الزيارة جاءت للتباحث مع مدراء ومسؤولي الدوائر الحكومية حول المعوقات والعراقيل التي تقف عائقا امام تقديم افضل الخدمات لاهالي داقوق بمختلف مكوناتهم وتذليل كل الصعوبات التي تعترض الارتقاء بالواقع الخدمي في داقوق. وضافت: بعدها قمنا بزيارة قرية (حفته غار) التابعة لقضاء داقوق للاطلاع عن كثب على اوضاع المواطنين وبحث سبل معالجة المشاكل التي يعانون منها، كما قمنا بتقديم سلات غذائية الى ابناء القرية بهدف مساعدة اهلنا في المنطقة ومد يد العون لهم في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. ووضحت: ان كتلة الاتحاد الوطني تجدد العهد لابناء قضاء داقوق الكرام على انها ستبذل قصارى جهدها وستعمل بكل جد واخلاص لتقديم كل ما من شأنه ان يسهم في التخفيف عن كاهل اهالي قضاء داقوق والارتقاء بالواقع الخدمي للقضاء.

الاتحاد الوطني يشعر بالمسؤولية ويحاول ايجاد حلول للازمات

PUKmedia:

أكد النائب طه امين عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني ضرورة ايجاد الحلول للازمات التي تواجه شعب اقليم كردستان.

وقال النائب طه امين في تصريح خاص لـ PUKmedia، يوم الاثنين، ان الاتحاد الوطني في جميع الازمات يحاول ان يجد الحلول للازمات التي تواجهها حكومة اقليم كردستان وشعبنا الكردي، وزيارة الرئيس المشترك للاتحاد الوطني لاهور شيخ جنكي الى العاصمة الاتحادية بغداد هي جزء من ذلك وهي تأتي لاجاد حل للازمة المالية الخائفة التي تواجه حكومة اقليم كردستان. ورفض النائب طه امين اعتبار الزيارة جهودا فرديا مؤكدا ان الاتحاد الوطني مشارك في حكومة اقليم كردستان، وهو يشعر بالامانة التي يحملها ويشعر بالمسؤولية تجاه شعبنا الكردي، ومن يعتبر زيارة الرئيس المشترك جهودا فردية فهذا غير صحيح، لان المسؤولية التي يواجهها الاتحاد الوطني ليست بسيطة، بل هي كبيرة جدا خاصة في الازمة الخائفة التي تواجه الشعب الكردي، سواء في الجانب المالي او ازمة كورونا والازمات السياسية وفي جميع النواحي نحن نواجه المشاكل منذ دخول اقليم كردستان الازمة المالية في ٢٠١٤. و اضاف النائب طه امين انه يجب على الاتحاد الوطني وكافة القوى السياسية في الاقليم ايجاد حلول لهذه الازمات على الاقل ليتخطى الشعب الكردي هذه المشاكل من خلال ايجاد حل للمشكلات العالقة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

دعوة لتأجيل مراسيم تنصيب بابا شيخ حفاظا على وحدة الصف الايزيدي

PUKmedia

وجه عدد من المثقفين والناشطين الايزيديين رسالة مفتوحة تطالب بتأجيل تنصيب بابا شيخ الايزيديين حفاظا على وحدة الصف الايزيدي.

وفيما يأتي نص الرسالة:

هذه الرسالة المفتوحة موجهة باسم نخبة من المثقفين والناشطين والفعاليات الايزيدية في الوطن والمهجر، نظرا لخطورة الموقف الذي حصل قبل يومين بإعلان إختيار باباشيخ بدون تشاور كامل مع كافة الاطراف الايزيدية ووجهاءهم وبشكل خاص زعماء جبل سنجار ولات شيخ وبعشيقة وبحزاني وأيزيدية بقية الدول. وفي الوقت الذي نعلن عدم معارضتنا المبدئية على إختيار أية شخصية أيزيدية مناسبة، لكن في نفس الوقت لا يحق للأمر أو لغيره تجاهل بقية الأيزيديين والابتعاد عن الاجماع الايزيدي في هذه الظروف التي نعاني من آثار وتداعيات الإبادة ولم تندمل جروحنا بعد خطورة الموقف الذي قد يؤدي الى تفرقة وشرخ كبير لا ينسد. ولهذا ندعو السيد حازم تحسين بك الى تأجيل مراسيم التنصيب وفتح باب الحوار والمصالحة مع بقية الايزيديين والتفاهم معهم. كما ندعو الشيخ علي باباشيخ الى التريث في قبول مراسيم التنصيب يوم الاربعاء لكي لا يساهم في تقسيم الايزيدية بشكل خطير، خاصة وأن هذا المنصب هو المرجع الاعلى للديانة الايزيدية ويجب ان يوحد كل الايزيديين ويمثلهم.

نود هنا ان نذكر الجميع انها مسؤولية اخلاقية وتاريخية كبيرة ومن يشجع على إنهيار الأيزيديين وتفريقهم في ظروفهم الصعبة هذه فإنه يرتكب جريمة بحق كل أبناء شعبنا.

هذه الديانة التي قاومت أعتى الابدات والمجازر ولم تتفرق الى طوائف ومجاميع متناحرة، ولهذا فإن من يقوم بخلق هذه الفوضى يرتكب جريمة لا تغتفر. وندعو جميع الاطراف الى ضبط النفس والسماح لمبادرات الخير من اجل تقريب وجهات النظر وحل هذه المعضلة الخطيرة، كما نرى أن هناك ضرورة ملحة في الاسراع الى تشكيل المجلس الايزيدي الاعلى من أجل ترتيب البيت الايزيدي بطريقة حضارية تناسب التحديات المصرية التي يواجهها ابناء شعبنا ولكي لا تتكرر مثل هذه المواقف الصعبة.

نحن على ثقة بأن كافة الاطراف ستكون في مستوى المسؤولية ولن تعرض أبناء إيزيدخان الى الانقسام والتشتت. كما ندعو جميع الناشطين والشخصيات والوجهاء الايزيديين الى توقيع هذه المذكرة ومساندتها

والله من وراء القصد

الموقعون

نخبة من الشخصيات والفعاليات الايزيدية

الاثنين في ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠

الكاظمي وبومبيو يبحثان مستقبل التعاون بين العراق والتحالف الدولي

المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي:

تلقى رئيس مجلس الوزراء، السيد مصطفى الكاظمي، مساء الثلاثاء، اتصالاً هاتفياً من وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، مايك بومبيو، جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، فضلاً عن تطور الأوضاع في المنطقة.

وبحث الاتصال أيضاً، تنمية التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، كما تطرقا الى مستقبل التعاون بين العراق والتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء تنامي القدرات العراقية في محاربة الإرهاب.

مبدأ الأغلبية بتمرير القوانين يبتلع التوافقات السياسية

العربي الجديد:

أثار اعتماد مبدأ الأغلبية العددية بتمرير بعض القوانين المثيرة للجدل في البرلمان العراقي، مخاوف بعض القوى السياسية، التي عدته تهديداً لمسألة التوافقات بين الكتل، التي قامت عليها العملية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وتعدّ أساساً لعمل البرلمان ودوره التشريعي، وتضمن الابتعاد عن لغة التهميش والأقلية والأكثرية. ولم يكن تمرير قانون الاقتراض، الذي مرره البرلمان الأسبوع الماضي، رغم انسحاب كتلة الكردية، الأول في هذا السياق، إذ سبقه تمرير التصويت على فقرة الدوائر المتعددة ضمن قانون الانتخابات الجديد، ومن قبلها منح الثقة لعدد من وزراء حكومة مصطفى الكاظمي رغم رفض عدة كتل. كما تم التصويت على قانون يلزم الحكومة بإخراج القوات الأمريكية من العراق، بعد قتل واشنطن، مطلع العام الحالي، زعيم "فيلق القدس" قاسم سليمان قرب مطار بغداد.

وبدت كتلة الكردية أكثر القوى اعتراضاً على مبدأ الأغلبية العددية، محذرة من تداعياته على مستقبل البلاد، كونه يمهّد للتفرد بالقرار في أعلى سلطة تشريعية، ويفرض إرادة مكون على المكونات الأخرى. وقال النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ديار بروراي، لـ "العربي الجديد": "يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، خلال تمرير القوانين، اعتراض المكونات باعتبارها شريكاً أساسياً في البلاد، وألا يتم تهميشها، وأن تكون شريكاً أساسياً بإصدار القرارات وتنفيذها، وتحمل مسؤولية إدارة البلد بشكل عام". واعتبر أن "التوجه نحو فرض الإرادة عن طريق الأغلبية العددية في البرلمان، من أجل تمرير أجندات من دون مراعاة المكونات الأساسية الأخرى، يضعف الكيان الاتحادي للدولة العراقية".

وأكد أن "ما يتصف به العراق كبلد، هو تعدد الأديان والطوائف والقوميات، وأن عدم مراعاتهم باتخاذ القرارات والقوانين وتهميش دورهم بتمرير القرارات والقوانين لا يخدم بناء الدولة العراقية الحديثة، التي نطمح ببنائها". ولفت إلى أن "هناك رؤية لدى القوى السياسية، تشكلت بعد تحرير العراق، وهي أن الكل ملزم ببناء الوطن بشكل أفضل. إلا أن موضوع استلام السلطة وإدارتها جعل جهات مصدر القرار تحاول ضرب موضوع مشاركة الجميع بعرض الحائط، والدفع بأن تكون هناك قيادة مركزية تتحكم بجميع مفاصل الدولة". وشدد على أن "هذا التوجه يتطلب قوة سياسية، وإجماعاً، وتكوين كتل سياسية تستطيع تمرير قرارات بشكل منفرد من دون الرجوع للقوى الأخرى".

"غيبوبة" جديدة للبرلمان العراقي: ارتهان للإرادات السياسية

أما كتلة التغيير الكردية فقد حذرت، من جهتها، من التعامل وفق هذا المبدأ الذي "لا ينسجم مع مبادئ العيش المشترك". وقال النائب عن الكتلة يوسف محمد إن "اعتماد معيار الأغلبية والأقلية بتمرير القوانين في البرلمان، لا ينسجم مع المبادئ الأساسية للنظام الفيدرالي والعيش المشترك". وأكد، في بيان، أن "السلطات في

إقليم كردستان تمارس الكثير من الأخطاء، ولا تلتزم بالاتفاقيات التي تُبرمها مع الحكومة الاتحادية. لكن مع ذلك لا يمكن معاقبة الموظفين بسبب الانتهاكات القانونية للسلطة هناك". ودعا إلى "التوجه نحو محاربة الفساد المستشري، واستعادة الأموال التي نهبت وهربت إلى الخارج من قبل الفاسدين والمتسلطين في الحكومتين (بغداد وأربيل) على حد سواء، والابتعاد عن لغة الغالب والمغلوب والتخندق القومي والطائفي".

في المقابل، عدت قوى سياسية المبدأ "غير متعارض" مع الدستور والقانون، لكنها دعت إلى أن لا ينهي المبدأ التوافقات السياسية. وقال المتحدث باسم جبهة الإنقاذ والتنمية، النائب السابق عبد الكريم عبطان، لـ "العربي الجديد"، إن "الأصل في عمل البرلمان هو التوافق السياسي بتمرير القوانين، وألا يتم تمريرها وفقاً لمبدأ الأغلبية". وبين أن "المحكمة الاتحادية أوضحت في وقت سابق، أن القرارات التي يصوت عليها البرلمان تتم بالأغلبية ليكون التصويت عليها صحيحاً، أي أن القوانين لا تكتسب شرعية التصويت عليها قانونياً من دون تحقق مبدأ الأغلبية في التصويت، وهذه الأغلبية غير محددة بكتل معينة. أما من ناحية التوافق، فإن الاتفاق بين القوى مهم، إذ يجب أن يكون هناك توافق سياسي، وهو ما بنيت عليه العملية السياسية".

وأضاف: "يجب أن يتم الأخذ بالمبدأين (الأغلبية العددية والتوافق) وفقاً للظرف الذي يحتم عدم التأزم بين القوى بشأن التصويت القانوني، ما يحتم أن يكون التوافق معياراً أولاً. وإذا لم يتم التوافق، فيتم عبر الدستور والنظام الداخلي لتمرير القوانين". واعتبر أن "التوافقات السياسية منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم يتم اعتمادها كمبدأ للعمل السياسي، وهو ليس مخالفة دستورية". عن موضوع الكرد واعتراضهم على مبدأ الأغلبية بتمرير القوانين، أشار العبطان إلى وجود "قضايا دستورية واتفاقيات معهم. وعلى الإقليم أن ينفذ ما يريده المركز، كما أنه يجب على المركز أن يفي بالتزاماته تجاه الإقليم حتى لا تكون هناك تقاطعات".

يشار إلى أن مبدأ التوافق بتمرير القوانين في البرلمان اعتمد بشكل أساسي خلال الفترة السابقة، إذ إن القوى تتفاهم في ما بينها وتتفق على تمرير قانون مقابل آخر. إلا أن بعض القوى المتنفذة، والتي تمتلك حجماً كبيراً في البرلمان، تلجأ لمبدأ الأغلبية لتمرير القوانين التي تخدم أجندتها السياسية، في حال لم تدعم القوى الأخرى ذلك، ومنها قانون "الحشد الشعبي" وغيرها من القوانين، الأمر الذي يجعل من تلك القوى متسلطة على القوى الصغيرة، وتهتمش دورها.

ثلاثة تحديات أمام موازنة ٢٠٢١

صحيفة (المدى) :

تواجه موازنة ٢٠٢١ التي تستعد الحكومة لتقديمها قريباً، ثلاثة تحديات من شأنها خلق جدل محتدم. نبيل المرسومي الخبير الاقتصادي يرى بأن موازنة العام المقبل، ستكون عسيرة وفقاً للتوقعات، مبيناً أنه ربما يتحول الجدل إلى نزاع محتدم بين القوى السياسية وبينها وبين الحكومة. ويقول المرسومي، في تصريحات صحفية تابعتها (المدى)، إن أول التحديات الثلاثة هو العجز الكبير المتوقع والذي سيصل إلى مستوى ٧٠ تريليون دينار أو أكثر والذي سيمول من الاقتراض الداخلي والخارجي. التحدي الثاني بحسب المرسومي، سيكون نسبة حصة الإقليم في الموازنة، وضرورة تسليمها لإيراداتها النفطية وغير النفطية للمركز لاسيما بعد أن رفض البرلمان في قانون الاقتراض الجديد صرف رواتب موظفي الإقليم ما لم يسد الإقليم النفط والإيرادات الأخرى إلى بغداد. ويضيف: إن التحدي الثالث سيتمحور حول ادخال بعض الاجراءات التي تضمنتها الورقة الحكومية البيضاء إلى الموازنة القادمة خاصة وان بعضها ستكون له كلفة اجتماعية باهضة يتحملها الجمهور وسيزيد من حدة الصراع ان موازنة ٢٠٢١ ستتزامن مع الانتخابات العامة في البلد.

← رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

أمجد ياسين

طبول الانتخابات تفرغ من جديد

صحيفة (الصباح) :

لن نسير على وقع طبولكم، لسان حال العراقيين غير المتحيزين في الانتخابات البرلمانية المنتظرة، إن حدثت في الشهر السادس من العام ٢٠٢١ وكما اعلن عنها مطلع العام الحالي، ان بوادر انتكاسة جديدة تلوح في الأفق، اذا ما اخذنا بجدية تصريحات عدد من المسؤولين في الاحزاب التي تقود العملية السياسية الآن، فبعد أن انتقد وقت الانتخاب ولماذا لا نجعله في موعد اقرب!، لمحت اصوات اخرى بالتأخير لحين اكتمال كل مستلزمات العملية الانتخابية.

وبدأ شوط جديد، معروف للعراقيين في كل انتخابات خاضوها سابقاً، وكأننا نشاهد لعبة او فيلم عرض سابقاً، الا وهو قانون الانتخاب والمحكمة الاتحادية وبطاقات الناخب وآلية الانتخاب والحبل على الجرار بينما تنتظرنا من مفاجآت غير سارة بالتأكيد.

على الرغم من ان وقع خطاكم طيلة السنوات ١٧ الماضية قادتنا الى ازمات ما نحن فيه اليوم، الا ان الماكنات الاعلامية الحزبية لم تكف عن تغذية صراع المحاور من جديد، عبر العزف على موعد الانتخابات والتلميح لتأجيلها، فكل حزب يغني لليلاه والشعب يصيح يا ليل من قسوة ظروفه الاقتصادية والخدمية والانسانية، وبعد ازمة الكهرباء والخدمات بدأت ازمة الرواتب والله يعلم ما تخفيه الايام المقبلة، هذا كله بعد ثورة شعبية عراقية تشرينية قالت كلمتها بواجب احداث التغيير الجذري والخروج بالعراق من مرحلة اللا دولة الى الدولة الوطنية، ولكن، وآه من لكن هذه، ووجعها الذي كلل بدماء زكية سالت على ساحاته وهي تطالب بوطن ينصف الجميع لا محاصصة او طائفية او قومية تتحكم بمصيره، ولكن الاحزاب الحاكمة او اصحاب لكن هذه، تنظر لمصلحتها اولاً، فبعضها تقيس الانتخابات بعين الربح والخسارة ليس الا، ان لا برنامج انتخابي يقدم للناخب ليصوت عليه، هي وعود تطلق في فضاء القنوات التلفازية، من دون ضمان اخلاقي او شرعي او قانوني او انساني لتطبيقها، من يحاسب من؟ والجميع مشترك بذات النظرة والفهم لادارة بلد لا يراد له ان يقف على قدميه.

مرة اخرى لن تسير جموع الناخبين على طبول الاحزاب في الانتخابات المقبلة، اذا ما بقيت الامور على حالها، فالنغمة اصبحت نشازا ولا تطاق، سئم المواطن من اللحن والعازف، واذا لم يجد من يمثله بعيداً عن الوجوه القديمة سيوجه لمقاطعة الانتخابات، وهو ما تبحث عنه الاحزاب التي تخشى التغيير، ان لا حل حقيقيا امام العراقيين الا بانتظار ظهور احزاب او تيارات جديدة موثوقة ومعروفة الاسماء والمرجعيات، افرزتها سوح التظاهر للمشاركة بالعملية السياسية وفق برنامج انتخابي واضح وحقيقي ينطلق من العراق اولا وليس بيوتات الاحزاب او الطوائف او القوميات، ولكسر ارادة من وضع قانون الانتخابات بمن حضر، ولتكن هذه المرة نسبة المصوتين وارادة التغيير اكثر من ٦٠ بالمئة بدلا ١٠ او ١٥ بالمئة كما في الانتخابات الماضية، ولنا عودة.

د. فالح الحمداني

ملاحح سياسة الرئيس الأمريكي بايدن إزاء العراق وإيران

نافذة من موسكو..

صحيفة (المدى) :

يرجح الخبراء بأنه وعلى الرغم من أن جون بايدن لم يتناول العراق بصورة ملموسة خلال حملته الانتخابية، بيد أنه سيكون ملفاً دائماً على مكتبه. ويعيدون الأذهان إلى أن جو بايدن كان قد أيد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، ومن ثم أعاد النظر في موقفه انسجماً مع موقف إدارة باراك أوباما القاضي بانسحاب القوات الأمريكية من العراق. وعندما كان عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية ديلاوير، طرح بايدن في عام ٢٠٠٦، خطة لتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق شبه مستقلة: شيعية وسنية وكردية، معتقداً أنها ستتيح للقوات الأمريكية مغادرة العراق بحلول عام ٢٠٠٨. وتوقع أنه بدون هذه الخطوة، سيدخل العراق في دوامة العنف الطائفي،

ويزيد من زعزعة استقرار الوضع في المنطقة. ورغم استقبال الرأي العام العراقي هذه الخطة بالرفض والاستياء واسع النطاق، يرى بعض المراقبين الأجانب أن نبوءة بايدن كانت صحيحة. مشيرين بذلك إلى اندلاع الحرب الطائفية الدموية، على خلفية تفجير القبة الذهبية للإمامين علي الهادي وابنه حسن العسكري في سامراء (ع) في سامراء (٢٠٠٦). والتي استمرت أكثر من عامين. وتلا ذلك عنف طائفي منح قوات الاحتلال الأمريكية فترة من التواجد الهادئ، وفي النهاية إلى ظهور "داعش". والمعروف أن الملف العراقي كان مفتاحاً لجميع الرؤساء الأمريكيين لسنوات عديدة. وزار جون بايدن العراق ٢٧ مرة، ووفقاً لبعض التقديرات إنه مطلع بشكل جيد على واقع العراق، "ولا يزال على اتصال وثيق بالعديد من السياسيين العراقيين".

والشيء الأساس بالنسبة له، والحديث لأولئك المراقبين، هو إيجاد توازن بين مستوى الوجود العسكري الأمريكي، وتقليص النفوذ الإيراني في العراق لأقصى حد. ويلاحظون أن التدخل الإيراني في العراق توسع في عهد ترامب، لدرجة، حسب رأيهم، "أن الميليشيات المدعومة من طهران سيطرت على معظم البلاد، ولم تفعل واشنطن شيئاً حيال ذلك، باستثناء التهديد بإغلاق السفارة الأمريكية في بغداد، والتي كانت هدفاً للصواريخ التي أطلقتها الجماعات الموالية لإيران". ... علاوة على ذلك، فإن عملية اغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس ببغداد في كانون الثاني ٢٠٢٠، أدت إلى تفاقم الوضع في البلاد وأجبرت الولايات المتحدة على سحب عدة قواعد من البلاد، ناهيك عن تشديد التشكيلات المسلحة الضغط العسكري عليها. وفضلاً عن ذلك أفضى الضغط الاقتصادي الهائل الذي مارسته إدارة ترامب على إيران، إلى نتائج عكسية، حيث وسعت إيران نفوذها داخل العراق. وتشير التقارير الدولية إلى أن إيران استفادت من السوق العراقية لدعم اقتصادها، بما في ذلك بيع النفط الإيراني عبر العراق، وتصدير الكهرباء له، وبالتالي حصولها من خلاله على العملة الصعبة التي تحتاجها. لذلك يرجح بعض الخبراء بان بايدن سينتهج سياسة أكثر براغماتية تجاه طهران، ويمكن أن تخفف إدارته التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، ودفع العلاقات الثنائية نحو اتجاه أكثر استقراراً، مع تخفيف الضغط. وفي الوقت نفسه لن تزيل واشنطن تماماً ضغوطها على الجمهورية الإسلامية. ومن المرجح أن يواصل بايدن الدعم الأمريكي لجهود رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الرامية لوضع سلاح الميليشيات تحت رقابة الدولة وضبط الانفلات الأمني، وكذلك دعم الاحتجاجات الجماهيرية التي تدعو من بين شعارات أخرى إلى إنهاء النفوذ الأجنبي.

ويدعو أولئك الخبراء الى الحذر من المبالغة في التبسيط بافتراض أن فوز بايدن سيعني عودة واشنطن إلى السياسة التي انتهجها الرئيس السابق باراك أوباما، فالجمهورية الإسلامية، وبفعل سياسة الرئيس ترامب على مدى أربع سنوات تقريبا، غيرت نهجها إزاء التحديات الإقليمية والعالمية لصالح تقوية المتشددین في الجمهورية الإسلامية.

ووفقاً للخبراء الأمريكيين، سيحاول بايدن على الأرجح التوصل إلى اتفاق جديد مع إيران، مما قد يدفع الولايات المتحدة إلى الانضمام مرة أخرى إلى خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن الملف النووي الإيراني، وإن كان سيجري ذلك وفق بعض الشروط الجديدة. ومن التنازلات التي قد تطلبها واشنطن بهذا الصدد هي تقليص إيران نفوذها في العراق، ولا سيما تأثيرها على الانتخابات البرلمانية المقبلة. ويستبعد الخبراء أن يكون بايدن وفريقه ملتزمان في الوقت الحالي بفكرتهم القديمة بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق كوسيلة لتصفية الطائفية وإنهاء التطاحن المذهبي والقومي، لأن من مصلحة الولايات المتحدة التعامل مع العراق كدولة موحدة ومستقرة. ويذهبون إلى أن الاعتراضات الإيرانية على الوجود الأمريكي في العراق قد تدفع بايدن إلى إحياء الاقتراح بدرجة أو بأخرى. بما في ذلك في إطار تحفيز بعض القوى السياسية العراقية التي التي تتحدث الآن بصراحة عن الحاجة إلى إقامة نظام فيدرالي في البلاد على أسس طائفية وعرقية.

وفي حين أنه من المستحيل التنبؤ بكيفية إدارة بايدن للسياسة الخارجية، فإن سجله الحافل كنائب الرئيس في ولاية باراك أوباما، وكسيناتور أمريكي منذ السبعينيات، يمنحنا فكرة تقريبية عن أولوياته الرئيسة. فبايدن مثل أوباما، يدافع عن أجندة " ليبرالية دولية" على المسرح العالمي. وعلى الرغم من أنه ليس حماسة، لكنه دعا في العديد من المناسبات إلى اعتماد الوسائل الدبلوماسية في الشؤون الدولية، ودعم المشاركة الأمريكية في القضايا الدولية، وفي المؤسسات المتعددة الأطراف – وهذا على عكس سياسة ترامب الخارجية، التي تجازف بالتحرك أحادي الجانب، كانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن الملف النووي الإيراني، ومن منظمة الصحة العالمية، واتفاقية باريس للمناخ، ومن معاهدة نشر الصواريخ متوسطة وقريبة المدى المبرمة مع روسيا وتردها في تمديد العمل باتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية النووية، وفرضها خطة سلام في الشرق الأوسط، غير عادلة وتهضم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وإلزامها بالترغيب والترهيب لبعض الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل قبل تحقيق تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي.

وفي سياسته الإيرانية، قد يأخذ بايدن بنظر الاعتبار مصالح أعضاء الناتو مثل فرنسا وألمانيا وتركيا، التي أيدت خطة العمل الشاملة المشتركة، وعبرت عن أسفها لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من اتفاقية آيار ٢٠١٨ بصدد تسوية الملف النووي الإيراني. وترجح تلك القراءات بأنه سيكون من الممكن التنبؤ بسياسة الرئيس بايدن تجاه إيران ستكون قابلة للتنبؤ وتتسم بالثبات، أكثر من سياسة الإدارة الحالية.

وكان بايدن قد انتقد عملية اغتيال الراحل قاسم سليمان، وسياسات ترامب تجاه إيران والشرق الأوسط الكبير، واتهمه بالقيام بتصعيد المجابهة مع إيران بإجراءات لا يمكن التنبؤ بها تماماً. وفي الوقت نفسه أدان بايدن ما وصفه بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران، واحتجازها مواطنين أمريكيين، ودعا أيضاً إلى "طريقة أكثر نكاهاً لمواجهة إيران"، وسيقوم نهج بايدن على الأرجح على تقليص العقوبات أحادية الجانب وتبني خيارات دبلوماسية، وقد لا يستجيب بايدن أيضاً لمطالب بعض دول المنطقة بزيادة الضغط على إيران، وهو ما ترحب به طهران بكل سرور. ومع ذلك، يمكن أن يثير بايدن أيضاً مشكلات محتملة لإيران. أولاً، إنه صديق مقرب وداعم قوي لإسرائيل. في حين أنه من الصعب تخيل أي رئيس أمريكي يدعم بنشاط سياسات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بنفس القدر مثل ترامب، فمن غير المرجح أن تمارس إدارة بايدن ضغوطاً أمريكية كبيرة على إسرائيل بشأن قضايا مثل الإجراءات السرية الإسرائيلية ضد إيران (حرب بالوكالة، حرب إلكترونية، إلخ). وقد يكون أكثر استعداداً أيضاً لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية لإبقاء محافظة إدلب شمال غربي سوريا في أيدي المسلحين المناهضين للأسد، وهو ما يمثل تحدياً مباشراً لخطط طهران وموسكو.

كيف تحدّد دبلوماسية السدود المشوّهة ملامح أزمة المياه في العراق

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

تشكّل السدود قضية مثيرة للخلافات في الشرق الأوسط، ولعلّ أكثرها وضوحاً مسألة سد النهضة الإثيوبي عند منابع نهر النيل، التي صرّحت مصر بأنّه يشكّل تهديداً وجودياً لإمداداتها المائية. ومع ذلك، فإنّ مسألة السدود وتأثيرها على المناطق التي تفتقر إلى المياه هي أيضاً مسألة حيوية في المشرق العربي، حيث يشكّل نهرا دجلة والفرات وروافدهما جزءاً كبيراً من الحياة الزراعية في بيئة تكون قاحلة لولا منها.

في الشهور الماضية، خفضت الحكومة الإيرانية بشكل كبير من تدفقات نهر سيروان (المعروف أيضاً باسم ديالى) ونهر الزاب الصغير، وكلاهما يتدفّق عبر الحدود الإيرانية العراقية في إقليم كردستان العراق. ولوحظ هذا الانخفاض المفاجئ للمرّة الأولى في آب/أغسطس، وهو يلي فترة ٣ سنوات تقريباً استنفدت فيها التدفقات النابعة من مواقع السدود الإيرانية في جبال زاغروس. وعلى الرغم من أنّ النهرين يمثلان قضية محلية ظاهرياً، إلا أنّهما دليلان على اتجاه أكبر نطاقاً لسوء إدارة المياه والجمود الدبلوماسي في جميع أنحاء بلاد الشام، ومن المرجح أن يكون للضغط الإقليمي الحالي لبناء سد أكبر عواقب طويلة المدى، على الرغم من أنّه من المقرر المضي قدماً فيه.

ويواجه العراق أصلاً ندرة في المياه تشكّل تهديداً رئيساً لسكانه، فإلى جانب أزمات مياه الشفة الحديثة في مناطق جنوب العراق حول البصرة، تواجه البلاد انخفاضاً في قدرة الوصول إلى المياه بسبب بناء السدود ضدّ التيّار المائي صعوداً في إيران وسوريا وتركيا. وتتفاقم مشاكل نقص المياه بسبب الآثار الشديدة لتغيّر المناخ والتصحرّ في جميع أنحاء البلاد، فأفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٨ أنّ العراق يخسر حوالي ٢٥٠٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة سنوياً.

وقد بدأت تركيا للتو في إنتاج الطاقة من سد إليسو الذي شُيّد حديثاً، أي بعد مرور حوالي ٥٠ عاماً على إطلاق مشروع بناء سد جاب الذي يتضمّن ٢٢ سداً و١٩ محطة لتوليد الطاقة. وهذا سيجعل السد الجديد من أكبر السدود في البلاد وسيمنح الحكومة التركية سيطرةً كبيرةً على تدفقات المياه في نهر دجلة. وتشكّل السدود على نهر الفرات في سوريا وتركيا أيضاً تهديداً لأمن العراق المائي.

لكن ربما يكون التحدي الأكثر تعقيداً هو الدور الذي تؤديه السدود الإيرانية في خنق تدفق المياه العراقية، وهي واحدة فقط من الطرق المتعددة التي تُربط بها مصالح البلدين المتضاربة والمشاركة معاً بشكل لا ينفصم. وبعد الارتفاع في الروافد الشمالية الغربية لجبال زاغروس، يتدفّق نهرا سيروان والزاب الصغير إلى إقليم كردستان العراق. ويلتقي الزاب الصغير بنهر دجلة في بلدة الزاب التي تقع في محافظة كركوك، بينما يتجه سيروان جنوباً ويمرّ عبر محافظة ديالى قبل التقائه بنهر دجلة جنوب بغداد. ويدعم كلا النهرين مشاريع ري مهمّة على طول ضفافهما، ولا سيما نظام القنوات على نهر سيروان بعد ديالى وير بالقرب من سنسل، ومشروع ري كركوك على نهر الزاب الصغير الذي لم يكتمل بعد. ويساهم الرافدان معاً بحوالي ربع التدفق السنوي لنهر دجلة في العراق.

إنّ التدفّقات المستنفدة في نهر سيروان تؤثر الآن على أكثر من ٨٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية في محافظة السليمانية وحدها. وبصرف النظر عن الري، من الممكن أن تكون مياه الشفة في مدن مثل قلعة دزة والرائية في محافظة السليمانية مهددة. ووفقاً لسد دربندخان ومدير الخزان في إقليم كردستان العراق، يعتمد حوالي مليوني شخص على النهرين في محافظتي السليمانية وديالى.

ولا يمثل نقص المياه خطراً على الاحتياجات الزراعية والأمن المائي لإقليم كردستان العراق فحسب، بل من المحتمل أيضاً أن يوجّج الخلافات بين حكومة إقليم كردستان شبه المستقلة والحكومة الفيدرالية العراقية في بغداد. وقد حجب المسؤولون الكرد بالفعل التدفّقات إلى المناطق التي يسيطر عليها الشيعة في العراق خلال خلافات الميزانية مع الحكومة الفيدرالية العراقية.

وسيكون لانخفاض تدفق هذه الأنهار تأثير أيضاً على السدود الموجودة أصلاً في العراق. حالياً، ثمة ٣ سدود عراقية مهمّة على النهرين، وهما سد دوكان على نهر الزاب الصغير، وسد دربندخان وسد حميرين على نهر سيروان. وتتولّى حكومة إقليم كردستان تشغيل سدّي دوكان ودربندخان، بينما تتولّى الحكومة العراقية الاتحادية تشغيل سد حميرين. وتعدّ هذه المشاريع حيوية ليس لأنها تضمن الأمن المائي في إقليم كردستان العراق فحسب، بل أيضاً في المناطق الزراعية بالقرب من بغداد وخارجها. وبشكل عام، سيؤثر انخفاض القدرة على الاعتماد على التدفّقات الثابتة في نهري سيروان والزاب الصغير على الزراعة ونوعية المياه في جميع أنحاء حوض نهر دجلة.

في حين أنّ مشاريع السدود الجارية في تركيا قد حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، وقد تكون آثارها على العراق أكبر من منظور هيدرولوجي بحت، فإنّ مشاريع إيران جديدة بالملاحظة بشكل خاص نسبةً إلى الطرق التي تتشابه بها في العلاقات بين البلدين. وبالمثل، تشير هذه المشاريع إلى ديناميكيات سياسية داخل إيران من المحتمل أن يكون لها تأثير على مستقبل العراق، حيث يسعى رئيس الوزراء الحالي للبلاد إلى المشي عبر ما أسماه مؤخراً حبل مشدود بين المصالح الأمريكية والإيرانية.

ويتطابق الانخفاض في تدفق النهرين في العراق بشكل مباشر مع استكمال مشاريع الري الجديدة في إيران. ففي العقود الـ ٣ الماضية، تعاقبت الحكومة الإيرانية على بناء ٦٠٠ سد على مستوى البلاد. ومن بين هذه السدود، جرى بناء مشاريع بارزة، على غرار سد داريان، على الروافد العليا لنهري سيروان والزاب الصغير، ويهدف معظمها إلى نقل المياه المتّجهة إلى العراق مجدداً إلى إيران من خلال مشاريع مثل نفق نصوص الذي يبلغ طوله ٤٨ كم والذي اكتمل بناؤه في عام ٢٠١٣، ونفق طوله ١٠ كم اكتمل بناؤه حديثاً بهدف إلى إيصال المياه من نهر الزاب الصغير إلى الحوض الجاف لبحيرة أورميا الميتة.

إنّ أزمات المياه الداخلية في إيران هي المسؤولة إلى حدّ كبير عن هذه التطورات في نهري سيروان والزاب الصغير. ففتقر البلاد إلى سياسة مائية شاملة، في حين تدّعي الحكومة الإيرانية الملكية الرسمية لجميع مياه البلاد، وتعطي السكان المحليين الأولوية في استخدامها.

وبالمثل، غالباً ما تكون إدارة مشاريع المياه داخل الحكومة الإيرانية فاسدة وغير فعّالة. ووفقاً لأحد التقارير، قد

أصدرت جماعة ضغط لبناء السدود داخل الحكومة الإيرانية يُشار إليها أحياناً باسم "المافيا الزراعية" تشريعات خاصة بمشاريع البنية التحتية للمياه في جميع أنحاء البلاد، ورُتبت بشكل عام إبرام عقود لتنفيذ هذه المشاريع عبر شركة "خاتم الأنبياء" الإيرانية. ودفعت هذه الجهود إيران إلى تصنيف نفسها كـثالث أكبر شركة لبناء السدود في العالم. ويصف تقرير آخر السياسيين الإيرانيين على أنهم يحولون المياه إلى مناطقهم الأصلية كوسيلة محتملة لكسب الدعم من جمهورهم.

كما اتُهمت استراتيجية المياه في البلاد بتفضيل العرق الفارسي. فبشكل عام، تعمل عمليات نقل المياه التي تديرها الحكومة في إيران على تحويل المياه بعيداً عن المقاطعات الغربية – غالباً تلك التي تسكنها مجموعات عرقية غير فارسية مثل الأقليات الكردية والعربية – وتحرص على توصيلها إلى القطاعات الزراعية في المقاطعات الشرقية للبلاد. ووفقاً لأحد التقارير، قد شهد نهر كارون، وهو شريان الحياة الرئيس للمجتمعات الإيرانية بالقرب من الامتدادات الجنوبية للحدود العراقية، تحويل ٤٥ في المئة من تدفقه عن مجراه الطبيعي. وأدى نقص المياه الناتج إلى اندلاع أعمال شغب في مقاطعة خوزستان الغربية. وبالمثل، جرى تحويل التدفقات النابعة من نهر الزياندة رود من مساره الغربي لخدمة المزارعين في منطقة يزد الشرقية.

ولزيادة الطين بلة، يُشاع أنّ الحكومة الإيرانية وقّعت اتفاقية مع الكويت في عام ٢٠٠٣ لتوجيه المياه إلى الكويت في تبادل فعلي للنفوذ السياسي. وبالمثل، ظهرت تقارير من البصرة في أيار/مايو ٢٠١٨ تفيد بأنّ إيران كانت تزود السكان المحليين بمياه الشفة النظيفة أثناء أزمة المياه هناك. ونظّم الإيرانيون الغربيون الغاضبون من استعداد حكومتهم لنقل المياه التي هم في أمسّ الحاجة إليها مقابل خدمات سياسية في بلدان أخرى، احتجاجات صاخبة في مدن مثل خرمشهر.

ومن المحتمل أن يكون لمثل هذا التلاعب السياسي بالموارد المائية آثار سلبية سواء في اتجاه مجرى النهر صعوداً ونزولاً. بالفعل، دعت إيران العراق إلى ري المناطق الجافة في البلاد وإدارتها، حيث زعمت أنّ التصحر قد تسبّب في حدوث عواصف رملية مكثّفة حديثاً تضرب إيران، وتلوّث إمدادات المياه الخاصة بها. علاوةً على ذلك، يهدّد النقص الحاد في المياه في العراق بزيادة المخاوف الأمنية من خلال إفقار المجتمعات الريفية، وزيادة النمو السكاني في الأحياء الفقيرة الحضرية، وتوفير أرضية خصبة للتجنيد في المنظمات الجهادية السلفية مثل تنظيم الدولة الإسلامية. وربطت الدراسات مسألة خسارة الأراضي الزراعية في الشرق الأوسط بشكل عام بالاضطرابات المتزايدة والتجنيد في الجماعات المسلّحة المتمرّدة و/أو الإرهابية مثل تنظيم داعش. وتُعتبر المياه عنصراً حاسماً هنا، حيث في عام ٢٠١٨، ذهبت نسبة ٨٠٪ من مياه العراق إلى قطاع الزراعة الذي يوفر فرص عمل لأكثر من ثلث سكان البلاد.

ومن شبه المؤكّد أنّ الاستجابة الصحيحة لبناء السدود الإيرانية تشمل تحسين البنية التحتية للري في العراق، التي لا يزال جزء كبير منها يعتمد على الأساليب القديمة وغير الفعّالة للري بالغمر. وعلى المدى القصير، قد يكون من المفيد أيضاً لحكومة إقليم كردستان مواصلة العديد من مشاريع السدود المخطط لها. وقد تخزّن مثل هذه السدود الجريان السطحي من أمطار الربيع وتوفّر إمدادات مياه أكثر اتساقاً للمنطقة، حيث تبدأ إيران في

تحويل المزيد من المياه من روافد نهر دجلة. بالإضافة إلى ذلك، ستزيد هذه السدود من كمية المياه المخزنة المتاحة داخل حدود العراق. وسيساعد توافر كمية أكبر من المياه في حكومة إقليم كردستان أيضاً على تخفيف أيّ توترات مستقبلية متعلقة بالمياه بينها وبين العراق الفيدرالي، حيث ستكون حكومة إقليم كردستان أقلّ إلحاحاً من ناحية مساعيها الحثيثة لتقليل التدفّقات إلى العراق الفيدرالي من أجل تلبية احتياجاتها الخاصة. ومع ذلك، تبقى الحلول طويلة المدى لهذه التحديات أقلّ وضوحاً. ومن المرجح أن تحتاج أي اتفاقية مستدامة طويلة الأجل إلى تضمين إطار قانوني ملزم للممرّات المائية العابرة للحدود في البلدين، وهو معيار غير مرجح بالنظر إلى السياسات المحلية لكلا البلدين. حالياً، يبقى القانون الدولي الوحيد المطبّق في هذه الحالة، ألا وهو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (١٩٩٧) - غامضاً وغير مطبّق. ولسوء الحظ، يعني الحلّ البديل المتمثّل في زيادة بناء السدود، ضغوطاً مالية على حكومة إقليم كردستان التي تعاني بالفعل من ضائقة مالية، ومن المؤكّد أنّ الآثار البيئية السلبية ستتبعها. علاوةً على ذلك، يساهم بناء السدود في نوع استراتيجيات إدارة المياه أحادية الجانب التي خلقت هذه القضايا في المقام الأول، وقد تسببت الخزّانات بالفعل في عمليات نقل جماعية للسكّان في إيران وتركيا، ما أدّى في كثير من الأحيان إلى الإضرار الاقتصادي بالسكان المعاد توزيعهم.

وتناولت المحادثات الأخيرة بين العراق وإيران قضايا جرف شط العرب، وهو الممر المائي الذي يحدّد الجزء الجنوبي من الحدود الإيرانية العراقية، لكن من غير الواضح ما إذا كان يمكن للبلدين التوصل إلى اتفاقيات حول الممرّات المائية الأخرى مثل نهري سيروان والزاب الصغير. وقد أثبتت إيران، من خلال توصيل المياه للعراقيين في البصرة ودعمها المستمر للفصائل المسلّحة التي تزعزع استقرار العراق، أنّ الاتفاق الملزم قانوناً ليس مفيداً لرؤيتها الإقليمية بقدر ما هو مفيد استغلال الاضطرابات في العراق. علاوةً على ذلك، يستفيد القطاع الزراعي الإيراني بشكل كبير من قدرته على تزويد الأسواق العراقية بمنتجات رخيصة، ما يعني أنّ إيران على الأرجح ستحجم عن تسليم أي من المياه التي تحوّلها من الحدود العراقية من أجل دعم إنتاج المحاصيل لديها.

إلى جانب ذلك، اعتبرت إيران عبر التاريخ قضايا المياه على الحدود العراقية نزاعات داخلية خاصة بمناطق حدودية معيّنة، وما من تقليد قائم للمفاوضات الثنائية حول موضوع المياه، باستثناء حالة شط العرب، حيث المفاوضات كانت عبر التاريخ صعبة وغير ثابتة، على الرغم من أنّ الصراع على النهر لم يعد محتدماً كما كان في السابق.

وفي حال تغيّرت المواقف الإيرانية، يمكن أن يؤدي التعاون الثنائي إلى حقبة جديدة في مفاوضات المياه بين البلدين، خاصة إذا كان بإمكان حكومة إقليم كردستان العراق والحكومة العراقية الفيدرالية الوصول إلى مستوى أكبر من التضامن في تعاملاتها مع الدول الأجنبية. في غضون ذلك، يمكن للعراق التركيز على السدود كرموز للوحدة الوطنية وضمانات ضد التقلبات في إمدادات المياه، وإجراء تحسينات في طرق الري التي ستظهر نتائج ملموسة، لكن استمرار بناء السدود الإقليمية كحلّ لندرة المياه من المرجح أن تسفر عنه عواقب طويلة المدى مؤسفة.

عبدالله بشارة الكويت والعراق.. أحزان الأناشيد

صحيفة (القبس) الكويتية :

أولاً: قرأت مقالا كتبه السيد الدكتور هشام الديوان، في صحيفة الشاهد في عددها الصادر يوم الجمعة ٦ نوفمبر الجاري، يقول فيه «ان عدداً من نواب مجلس الأمة الكويتي التقى بالسيد عدنان خيرالله طلفاح وزير الدفاع العراقي قرب مدينة البصرة، للتحديث معه عن المخاطر التي تتعرض لها الكويت، بعد أن تمكنت إيران من احتلال الفاو في فبراير ١٩٨٦، وأن الوزير العراقي طمأن النواب بأن الجيش العراقي سيتولى مسؤولية الدفاع عن الكويت، الأمر الذي هداهم ومنحهم السكينة».

أثار هذا الموضوع الكثير من اهتمام من قرأه، وشدني شخصياً لأنني منذ عام ١٩٦٤، أصبحت قريباً من الاتصالات التي تتم بين البلدين في إطار التواصل الدبلوماسي، فخلال تواجدي كمدير لمكتب وزير الخارجية، المرحوم الشيخ صباح الأحمد الجابر، أعطيت الأولوية لقناة الحوار بين الكويت وبغداد، ورأيت فيها الكثير بين المستفز والقليل من المريح، وأيقنت بأن الذين يتحاور معهم معالي الوزير الشيخ صباح بكل شفافية وحسن نية، لا يملكون القول الفاعل والمؤثر في هذا الحوار المتواصل، فلا السفراء يملكون شيئاً سوى طلب الموعد واختصار محتويات المذكرات، وحتى الوزراء الكبار الذين يعدون ثم يعتذرون ثم يجددون الحماس بالتفاؤل، لم تكن لهم مكانة قريبة من الملف الكويتي لدى صاحب القرار في بغداد. ولهذا استمر التوتر على الحدود معظم الأحيان، كان المخزون العراقي من المفردات في عهد عبدالسلام عارف أسهل هضماً وأنعش أملاً وأطرب نغماً، ومع أخيه عبدالرحمن عارف كان ضعف النظام هدفاً لأصحاب المدفعية الجالسين على ضفة المراقبة، يطلقون على الرئيس عبدالرحمن عارف وعلى رئيس وزرائه طاهر يحيى، ما يملكون من تخوينات وتهديدات، فيدب الضعف ويرتبك الرئيس ويتحرج رئيس الوزراء. أتذكر زيارة الشيخ صباح السالم أمير الكويت إلى بغداد خلال رئاسة عبدالرحمن عارف، حيث شاهدت للمرة الأولى الزعيم أحمد حسن البكر، والفريق صالح مهدي عماش، وحردان التكريتي، على وليمة العشاء التي دعا لها الرئيس عبدالرحمن عارف على شرف أمير الكويت، وكانت المؤامرات ضد الرئيس تدبر من هؤلاء الجالسين على طاولة رئيس الجمهورية، صاحب الدعوة، وفي ضيافته.

ولم يكن رئيس الجمهورية كاذباً عندما تحدث في المباحثات عن مخاطر حزب البعث على نظامه وخوفه من قرارات تزيد من شهيتهم للحكم. المهم أن نعرف أسماء هؤلاء النواب الذين ذهبوا للحديث عن مخاطر إيران لكي نسألهم عن اللقاء، ومن المصدر الذي علم بهذا الموضوع؟

وأين حكومة الكويت من هذه الواقعة؟ عندما احتلت إيران منطقة الفاو، عقد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون اجتماعاً استثنائياً في الرياض، كان المرحوم الشيخ صباح الأحمد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، المبادر لعقد الاجتماع، يتحدث إلى الوزراء عن آخر الاتصالات بين الكويت وحكومة العراق، وأتذكر بأنه أخبر المجلس بأن الرئيس العراقي صدام حسين اتصل بالمرحوم الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت، وأكد له استعداد العراق لإرسال الحرس الجمهوري للدفاع عن الكويت، وكان رد الكويت تثمين المبادرة وتقدير دوافعها وطمأنة رئيس العراق بمتانة الوضع.

كانت الاتصالات الكويتية - الأمريكية آنذاك جاهزة لأي طارئ، حيث كانت السفن الكويتية تسير بحماية الأسطول الأمريكي، محافظاً على سلامة هذه البواخر، مع تنسيق أمريكي - خليجي حول كل الاحتمالات. مرت الكويت بتجارب مختلفة مع أنظمة العراق، منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٦٣، ولم يعمل أي منها لتأمين ثقة الكويت بالنظام الحاكم في العراق، ولم تطمئن الكويت للآليات الدبلوماسية التي كان العراق السابق يوظفها، فإذا كان الرئيسان عبدالسلام عارف وعبدالرحمن عارف لم يرتفعا إلى مستوى رجال الدولة، فإن النظام الذي لحق بهما متمثلاً في عهد البكر أو صدام حسين، استعان بالخداع والتسويق، وعندما لم يتحقق شيء مثمر من هذا الأسلوب، جاء صدام حسين بأسلوب البلطجة الذي يجيده وأوصله إلى قيادة العراق، فكانت التهديدات تغلفها رطوبة الكلمات، ترافقها ترسانة لا تنتهي من مفردات أخوة الضرورة العربية التي يتوقعها العراق من الكويت في تسخير أراضيه، يتوسع منها ليطوق الهجوم الإيراني، وتنفيذاً لبرنامج الزحف اللين، الذي يتحول إلى واقع تضمنه الخطوط الجديدة لخريطة العراق، وربما كادت هذه الأرض أن تختفي مع الغزو، لكن قرارات مجلس الأمن أعادتها إلى الكويت، رغم الأعباء السلطوية العراقية التي ادعت ملكيتها. بعد سقوط نظام صدام، أرسلت القوات الأمريكية شحنات من الوثائق العراقية إلى الولايات المتحدة وتوزعت الوثائق في مختلف الجامعات، وأنا شخصياً واحد من الذين يتابعون ما قد يرفع عنه الستار من وثائق تلقي المزيد من الأضواء على سلوكيات ذلك النظام المتوحش.

*** ثانياً: أود أن أشير إلى الكتاب الذي تبناه أحفاد التاجر هلال بن فحان المطيري، الذي أصدره أولاد مساعد السائر، عادلة وبدر هلال وناصر، وأشرف على التحرير فريق من المحترفين بفنون الكتابة، وبإسهام مميز من السيدة فريال الفريح، وحشده بالمعلومات موزعة عبر خريطة تسهل للقارئ سرعة الوصول إلى مختلف الفصول، ومن تجربتي أقدر الجهد العظيم الذي بذلته أسرة التحرير ودور الآخرين من المشرفين والمصححين ومن أسهم في تبويب المعلومات، فقد أعجبني المحتوى المرتفع والانجاز الأنيق.

يظل السيد هلال بن فحان المطيري رواية تاريخية سطرته أحداث عاشها رجل أسطورة في مجيئه إلى الكويت، ويتحول وهو ابن الصحراء الغريب عن أمواج البحر والبعيد عن بلوى الغوص وأثقاله، إلى أكبر صناع الحياة في مهنة الغوص، إلى درجة أن يذهب حاكم الكويت إليه، لأن هذه المهنة ستموت ومعها مصدر الرزق لآلاف من الكويتيين الذين يقتاتون عليها.. أقرأ الواقع الموثق وكأني في فيلم خيالي، فلا أحد يصدق الحوار الدراماتيكي الذي دار بين الحاكم والتاجر. هذا الكتاب يقرأ دائماً ولا يمل، لأن صياغته وخريطته فيها سهولة الانسياب، وهناك وقائع لم أكن أعرف تفاصيلها، خاصة الدور الذي تولاه هذا التاجر المحظوظ في تأمين آليات ومعيشة جنود الحرب، فضلاً عن قائمة النشاطات الخيرية التي رعاها، وأعجبت باستخراج الأرشيف البريطاني الذي كشف لنا معلومات نادرة عن حروب الكويت في عهدي مبارك وسالم، وعن التنظيم الخاص بهذه الحروب.. هناك شيء اسمه «خبرة» تتكون من عشرة محاربين، يقوم المتبرع الراعي بتوفير السلاح والجمال لهم، مع رواتبهم التي تبلغ حسب الأرشيف من ثمانية إلى ستة جنيهاً استرليني شهرياً، بالإضافة إلى المؤونة. تظل الصفحات التي تضم الفصل الزمني من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢١، عامرة بكل التفاصيل عن كل زوايا الحياة في الكويت، حروب مبارك، وعلاقته بالتجار والجوار، وتغطي فترة حكم كل من الشيخ جابر والشيخ سالم المبارك. أعجبني جداً كنز المعلومات التي تتواجد في الأرشيف البريطاني، حيث ضم صغير الأحداث وكبيرها، بما فيها دور الشيخ خزعل والشيخ مبارك في الغارات على بساتين التمور وتبادلية هذه الغارات بين السعدون والشيخ مبارك في ص ٤٤٢.. شكراً لعائلة السائر وفريق الانجاز لوثيقة ثرية في تاريخنا.

← المرصد التركي و القضية الكردية

هل كون بايدن رئيساً لأمريكا أمر جيد بالنسبة للكرد؟

احوال تركية؛

جون لوبوك: منذ الانتخابات المحلية في مارس ٢٠١٩، نفذت الحكومة التركية "حملة ممنهجة" بحسب مؤسسة "بوميد"، لقلب النتائج عن طريق إقالة رؤساء البلديات الكرد في بلدات جنوب شرق البلاد واستبدالهم بنواب للحكومة. وتم اعتقال الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد، صلاح الدين دميرتاش، في السجن، كما تم اعتقال العديد من نواب الحزب، بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني المحظور بناءً على أدلة واهية. ومع ازدياد صعوبة الحياة في ظل حكومة تركيا القومية على الكرد العاديين وممثليهم، يسأل جون لوبوك نائب الرئيس المشارك للشؤون الخارجية في حزب الشعوب الديمقراطي، هوشيار أوزسوي، عن موقفه ورد فعله على الانتخابات الأمريكية الأخيرة.

سؤال: كيف هي الأمور بالنسبة لك في تركيا؟

المناخ السياسي في تركيا متوتر. نسمع عن اعتقالات كل أسبوع تقريباً. كان لدي قضيتان، إحداها تمت تبرئتي من التهم، والأخرى حُكم عليّ ولكن تم تأجيل النطق بالحكم. لدي خمس قضايا أخرى لدي حصانة بشأنها، لذا عليهم أولاً رفع الحصانة مرة أخرى حتى يمكن مقاضاتي في هذه القضايا الخمس. لكن بالنسبة لأي سياسي معارض، لا سيما إذا كنت كردياً وتنتمي إلى حزب الشعوب الديمقراطي، فمن المرجح أن تذهب إلى السجن في مرحلة ما من حياتك السياسية. أنا شخصياً ليس لدي أي مخاوف ولكن المناخ السياسي العام في البلاد ليس جيداً. السياسيون الكرد يتعرضون لقمع خاص. جزء من السبب في عدم وجود الكثير من القضايا ضدي، سبع قضايا فقط، هو أنني أقضي معظم الوقت في الخارج للقيام بأعمال الشؤون الخارجية، فأنا أمثل حزب الشعوب الديمقراطي في العديد من البرلمانات الدولية، مثل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية لحلف الناتو والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد البرلماني الدولي. أقضي معظم وقتي في التعامل مع هذه الأنواع من المنصات، ولذا ليس لدي الوقت الكافي، للأسف، للبقاء هنا في تركيا وارتكاب الجرائم".

سؤال: ما هو شعورك حيال خسارة ترامب؟

إنها خسارة لترامب كشخص، لكن علينا أيضاً أن نفكر في سبب تصويت العديد من المواطنين الأمريكيين لرئيس مثل دونالد ترامب، الذي اتهم بالعنصرية والتمييز الجنسي وكراهية النساء وكره الأجانب وما شابه، والذي لم يتمكن من احتواء الوباء الذي أودى بحياة أكثر من ٢٤٠ ألف شخص في الولايات المتحدة وحدها. أكثر من ٧٠ مليون شخص صوتوا لصالح ترامب. وقريباً لن يكون هو الرئيس، لكنه يعكس رغبات ومطالب ورغبات جزء كبير من المجتمع الأمريكي "هذه الحقيقة القاسية ستبقى مع السياسة الأمريكية لبعض الوقت. ترامب لا يمثل نوعاً من الشذوذ، لكنه انحراف أو حادثة على الطريق، إنه يتحدث نيابة عن جزء كبير من الشعب الأمريكي. منذ الثمانينيات من القرن الماضي، تتزايد كمية الثروة المنتجة في عالمنا، لكن توزيع هذه الثروة غير عادل لدرجة أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية تتزايد أيضاً.

يبدو أنه وضع متناقض، فهناك المزيد من الثروة ولكن هناك المزيد من الفقر، وهذا يتعلق بنظام التوزيع للرأسمالية العالمية. أردوغان وترامب وبولسونارو وأوربان والعديد من القادة الاستبداديين الآخرين جميعهم جزء من هذه اللعبة. هؤلاء القادة ليسوا مجرد مصادفة، فهم يعكسون إلى حد كبير طبيعة الرأسمالية العالمية كما نراها الآن. وعندما نحلل السياسة أعتقد أن هناك الكثير من التركيز على الشخصيات الفردية مثل ترامب أو أردوغان. نحن بحاجة إلى عمل مزيد من التحليلات البنوية والمؤسسية والقائمة على العمليات أو التاريخ لما كان يحدث في تركيا أو الولايات المتحدة.

أعتقد أن ترامب أو أردوغان هما من أعراض عمليات الرأسمالية العالمية. إنهم مشروطون بها، وهم يتفاعلون معها، ويحاولون التصرف وفقاً لتلك العمليات. أعتقد أننا نقرب من تحول ما في الأمور، لأنه مرت سنوات عديدة في تركيا أو في أي مكان آخر، حيث وعد الناس بمجتمع عادل من قبل هؤلاء القادة الذين يفشلون الآن فشلاً ذريعاً. وبهذا المعنى، يحاول الناس البحث عن بديل سياسي.

وفي تركيا أيضاً، إذا لم تتمكن المعارضة من تطوير نوع من البديل السياسي الأفضل لأردوغان وحلفائه، فقد يتجه المجتمع أكثر نحو اليمين الأكثر عدوانية، وهذا احتمال مؤكد. يبحث الناس عن مخرج ما. يعتمد العثور على هذه الطريقة على كيفية تعامل الفاعلين السياسيين مع هذا الوضع. هناك أزمة عميقة تتعمق يوماً بعد يوم، وباعتبارنا المعارضة فإن مهمتنا ومسؤوليتنا هي تطوير برنامج ورؤية سياسية بديلة. وإذا فشلنا في ذلك بصفتنا أولئك الذين يقفون على الجانب التقدمي من السياسة، فإن أولئك على اليمين سوف يتجمعون ويسودون. وبالحدوث عن ما سيحدث في الولايات المتحدة، ربما يخسر ترامب منصبه لكن هناك ٧٠ مليون شخص يدعمون بشدة المذهب الترامبي وسيحاولون بالتأكيد العودة بعد أربع سنوات بشعور يسوده الانتقام.

كما يبدو أن التقدميين داخل الحزب الديمقراطي اكتسبوا بعض القوة. ولكن دعونا نتذكر أمراً جميلاً، وهو أنه في الثمانينيات والتسعينيات، لم يكن الشعب الأمريكي سياسياً، وخاصة الشباب. أما الآن، فأصبح الشعب الأمريكي أكثر انشغالاً بالسياسة، وهذا أمر جيد.

سؤال: قال بايدن في الماضي إنه صديق الكرد. هل أنت متفائل بشأن احتمالات تغيير الولايات المتحدة لسياستها الخارجية بما يعود بالنفع على الكرد؟

سيحاول بايدن استعادة المؤسسات السياسية التي دمرها ترامب. وسيستغرق ذلك بعض الوقت. لا نعرف أيضاً ما إذا كانت ستكون هناك فترة ولاية ثانية لبايدن. سيكون مقيداً بألية العمل في الكونغرس. علاوة على ذلك، لم يكن وعد بايدن إجراء تغييرات كبيرة، ولكن إعادة الوضع الراهن من خلال استعادة "الحياة الطبيعية". لم يقدم في الواقع الكثير مما يمكنك اعتباره بديلاً حقيقياً. لكن تلك الحالة الطبيعية التي يدعي بايدن استعادتها كانت بحد ذاتها جزءاً من المشكلة.

أي نوع من الحياة الطبيعية؟ الحياة الطبيعية لمن وماذا؟ عندما يتعلق الأمر بسياسته الكردية المحددة، لا ينبغي لنا أن نتوقع تحولاً جذرياً للغاية. نحن نعلم أن لديه علاقات جيدة مع كرد العراق والكرد الذين قاتلوا داعش في سوريا. وعلى الأرجح سيحسن بايدن من العلاقات مع الكرد في هاتين الدولتين. لكنه قد يستمر أيضاً في السياسة الأمريكية التقليدية لمساعدة تركيا، حليف الناتو، في تجريم وترهيب الشعب الكردي والحركة الكردية. هذه السياسة الأمريكية التقليدية للأسف جزء من "الحياة الطبيعية" التي يدعي بايدن استعادتها. نتمنى ونأمل أن يدفع الرئيس بايدن لاستئناف عملية السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني وتسوية تفاوضية للصراع الكردي الذي طال أمده والذي قتل حتى الآن أكثر من ٥٠ ألف شخص في تركيا.

قره يلان: قلعة الظلم على وشك التداخي والانهيار

: ANF

أكد مراد قره يلان عضو الهيئة القيادية في حزب العمال الكردستاني، بأن حركة التحرر لن تقدّم تنازلات للأنظمة الاستعمارية والإقصائية منوهاً بأن نظام إمرالي نظام ينتهك حقوق الإنسان والقوانين، وبأنه نظام تعذيب نفسي يُطبّق بشكل غير عادل.

وجاء حديث قره يلان من خلال حوار مطول مع إذاعة (Dengê Welat) حول المستجدات الأخيرة على الصعيدين الكردستاني، والعزلة المشددة المفروضة على القائد عبد الله أوجلان، كما وتناول القيادي، مقاومة الكريلا ضد جيش الاحتلال التركي في منطقة حفتانين ضمن مناطق الدفاع المشروع (ميديا).

وأشار قره يلان بالقول: "لم نتمكن حتى الآن من توضيح حقيقة نظام إمرالي وحقيقة القائد للرأي العام بشكل كافٍ ووافٍ، وهذا محل نقد ذاتي مع مرور ٢٢ عاماً، ونرى أن الرأي العام العالمي لا يفهم حقيقة نظام إمرالي، وهذا بسبب نواقصنا، نظام إمرالي نظام ينتهك حقوق الإنسان والقوانين، إنه نظام تعذيب نفسي يُطبّق بشكل غير عادل، هذه هي الحقيقة، والتحالف الفاشي بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية ينقلان هذا النظام بالتدريج إلى كل المعتقلات في الوطن، وهما يريدان تطبيق هذا النظام في كل أرجاء تركيا".

وأكمل قره يلان " بأن السلام والعدالة والحرية لن تتحقق في كردستان مادام نظام التعذيب النفسي مستمراً في إمرالي، فنظام إمرالي نظام حرب خاصة وإبادة تُطبّق بحق الشعب الكردي".

وحول ما يتعلق بالأكاذيب التي تروّج لها الدولة التركية عن تحقيق انتصارات على قوات الدفاع الشعبي، نوه قره يلان بالقول " في هذه المرحلة يشن الجيش التركي حرباً نفسياً ضد حركتنا وقوات الدفاع الشعبي، أكثر بكثير من العمليات العسكرية.

إنهم يطلقون عمليات عسكرية لتهيئة أرضية لشن حرب نفسية، وهم يركّزون اليوم على الحرب النفسية، ويقومون بالدعاية المرتكزة على الأكاذيب، ولديهم المئات من القنوات الفضائية والإذاعية، لذا يركّزون على الحرب النفسية، ويريدون تشويه الوقائع".

وأشار قره يلان في هذا السياق " يريدون أن يُظهروا أنهم قضوا على قوات الدفاع الشعبي وعلى حزب العمال الكردستاني، وأزالوا المخاطر المحدقة بتركيا، ويسعون عبر ذلك إلى تأجيج النزعات القومية لدى الشعب التركي وتصعيد المشاعر الشوفينية، وهكذا يريدون إطالة عمرهم، وهذا هو هدفهم الرئيس".

وبخصوص مقاومة حفتانين، قال قره يلان " في حفتانين يوثق الرفاق عبر مقاطع مصورة بعض العمليات، وفي تلك المقاطع المصوّرة يتضح كل شيء، وهناك ٥ إلى ٦ جنود في نقطة عسكرية، والكريلا تزيل النقطة من الوجود، وهذه المقاطع تُنشر ولكن تركيا لم تدل بأية تصريحات بخصوص تلك العمليات، لا أحد يسأل هناك عن هذه المقاطع مصورة، أين الجنود القتلى؟، إن هذه الدولة لا تخجل، وهي تصرّ على الأكاذيب، وتُظهر أكاذيبها على أنها وقائع حقيقية، وقبل حزب العدالة والتنمية لم تكن الدولة التركية كذلك، فعندما كان العدو يتلقى الضربات، ويتم الاستيلاء على أسلحته، وتُنفَّذ العمليات أمام أعين الجميع كانت الدولة على الأقل تقرّ بحدوث عملية ضدها، وبلا شك لم تكن الدولة تقرّ بالعملية كما هي تماماً ولكن ببعض منها، وحالياً مهما كان حجم العملية ضد الدولة فإنها لا تعترف".

مؤكداً بأن حركة التحرر الكردستانية لن تقدّم أية تنازلات للأنظمة الاستعمارية والإقصائية، وبأن "قلعة الظلم على وشك التداخي والانهيار".

كالكان: انهيار النظام التركي مجرد مسألة وقت لا أكثر

ANF :

أوضح عضو اللجنة القيادية لحزب العمال الكردستاني (PKK)، دوران كالكان، أن إدارة ترامب قدمت دعماً كبيراً للحكومة التركية لأجل خطة القضاء على حزب العمال الكردستاني، و أشركت الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) أيضاً في هذه الخطة، ولكن بعد أن فشلوا في خطتهم، باتوا عرضة للانهايار والخسارة. أجاب عضو اللجنة القيادية لحزب العمال الكردستاني (PKK)، دوران كالكان على بعض الأسئلة المتعلقة بآخر المستجدات على الساحة الكردستانية، ضمن برنامج (Ülkeden) باللغة التركية على فضائية (Medya Haber).

شدد كالكان على ضرورة تعزيز الحملة التي أطلقتها منظومة المجتمع الكردستاني (KCK) تحت شعار (كفى للعزلة والفاشية والاحتلال، حان وقت تحقيق الحرية"، مؤكداً على المقاومة التي يبديها الانسان الحر ضد أشد أشكال الظلم والوحشية على مدى ٢٢ عاماً في سجن جزيرة إمرالي.

تم تصحيح خطأ السنوات الأربع

ذكر القيادي في حزب العمال الكردستاني أن نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، هامة للعالم والشرق الأوسط وكردستان" مشيراً إلى أن الخطأ الذي وقع قبل أربعة سنوات بمجيء إدارة ترامب، تم تجاوزه، وقال: "لن يذكر الكرد إدارة ترامب بالشكل الحسن، ربما كانت أسوأ من أي إدارة أمريكية على الإطلاق، حيث قامت إدارة ترامب بتقديم القيم المكتسبة من محاربة داعش إلى حلفاء داعش بشتى الحيل والألعاب المختلفة، وأهان الكرد شفيهاً وعملياً في عدة مناسبات".

لا نعرف ما ستفعله الإدارة الجديدة

وفي إشارة إلى أن تغيير الإدارة الأمريكية سيكون ذو تأثير ملحوظ، تابع كالكان حديثه: "لا نعلم ما ستفعله الإدارة الجديدة، ولكن على أقل تقدير، سوف تتشنت قليلاً الخطة الهجومية التي وضعتها إدارة ترامب، وسيطلب ذلك إعادة تقييم الوضع" هذا الأمر بإمكانه فتح المزيد من الفرص والإمكانيات لتطوير النضال من أجل الحرية والديمقراطية، وبذلك يمكن للكرد وكذلك الشعوب الأخرى الاستفادة من هذا الوضع في العديد من مناطق العالم. كما نأمل ألا تستخدم الإدارة الجديدة سلطاتها السياسية مثل ترامب وحاشيته لتحقيق مصالح مالية شخصية، حيث أن إدارة ترامب أقامت العلاقات مع أردوغان وحاشيته وقدمت الكثير من الدعم لهم، ربما ستكون هذه أمور قضائية أيضاً، على الأقل نأمل ألا تقدم الإدارة الجديدة على فعل ما فعلته إدارة ترامب".

تأثير زلزالي على إدارة أردوغان

ونوه عضو اللجنة القيادية لحزب العمال الكردستاني (PKK)، دوران كالكان إلى أن نتائج الانتخابات الأمريكية كانت "زلزالية" على إدارة حزب العدالة والتنمية، وقال: "انهيار نظام أردوغان سوف يتبع خسارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وقال: "هذا يدل على مدى حصول أردوغان على الدعم من ترامب، انهياره مجرد مسألة وقت لا أكثر".

انهارت خطتهم

وذكر كالكان أن إدارة ترامب اتبعت السياسات المناهضة لحزب العمال الكردستاني على أساس المؤامرة الدولية، إضافة إلى استخدامها بعض الضغط والتهديد على الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK)، وبدأت بالهجمات على حزب العمال الكردستاني في ربيع عام ٢٠٢٠، بهدف القضاء على حركة التحرر الوطني الكردستاني" وقال: "يمكننا أن نسميها مخطط الهجوم المشترك لتحالف أمريكا والدولة التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني، بدأ هذا من حادثة زيني ورتي، كما كانت هناك هجمات على شنكال ومخمور، وتطورت إلى هجمات احتلالية على حفنانين وحاكورك وخنيره" حيث كانت خطتهم على الشكل التالي: إنهاء حزب العمال الكردستاني في جميع مناطق الدفاع المشروع (ميديا)، استنزاف وإنهاء قوات الكريلا وكسر إرادتها، ولأجل إنجاح خطتهم هذه، فتحو عدة جبهات إلى جانب قيامهم بهذه الهجمات الاحتلالية، حيث مارست دولة الاحتلال التركي أقصى الضغوط على الوطنيين في شمال كردستان وتركيا، وحاولوا احتلال روج آفا، حتى أن المباحثات التي تجري حالياً ما بين حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) والمجلس الوطني الكردي في سوريا (ENKS) بقيادة الولايات المتحدة، هي جزء من هذه الخطة، كما أن الحزب الديمقراطي الكردستاني مشارك في ذلك. نعم كانوا يتوقعون الحصول على النتائج مع حلول أواخر شهر أيلول بحسب المعلومات التي وصلت إلينا بهذا الخصوص. قيل لنا في فصل الربيع: "ستنتهون إن لم تستسلموا" أي أننا تعرضنا للتهديد المباشر وغير المباشر من قبل أصحاب" وها نحن شهدنا نهاية أيلول ونهاية تشرين الثاني أيضاً وبالتالي فإن خطتهم باءت بالفشل، حتى أنهم لم يتمكنوا من احتلال حفنانين، تمكنوا من السيطرة على بعض التلال فقط، بل أن قوات الكريلا تنفذ عملياتها وتدك مواقعهم كل يوم، وبذلك وقعوا في مأزق كبير" والآن، ليس لدى الولايات المتحدة ولا الحزب الديمقراطي الكردستاني أي شيء يعطيه لفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، وهذا هو سبب الانهيار الذي يشهده اليوم.

أوكلوا المهمة الآن للحزب الديمقراطي الكردستاني

وأكد كالكان في حديثه على أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت على الفور بعد فشل الخطة وقامت بعقد اتفاقية ما بين حكومة بغداد والحزب الديمقراطي الكردستاني في صفقة لاحتلال شنكال" وقال: "باحتيال شنكال أرادوا إنعاش خطتهم الفاشلة، ولكن بعد أن جاء رد الفعل الشديد من مجتمع شنكال والإيزيديين، وأوساط مختلفة في العراق وجميع القوى الديمقراطية، لم يتمكنوا فعلياً من تنفيذ تلك الخطوة" بعد ذلك قاموا بتوجيه قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني صوت منطقة كاري، وعلى هذا الأساس، برز الانتشار العسكري لقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني ومحاولة حصار قوات الكريلا والهجوم على حزب العمال الكردستاني.

إنهم يخشون من حملة حزب العمال الكردستاني

وأضاف القيادي في حزب للعمال الكردستاني (PKK)، أن حملة منظومة المجتمع الكردستاني تحت شعار "كفى للعزلة والفاشية والاحتلال، حان وقت تحقيق الحرية" بدأت بتاريخ ١٢ أيلول ولاقت قبولاً ودعماً كبيراً. وقال: "لقد فشلوا في خطتهم، وهم يخشون تماماً من حملة حركة التحرر الوطني الكردستاني ومن الخطوات التي من الممكن أن يقوم بها حزب العمال الكردستاني، لذلك فالهجمات التي يقومون الآن بتنفيذها هي بالأساس نابعة من خوفهم أن تؤدي خطوات حركة الحرية إلى تدمير فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية إنهم

خائفون من هذا. الآن فشلوا بأنفسهم ، وحزب العمال الكردستاني يتخذ خطوات. إنهم ينفذون هذه الهجمات ، خوفاً من أن تؤدي خطوة حزب العمال الكردستاني إلى تطوير وتدمير فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، يحاولون بذلك عرقلة التقدم الثوري، ويسعون إلى فعل ذلك بأيدي الحزب الديمقراطي الكردستاني. بداية أرادوا فعل ذلك من خلال الاتفاق بين حكومة بغداد والحزب الديمقراطي الكردستاني، وعندما لم ينجح ذلك، توجهوا إلى القيام بذلك عبر الحزب الديمقراطي الكردستاني. إن انهيار نظام حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، من شأنه إضفاء الطابع الديمقراطي على تركيا، لذلك كل من قدم الدعم لفاشية النظام التركي هذا ستتعرض مصالحهم للضرر من انهيار هذا النظام الفاشي، وهذا الأمر يدفعهم إلى منع حدوث ذلك ومحاولة إضعاف وعرقلة التقدم الثوري“ ولكن جميع محاولاتهم ستبوء بالفشل، لأننا شهدنا هزيمة زعيمهم والمنسق العام لهذه الخطة، نعم لقد غادر ترامب الإدارة الأمريكية“.

الحرب منبع الأزمة

ولفت كالكان الانتباه إلى بعض التحليلات أو التقييمات الخاطئة والضيقة التي تربط انهيار النظام التركي وحصرها في الأزمة الاقتصادية في تركيا والسياسات الخاطئة لصهر الرئيس التركي، "براءة ألبيراق" في إدارة موارد البلاد، وقال: "إن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها تركيا اليوم، هي نابعة بالأساس من سياسات الحرب المتبعة. نعم هناك أزمة اقتصادية ولكنها ليست الأزمة الوحيدة الموجودة في تركيا، هناك أزمة سياسية وعسكرية وأزمة ذهنية وعقلية أيضاً، إن العقل الذي يدير تركيا هو "عقل مريض" تماماً، يجب على الجميع رؤية كل ذلك، إن سبب هذه الأزمة الاقتصادية هي الحرب التي تشنها الحكومة التركية على كردستان" نعم، لقد تساءل أردوغان يوماً عندما قال: "هل تعلمون سعر الرصاصة الواحدة؟" ولكن البعض لا يزال لا يفهمها علاوة على ذلك، من يقول "أنا معارضة" لا يفهم هذا ... أصحاب هذا النهج هم طيب أردوغان ودولت بخجلي. لو توجب إقالة أحد في تركيا، يجب أن يكون إما أردوغان أو بخجلي، لأنهما المسؤولين عن كل ما يجري، لذلك يجب تحديد الهدف بشكل صحيح وتصويب الإصبع نحو المجرم، وبذلك يكون البحث عن الحل الصائب ضرورياً".

الحرب هي ما بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية

وأشار كالكان إلى التوتر الذي بدأ مع تدخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتساءل "ماذا حدث؟ ماذا فعل حزب العمال الكردستاني ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني، ليحدث ذلك؟ هل انتقد أو شوه سمعة الإدارة في هولير؟ هل فعل في جنوب كردستان أي شيء أثر على هذه الإدارة؟، وتابع كالكان قائلاً: "لا، لم يقم حزب العمال الكردستاني بأي شيء من ذلك. حزب العمال الكردستاني يقاتل ضد الدكتاتورية الفاشية لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في شمال كردستان، كما أنه يقاوم الهجمات الاحتلالية التي تشنها الدولة التركية ضد مناطق الدفاع المشروع (ميديا) وجنوب كردستان منذ عام ٢٠٠٧، إنه صراع ما بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية ولا يوجد شيء جديد في هذا" ولكن الشيء الجديد هو أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يقوم باتخاذ إجراءات! في الماضي كانوا يعترضون قليلاً على هذه الحرب، ثم بدأوا فيما بعد بتقديم دعم استخباراتي

للدولة التركية، وأخيراً، بتشجيع من إدارة ترامب تحشد الحزب الديمقراطي الكردستاني لإنقاذ الجمهورية التركية ضد حزب العمال الكردستاني "إننا نتمكن من هزيمة خطط الدولة التركية وتدمير فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني يقدم على "الطعن من الظهر"، هنا يجب أن نتساءل: هل إنقاذ فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، مهمة موكلة للحزب الديمقراطي الكردستاني؟".

كان على الحزب الديمقراطي الكردستاني أن يقف إلى جانب حزب العمال الكردستاني

وشدد كالكان على أنه ليس من الصواب تسمية ما يجري في جنوب كردستان بـ "الاحتلال الأخوي"، مؤكداً على أنه من الواجب على الثوريين والديمقراطيين والوطنيين الوقوف إلى جانب حزب العمال الكردستاني وقال: "من الواضح جداً أن هناك صراع ما بين حزب العمال الكردستاني والدول التركية، وإذا كان ولا بد أن ينضم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى هذا الصراع، كان ينبغي أن يشارك إلى جانب حزب العمال الكردستاني. ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني يقول: "أنا أدمع حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية التركي" وفي نفس الوقت يقوم التحالف الفاشي لحزب العدالة والتنمية - حزب الحركة القومية بغزو جنوب كردستان ومحاولة احتلاله" إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يخلق الذرائع ويحاول شرعنة الاحتلال التركي من خلال القول: "أن وجود حزب العمال الكردستاني هو سبب الاحتلال! حسناً في تشرين الأول ٢٠١٧، عندما استولت الإدارة العراقية على كركوك وكرميان و ٤٠٪ من جنوب كردستان، هل كان ذلك أيضاً بسبب وجود حزب العمال الكردستاني؟ بل لأن إدارة ترامب ونظام أردوغان شجعنا الإدارة العراقية على احتلال تلك المناطق، وأسقطوا مسعود بارزاني من الإدارة، أي أن حزب العمال الكردستاني لم يسقطه! في ذلك الوقت اقترح حزب العمال الكردستاني على مسعود بارزاني، العمل المشترك مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكن للأسف أن الديمقراطي الكردستاني يترك كردستان للأعداء والمهاجمين ويستهدف حزب العمال الكردستاني" لذلك من الضروري تقييم الوضع بالشكل الصحيح، لأن ما يجري لا يمكن تسميته لا بالوطنية أو بالديمقراطية".

حزب العمال الكردستاني ليس ضيفاً في جنوب كردستان

وركز كالكان في ختام حديثه على إن حزب العمال الكردستاني ليس "ضيفاً في جنوب كردستان، وأن جنوب كردستان ليس ملكاً لبعض الأحزاب"، وقال: "ألن ينتظم حزب العمال الكردستاني في جنوب كردستان؟ ألن يتم تنظيمها في روج آفا؟ أمريكا تقول: "على حزب العمال الكردستاني أن يخرج من روج آفا"، حسناً بما إن أمريكا تحب الانتخابات كثيراً، فلتقدم على إجراء استفتاء بهذا الخصوص في روج آفا، ولنرى ماذا سيكون رد فعل الشعب الكردي، إن هذا القرار يعود للإرادة الوطنية والديمقراطية الحرة للشعب الكردي. لهذا السبب، يجب على جميع الأحزاب الكردية أن يتناولوا الموضوع بعقلية ديمقراطية في إطار الوحدة الوطنية، عليهم حل مشاكلهم الداخلية بأنفسهم عبر الحوار. بالأساس قام العدو والاستعمار بتقسيم كردستان إلى أجزاء، لو قسمناها نحن أيضاً، لن يبقى حينها لا وحدة كردية ولا وحدة كردستان... ولا ينبغي بتاتاً التضييق على قوات الكريلا الأبطال الذين يخوضون حرباً ضروس مع الدولة التركية في كل ساحات القتال، ويجب أن تقدم أية قوات كردي على محاصرة وتهديد مناطق الكريلا" لأنه حدوث ذلك، سيعني أن قوات الكريلا ستدافع عن أنفسها، وليعلم الجميع ذلك، إن الحرب لن تنحصر في مكان واحد وسوف تنتشر في كل مكان".

← المرصد الإيراني

ترمب طلب خيارات لمهاجمة إيران الأسبوع الماضي لكنه تراجع

طهران تحذر من رد "ساحق" ضد أي تحرك أمريكي

وكالات متعددة:

قال مسؤول أمريكي إن الرئيس دونالد ترمب طلب خيارات لمهاجمة الموقع النووي الإيراني الرئيس الأسبوع الماضي، لكنه قرر في نهاية المطاف عدم اتخاذ الخطوة المثيرة، وأوضح أن ترمب قدم الطلب خلال اجتماع في المكتب البيضاوي، الخميس، ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) مع كبار مساعديه للأمن القومي، بمن فيهم نائب الرئيس مايك بنس، والقائم بأعمال وزير الدفاع كريستوفر ميلر، والجنرال مارك ميلي رئيس هيئة الأركان المشتركة.

وأكد المسؤول الأمريكي تقريراً عن الاجتماع في صحيفة "نيويورك تايمز" التي ذكرت أن المستشارين أقنعوا ترمب بعدم المضي قدماً في تنفيذ الضربة بسبب خطر نشوب صراع أوسع. وامتنع البيت الأبيض عن التعليق.

إمكانية "التحرك"

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" قد أفادت، الاثنين، بأن ترمب استطلع الأسبوع الماضي آراء عدد من مستشاريه وكبار المسؤولين بشأن إمكانية "التحرك" في غضون أسابيع ضد موقع نووي إيراني، وأوضحت الصحيفة أنه خلال اجتماع ترأسه الخميس في المكتب البيضاوي سأل ترمب معاونيه، ومن بينهم بنس، ووزير الخارجية مايك بومبيو، وميلر، ورئيس هيئة الأركان المشتركة ما "إذا كانت لديه أي خيارات للتحرك ضد هذا الموقع النووي خلال الأسابيع المقبلة". وأضافت أن هؤلاء المسؤولين الكبار "أقنعوا الرئيس بعدم المضي قدماً في شن ضربة عسكرية ضد طهران خوفاً من أن تؤدي إلى نزاع واسع النطاق".

وأكدت الصحيفة أيضاً أن ترمب طرح هذا السؤال على معاونيه غداة تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أفاد بأن طهران تواصل تكديس اليورانيوم المخصب، مشيرة إلى أن الموقع النووي الذي كان ترمب يريد ضربه هو على الأرجح موقع نطنز.

وشهدت العلاقات المقطوعة منذ أربعة عقود بين الولايات المتحدة وإيران زيادة في منسوب التوتر منذ تولي ترمب مهامه الرئاسية عام ٢٠١٧، ثم انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني، وإعادة فرضه عقوبات مشددة على طهران، وصولاً إلى اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني بضربة جوية أمريكية في بغداد مطلع العام الجاري.

إيرانياً، قال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي رباعي، رداً على تقارير عن أن الرئيس دونالد ترمب سأل عن خيارات مهاجمة موقع نووي إيراني الأسبوع الماضي قبل أن يحجم عن الأمر، إن أي تحرك أمريكي ضد إيران سيقابل برد ساحق.

وقال ربيعي في تصريحات نشرت على موقع حكومي، "أي عمل ضد الشعب الإيراني سيواجه بالتأكيد برد ساحق".

الأغراض السلمية

وكان علي رضا مير يوسف، المتحدث باسم البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، قد قال إن برنامج إيران النووي مخصص فقط للأغراض السلمية والاستخدامات المدنية، وإن سياسات ترمب لم تغير ذلك. وأضاف "لكن إيران أثبتت قدرتها على استخدام قوتها العسكرية المشروعة لمنع أي مغامرة سوداء من أي معتدٍ، أو مواجهتها". ومن شأن ضربة على موقع إيران النووي الرئيس في نطنز أن تتحول إلى صراع إقليمي، وتشكل تحدياً خطيراً على السياسة الخارجية للرئيس المنتخب جو بايدن.

"تغيير المسار"

وأبدى الرئيس الأمريكي المنتخب بايدن نيته في "تغيير المسار" الذي اعتمده إدارة ترمب حيال إيران، لكن الهامش المتاح أمامه لتحقيق خرق دبلوماسي مع طهران سيكون ضيقاً ومحكوماً بعوامل وعقبات مختلفة. وامتنع الفريق الانتقالي لبايدن عن التعليق، ولم يتسن له الوصول إلى معلومات الأمن القومي بسبب رفض إدارة ترمب بدء المرحلة الانتقالية.

التطبيع العربي - الإسرائيلي يزيد الضغوط على طهران

إليوت أبرامز: العقوبات على إيران مستمرة حتى لو عاد بايدن إلى الاتفاق النووي

إيلاف :

أصر إليوت أبرامز، المندوب الخاص للولايات المتحدة إلى إيران، الخميس على أن حملة الضغط بالعقوبات التي تستهدف إيران ستستمر في إدارة جو بايدن، حتى لو تعهد الرئيس المنتخب بإعادة أمريكا إلى اتفاق طهران النووي مع القوى العالمية.

وقال أبرامز في حديث لصحيفة "إسرائيل اليوم" الخميس إن العقوبات التي تستهدف إيران بسبب انتهاكها حقوق الإنسان وبرنامجها الصاروخي وتأثيرها الإقليمي سوف تستمر، فضلاً عن استمرار تدقيق مفتشي الأمم المتحدة والشركاء الأمريكيين في الشرق الأوسط.

تملك إيران الآن من مادة اليورانيوم أكثر كثيراً مما سمح به الاتفاق منذ انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الأحادي من الاتفاق في عام ٢٠١٨. كما ارتفع منسوب التوتر الإقليمي بين طهران وواشنطن، ما دفع بالبلدين إلى حافة الحرب في بداية العام الجاري.

قال أبرامز: "حتى لو عدنا إلى الاتفاق النووي، ولو أبدى الإيرانيون استعدادهم للعودة أيضاً، فثمة يورانيوم مخصب حديثاً، وما كنت لتجد إجابات عن الأسئلة الأساسية بشأن إمكانية السماح لإيران بالنكوث بالتزامات طويلة الأجل قطعتها على نفسها أمام المجتمع الدولي".

ناقش الساسة الإيرانيون بشكل متزايد إمكانية عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق الذي يقيد تخصيب إيران لليورانيوم في مقابل رفع العقوبات الاقتصادية.

متابعة التخصيب

نقض علي رضا ميربوسفي، المتحدث باسم البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة، تصريحات أبرامز. ونسبت إليه الصحيفة الإسرائيلية قوله: "فشلت سياسة الضغط الأقصى والعقوبات ضد إيران، والجهود الأمريكية لإساءة استخدام هذه السياسة الفاسدة لا جدوى منها، ولن تؤدي إلا لمزيد من عزلة الولايات المتحدة على المسرح الدولي".

يزيد مخزون إيران من اليورانيوم المخصب، وفقاً لأحدث تقرير قدمه مفتشو الأمم المتحدة، على ٢٤٤٠ كيلوغرام، فيما يحدد الاتفاق النووي الحد الأقصى بـ ٣٠٠ كيلوغرام. وهذا المخزون يكفي لصنع سلاحين نوويين على الأقل، كما يقول الخبراء، إذا اختارت إيران متابعة برنامجها لبناء قنبلة نووية. إلى ذلك، تخصب إيران اليورانيوم إلى ما يقرب من ٤,٥ في المئة من النقاء، وهو حد أعلى مما يسمح به الاتفاق، لكنه لا يزال أقل كثيراً من مستويات تصنيف الأسلحة بنسبة ٩٠ في المئة. تخطت طهران جميع الحدود خلال أشهر التخصيب بعد انسحاب ترمب من الاتفاق النووي، حتى مع محاولة شركاء الصفقة الدوليين الآخرين، كالصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة وألمانيا، لإنقاذه من دون نجاح.

في هذه الأثناء، بدأت إيران بناء موقع نطنز للتخصيب تحت الأرض بعد انفجار فيه قالت طهران إنه عمل تخريبي استهدف مصنع تجميع الطرد المركزي المتقدم في يوليو الماضي. ووصف أبرامز منشأة نطنز بأنها "تحدي إيراني آخر" للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانتقد إيران لتجاوبها البطيء في السماح للوكالة بالتحقيق في موقع مشبوه خارج طهران حيث اكتشفت جزيئات من اليورانيوم من صنع الإنسان.

أغراض سلمية!

أصرت إيران منذ فترة طويلة على برنامجها النووي لأغراض سلمية، غير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قالت إن إيران "اضطلعت بأنشطة تتصل بتطوير جهاز نووي تفجيري" في "برنامج منظم" حتى نهاية عام ٢٠٠٣.

بحسب أبرامز، أنكرت إيران امتلاكها برنامجاً للسلح النووي، "لذلك، لا يمكنها الآن أن تقول إن الأشياء التي تم العثور عليها في عام ٢٠٠٣ كانت جزءاً من برنامجها القديم للأسلحة النووية، فقد علق الإيرانيون في كذبتهم". وذكر أبرامز أن مواطنين أمريكيين ما زالوا سجناء في إيران، ويصر الناشطون وأسره على أن يشاركوا في المفاوضات المقبلة. وقال أيضاً إن اتفاق الإمارات العربية المتحدة للتطبيع مع إسرائيل تزيد الضغوط على إيران، خصوصاً أن الولايات المتحدة تخطط لإبرام صفقة سلاح مع الإماراتيين قيمتها ٢٣ مليار دولار، لتزويد الإمارات بمقاتلات شبح من طراز أف-٣٥ وطائرات من دون طيار.

ختم أبرامز حديثه للصحيفة الإسرائيلية قائلاً: "أمل أن يستثمر في العام القادم الإنجاز الذي حققناه من خلال برنامج العقوبات فيستخدم مع أي شكل من أشكال الضغط، بما في ذلك، على سبيل المثال، تعزيز مخاوف إيران من تطور العلاقة بين إسرائيل والدول العربية في المنطقة، فهذا الضغط يدفع إيران لتغيير سلوكها".

← فوز بايدن وسياسات الخارجية الامريكية

جوبايدن :

لماذا يجب أن تتولى أمريكا القيادة مرة أخرى؟

إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية بعد ترامب

مجلة "فورين افيرز" الامريكية :

بكل المقاييس، تضاعف كل من نفوذ ومصداقية الولايات المتحدة في العالم منذ أن تركت أنا والرئيس باراك أوباما مناصبنا في ٢٠ يناير ٢٠١٧، لقد قلل الرئيس دونالد ترامب من شأن حلفاء الولايات المتحدة وشركائها وأضعف مكانتهم، بل تخلى عنهم في بعض الحالات. لقد انقلب على محترفي استخباراتنا ودبلوماسيين وقواتنا. لقد شجع خصومنا وبدد نفوذنا في التعامل مع تحديات الأمن القومي من كوريا الشمالية إلى إيران، ومن سوريا إلى أفغانستان إلى فنزويلا، وعلى الصعيد العملي، لم تكن هناك أي فائدة ترجى من ذلك، فقد شن حروباً تجارية لا تتميز بالحكمة، ضد أصدقاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء، ما اضر بالطبقات المتوسطة الأمريكية، وتنازل عن الزعامة الأمريكية في خلق حالة من العمل الجماعي لمواجهة التهديدات الجديدة، وخاصة التهديدات الذي ينفرد بها هذا القرن، وأعمق ما في الأمر، أن "ترامب" ابتعد عن القيم الديمقراطية التي تمنح القوة لأمتنا وتوحدنا شعبنا.

وفي الوقت نفسه، أصبحت التحديات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة - من تغير المناخ والهجرة الجماعية إلى المشكلات التكنولوجية والأمراض المعدية - أكثر تعقيداً وإلحاحاً، في حين أن التقدم السريع للسلطوية والقومية والعداء للحرية قد قوّض قدرتنا على مواجهة تلك التحديات بشكل جماعي. إن الديمقراطيات - التي تشل حركتها المفرطة، والتي يعوقها الفساد، ويثقلها عدم المساواة الشديدة - تواجه صعوبة أكبر في تقديم الخدمات لشعبها. لقد انخفضت الثقة في المؤسسات الديمقراطية، بينما تصاعد الخوف من الآخر، وتداعى النظام الدولي الذي شيدهته الولايات المتحدة بحرص شديد، حيث أوشك أن يتحطم، ويميل ترامب والغوغائيون في جميع أنحاء العالم إلى دعم تلك القوى لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية.

وسيتعين على الرئيس الأمريكي المقبل أن يخاطب العالم كما هو في يناير ٢٠٢١، وستكون هناك مرحلة إعادة توحيد الأجزاء المتناثرة بمثابة اختبار شاق. وسيتعين عليه إنقاذ سمعنا، وإعادة بناء الثقة في قيادتنا، وتعبئة بلدنا وحلفائنا لمواجهة التحديات الجديدة بسرعة، ولن يكون هناك وقت لنضيعه.

وكرئيس، سأأخذ خطوات فورية لتجديد الديمقراطية والتحالفات الأمريكية، وحماية المستقبل الاقتصادي للولايات المتحدة، وسيتم طرح سؤال "هل ستقود أمريكا العالم مرة أخرى؟". هذه ليست لحظة الخوف، هذا هو الوقت المناسب للاستفادة من روح القوة والجرأة التي قادتنا إلى النصر في حربين عالميتين وأسقطت الستار الحديدي.

إن انتصار الديمقراطية والليبرالية على الفاشية والاستبداد خلق العالم الحر، ولكن هذا النضال لم يحدد فقط ماضيها. بل سوف يحدد مستقبلنا أيضاً.

تجديد الديمقراطية من الداخل:

أولا وقبل كل شيء، يجب علينا إصلاح ديمقراطيتنا وتنشيطها، في الوقت الذي نعزز فيه تحالف الديمقراطيات التي تقف معنا في جميع أنحاء العالم، إن قدرة الولايات المتحدة على أن تكون قوة للتقدم في العالم وعلى تعبئة العمل الجماعي تبدأ من الداخل. وهذا هو السبب في أنني سأعيد تشكيل نظامنا التعليمي بحيث لا يحصل الطفل على فرصته في الحياة من خلال الرمز البريدي له أو هويته العرقية، وكذلك إصلاح نظام العدالة الجنائية، للقضاء على الفوارق غير العادلة وإنهاء السجن الجماعي، وإعادة العمل بقانون "حق التصويت" كي نضمن أن الجميع يمكن أن يسمع صوته، وكذلك إعادة الشفافية والمساءلة إلى عمل حكومتنا.

لكن الديمقراطية ليست مجرد أساس للمجتمع الأمريكي، بل هي أيضا مصدر قوتنا، فهي تعزز وتمنح القوة لقيادتنا من أجل الحفاظ على أمننا في العالم، إنها المحرك القوي الذي يدفع ازدهارنا الاقتصادي، إنها القلب الذي يجعلنا كيف نرى العالم وكيف يرانا العالم. فهو يسمح لنا بتصحيح الذات والحفاظ على السعي للوصول إلى مثلنا العليا مع مرور الوقت.

وكأمة، علينا أن نثبت للعالم أن الولايات المتحدة مستعدة للقيادة مرة أخرى - ليس فقط بمثل قوتنا، ولكن أيضا بقوة نموذجنا. وتحقيقا لتلك الغاية، سأخذ خطوات حاسمة، كرئيس، لتجديد قيمنا الأساسية، وفي الحال، سوف أقوم بسياسات عكسية للسياسات التي اتخذتها إدارة ترامب والتي لا تتميز بالشفقة أو الإحساس، والتي تفصل الآباء عن أطفالهم على حدودنا، وسأنهاي سياسات ترامب الضارة والمتعلقة باللجوء" كذلك حظر السفر" وأعيد النظر في "الحماية المؤقتة" للمقيمين المعرضين للخطر" وتحديد قبول ١٢٥ ألف لاجئ سنويا، والسعي لزيادة العدد مع مرور الوقت، بما يتناسب مع مسؤوليتنا وقيمنا. وسوف أعيد التأكيد على حظر التعذيب وأستعيد المزيد من الشفافية في العمليات العسكرية الأمريكية، بما في ذلك السياسات التي تم وضعها خلال إدارة أوباما - بايدن للحد من الخسائر في صفوف المدنيين. وسوف أستعيد التركيز على مستوى الحكومة على رفع مستوى النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وسأضمن أن البيت الأبيض هو المدافع العظيم مرة أخرى - وليس المهاجم الرئيسي - عن الركائز الأساسية لقيمنا الديمقراطية ومؤسساتها، من احترام حرية الصحافة، إلى حماية وتأمين الحق المقدس في التصويت، إلى دعم استقلال القضاء. وهذه التغييرات ليست سوى بداية، وهي مدخل ضروري بهدف تعزيز التزامنا بالارتقاء إلى مستوى القيم الديمقراطية في الداخل.

وسوف أطبق القوانين الأمريكية دون استهداف مجتمعات معينة، أو انتهاك لإجراءات القانونية، أو تمزيق العائلات، كما فعل ترامب، وسأضمن أمن حدودنا مع ضمان كرامة المهاجرين والتمسك بحقهم القانوني في طلب اللجوء. إن لدي خططا تحدد هذه السياسات بالتفصيل وتصف كيف ستركز الولايات المتحدة على الأسباب الجذرية التي تدفع المهاجرين إلى اللجوء إلى حدودنا الجنوبية الغربية، وحينما كنت نائب الرئيس، حصلت على دعم الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، لبرنامج مساعدات بقيمة ٧٥٠ مليون دولار لدعم التزامات قادة السلفادور وجواتيمالا وهندوراس بمحاربة الفساد والعنف والفقر المتوطن، وهو ما يدفع الناس إلى مغادرة منازلهم هناك، وتحسن الوضع الأمني وبدأت تدفقات الهجرة في الانخفاض من بلدان مثل السلفادور، وكريستيس، سألني على تلك المبادرة باستراتيجية إقليمية شاملة تبلغ قيمتها ٤ مليارات دولار، تتطلب من البلدان أن تساهم بمواردها الخاصة وأن تجري إصلاحات ملموسة وقابلة للتحقق.

وسأخذ خطوات لمنع تحقق المصالح الشخصية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تضارب المصالح، وكذلك إنفاق المال السياسي، والتعامل مع الفساد الذي يخدم أجنداث ضيقة أو خاصة أو أجنبية ويقوض ديمقراطيتنا. وهنا

سوف يبدأ النضال من أجل تعديل دستوري يقضي تماماً على مصادر الأموال التي تأتي من قبل الجماعات الضغط الخاصة والتي تؤثر على الانتخابات الفيدرالية الرئيسية، وبالإضافة إلى ذلك، سأقترح مشروع قانون لتعزيز الحظر المفروض على المواطنين الأجانب أو الحكومات التي تحاول التأثير على الانتخابات الفيدرالية، سواء في الولايات، أو المحليات وذلك في عموم أراضي الولايات المتحدة، وكذلك إعطاء توجيهات بأن تقوم وكالة مستقلة جديدة باسم "لجنة الأخلاقيات الفيدرالية" بواجبات لضمان الإنفاذ القوي والموحد لهذا القانون وغيره من قوانين مكافحة الفساد. إن غياب الشفافية في نظام تمويل الحملات الانتخابية لدينا، إلى جانب غسيل الأموال الأجنبية الواسع النطاق، يخلق حالة ضعف كبيرة، ونحن بحاجة إلى سد الثغرات التي تفسد ديمقراطيتنا.

وبعد اتخاذ هذه الخطوات الأساسية لتعزيز الأساس الديمقراطي للولايات المتحدة وبث روح العمل في الآخرين، سأدعو زملائي القادة الديمقراطيين في جميع أنحاء العالم إلى إعادة تعزيز الديمقراطية في جدول الأعمال العالمي، واليوم، تتعرض الديمقراطية لضغوط أكثر من أي وقت وذلك منذ الثلاثينات القرن الماضي، فقد أفادت منظمة فريدم هاوس أن من بين ٤١ بلداً كانت تصنف باستمرار "حرة" من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٥، سجلت ٢٢ بلداً انخفاضاً حقيقياً في الحرية على مدى السنوات الخمس الماضية.

من هونج كونج إلى السودان، ومن شيلي إلى لبنان، يذكرنا المواطنون مرة أخرى بالتوق المشترك إلى الحكم النزيه والكره العالمي للفساد، إن الفساد يشكل وباءً خبيثاً، يغذي القمع، ويُضعف الكرامة الإنسانية، ويزود القادة الاستبداديين بأداة قوية لتفتيت الديمقراطيات وإضعافها في مختلف أنحاء العالم. ولكن عندما تتطلع الديمقراطيات في العالم إلى الولايات المتحدة لتدافع عن القيم التي توحد البلاد، لقيادة العالم الحر حقاً، فإن "ترامب" يفضل الفريق الآخر، ويأخذ بكلمات الحكام المستبديين مع إظهار ازدرائه للديمقراطيين، ومن خلال ترؤسه الإدارة الأكثر فساداً في التاريخ الأمريكي الحديث، منح "ترامب" ترخيصاً لحكم الساسة الفاسدين في كل مكان.

خلال السنة الأولى التي أتولى فيها منصب، ستنظم الولايات المتحدة وتستضيف قمة عالمية من أجل الديمقراطية لتجديد الأهداف المشتركة وإنعاش روح الأمم التي تسعى إلى تكريس الحرية في العالم. وسوف يجتمع في تلك القمة، الأمم الديمقراطية في العالم بصورة مشتركة لتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية، ومواجهة الدول التي تتراجع عن ذلك، وصياغة جدول أعمال مشترك. وبناء على النموذج الناجح الذي تم التوصل إليه خلال إدارة أوباما - بايدن مع قمة الأمن النووي، ستعطي الولايات المتحدة الأولوية للنتائج من خلال التزامات جديدة هامة للبلاد في ثلاثة مجالات: محاربة الفساد، ومقاومة الاستبداد، والنهوض بحقوق الإنسان في الداخل والخارج. وسوف أصدر توجيهاً رئاسياً للسياسة العامة ينص على أن مكافحة الفساد هي هدف أساسي يحقق الأمن القومي والمسئولية الديمقراطية، وسوف أقود الجهود الدولية لتحقيق الشفافية في النظام المالي العالمي، والحد من الملاذات الضريبية غير المشروعة، ومصادرة الأصول المنهوبة، وتصعيب الأمور على القادة الذين يسرقون شعوبهم ويختفون وراء شركات ذات واجهة مجهولة.

كما ستضم القمة من أجل الديمقراطية منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم التي تقف على الخطوط الأمامية للدفاع عن الديمقراطية، وسيصدر أعضاء القمة دعوة للعمل من أجل القطاع الخاص، بما في ذلك شركات التكنولوجيا وعمالقة وسائل التواصل الاجتماعي، التي يجب أن تعترف بمسؤولياتها واهتمامها الكبير في الحفاظ على المجتمعات الديمقراطية وحماية حرية التعبير، وفي الوقت نفسه، لا يمكن لحرية التعبير أن تكون بمثابة ترخيص لشركات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل انتشار الأكاذيب الخبيثة، فيجب على هذه الشركات أن تعمل على ضمان عدم استخدام أدواتها ومنصاتها من قبل "دولة الرقابة" (وهي

الدولة التي تمتلك شبكة واسعة من التجسس الرقمي كوسيلة للرقابة الاجتماعية) أو انتهاك الخصوصية، أو تسهيل القمع في الصين وأماكن أخرى، أو نشر الكراهية والمعلومات المضللة، أو دفع الناس لارتكاب أعمال عنف ، أو البقاء عرضة لإساءات الاستخدام الأخرى.

سياسة خارجية للطبقة الوسطى:

ثانياً، سوف تعد حكومتي الأمريكيين بالنجاح في مجال الاقتصاد العالمي، عن طريق سياسة خارجية تهتم بالطبقة المتوسطة، وكذلك الفوز في المنافسة على المستقبل ضد الصين أو ضد أي كيان آخر، ويتعين على الولايات المتحدة أن تستغل إمكاناتها المبتكرة وأن توحد القوة الاقتصادية للديمقراطيات في مختلف أنحاء العالم لمواجهة الممارسات الاقتصادية المسيئة والحد من عدم المساواة.

إن الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي، ويجب أن تبدأ سياستنا التجارية في بلدنا، من خلال تعزيز أعظم أصولنا، وهو الطبقة المتوسطة، والتأكد من أن كل شخص يمكن أن يشارك في نجاح البلاد، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العنوان الخاص به أو الدين أو التوجه الجنسي أو الإعاقة. وسيطلب ذلك استثمارات هائلة في بنيتنا التحتية، مثل شبكات الاتصالات، والطرق السريعة، والسكك الحديدية، وشبكات الطاقة، والمدن الذكية، والتعليم. ويجب أن نمنح كل طالب المهارات اللازمة للحصول على وظيفة جيدة في القرن الحادي والعشرين والتأكد من أن كل أمريكي لديه إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة وميسورة التكلفة وكذلك رفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٥ دولاراً في الساعة وقيادة ثورة الاقتصاد النظيف لخلق عشرة ملايين وظيفة جديدة جيدة، بما في ذلك الوظائف النقابية، في الولايات المتحدة.

وسوف أجعل الاستثمار في البحث والتطوير حجر الزاوية خلال فترة رئاستي، حتى يكون على عاتق الولايات المتحدة المسؤولية في مجال الابتكار، فلا يوجد سبب يمنعنا من التخلف عن الصين أو غيرها عندما يتعلق الأمر بالطاقة النظيفة، والحوسبة الكمية، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا "فايف جي"، والسكك الحديدية فائقة السرعة، أو السباق ليجاد علاج لمرض السرطان كما نعرفه، فلدينا أكبر الجامعات البحثية في العالم، ولدينا تقليد قوي يتمثل في سيادة القانون، والأهم من ذلك، لدينا مجموعة غير عادية من العمال والمبتكرين الذين لم يخذلوا بلدنا أبداً.

وستعمل السياسة الخارجية للطبقة الوسطى على التأكد من أن قواعد الاقتصاد الدولي ليست عملية تحايل ضد الولايات المتحدة، لأنه عندما تتنافس الشركات الأمريكية في ساحة عادلة، فإنها تفوز، أنا أو من بالتجارة العادلة، وأكثر من ٩٥٪ من سكان العالم يعيشون خارج حدودنا، ونريد الاستفادة من تلك الأسواق، فنحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على بناء أفضل ما في الولايات المتحدة وبيع أفضل ما في جميع أنحاء العالم، وهذا يعني إزالة الحواجز التجارية التي تعاقب الأمريكيين وكذلك مقاومة الانزلاق العالمي الخطير نحو السياسة الحمائية، هذا ما حدث قبل قرن من الزمان، بعد الحرب العالمية الأولى، وقد أدى ذلك إلى تفاقم "الكساد الكبير" وساعد في نشوب الحرب العالمية الثانية.

إن الشيء الخطأ هو أن نضع رؤوسنا في الرمال ونقول لا مزيد من الصفقات التجارية، لأن الدول سوف تتاجر مع الولايات المتحدة أو بدونها، والسؤال هو، من يكتب القواعد التي تحكم التجارة؟ من الذي سيتأكد من حماية العمال والبيئة والشفافية وأجور الطبقة المتوسطة؟ ينبغي للولايات المتحدة، وليس الصين، أن تقود هذا الجهد. وك رئيس للولايات المتحدة، لن أقوم بإبرام أي اتفاقيات تجارية جديدة حتى نستثمر في الأمريكيين ونجهزم للنجاح ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، ولن نتفاوض على صفقات جديدة دون وجود قادة الأعمال وملفات

البيئة على الطاولة وبطريقة صحيحة، بما في ذلك، ممارسة الضغط على شركائنا لتنفيذ البنود المذكورة في الصفقات التي يوقعونها.

وتمثل الصين تحديا خاصا، لقد قضيت ساعات طويلة مع قادتها، وأفهم ما نواجهه، فالصين تلعب لعبة كبيرة من خلال توسيع نطاق الانتشار العالمي لمنتجاتها وتعزيز نموذجها السياسي الخاص بها، وكذلك الاستثمار في تكنولوجيات المستقبل، وفي الوقت نفسه، قام "ترامب" بتصنيف الواردات من أقرب حلفاء الولايات المتحدة، من كندا إلى الاتحاد الأوروبي، على أنها تهديد للأمن القومي، من أجل فرض تعريفات ضارة ومتهورة. ومن خلال فصلنا عن النفوذ الاقتصادي لشركائنا، أعاق "ترامب" قدرة بلادنا على مواجهة التهديد الاقتصادي الحقيقي. إن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى أن تكون صعبة المراس مع الصين، وإذا كان للصين طريقها، فإنها سوف تستمر في سرقة الولايات المتحدة والشركات الأمريكية في مجالات التكنولوجيا والملكية الفكرية، كما أنها سوف تستمر في استخدام المساعدات لمنح مؤسساتها المملوكة للدولة مميزات غير عادلة، وهي على الاستعداد لفرض الهيمنة على التكنولوجيات والصناعات في المستقبل.

إن الطريقة الأكثر فعالية لمواجهة هذا التحدي هي بناء جبهة موحدة من حلفاء الولايات المتحدة وشركائها لمواجهة السلوكيات المسيئة وانتهاكات حقوق الإنسان في الصين، حتى في الوقت الذي نسعى فيه إلى التعاون مع بكين بشأن القضايا التي تلتقي فيها مصالحنا، مثل تغير المناخ ومنع الانتشار النووي والأمن الصحي العالمي. وتمثل الولايات المتحدة، وحدها، حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعندما ننضم إلى الديمقراطيات الشريكة لنا، فإن نقاط قوتنا ستفوق نقاط ضعفنا، وعندئذ، لا تستطيع الصين أن تتجاهل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي، وهذا يعطينا قوة ضغط كبيرة لتحديد القواعد التي تمهد الطريق نحو كل شيء، من البيئة إلى العمل والتجارة والتكنولوجيا والشفافية، وبالتالي سيكون ذلك انعكاسا للمصالح والقيم الديمقراطية.

مرة أخرى على رأس الطاولة:

إن أجندة السياسة الخارجية الخاصة بجو بايدن سوف تضع الولايات المتحدة مرة أخرى على رأس الطاولة، في وضع يمكنها من العمل مع حلفائها وشركائها لدعم العمل الجماعي بشأن التهديدات العالمية، فالعالم لا ينظم نفسه، وعلى مدى ٧٠ عاماً، لعبت الولايات المتحدة، في ظل الرؤساء الديمقراطيين والجمهوريين، دوراً قيادياً في كتابة قواعد العمل، وصياغة الاتفاقيات، وتنشيط المؤسسات التي توجه العلاقات بين الدول، والنهوض بالازدهار والأمن الجماعي. وإذا واصل "ترامب" تخليه عن تلك المسؤوليات، فإن أحد أمرين سوف يحدث: إما أن تحل دولة أخرى محل الولايات المتحدة، ولكن ليس بطريقة تعزز مصالحنا وقيمنا، أو لن تحل دولة أخرى محلنا ولكن ذلك سينتج عنه الفوضى، وفي كلتا الحالتين، هذا ليس أمراً جيداً لأمريكا.

إن الزعامة الأمريكية ليست معصومة من الخطأ" لقد ارتكبنا أخطاء وزلات، وفي كثير من الأحيان، اعتمدنا فقط على قوة جيشنا بدلا من الاعتماد على نقاط قوتنا الكاملة. إن سجل "ترامب" الكارثي في السياسة الخارجية يذكرنا كل يوم بمخاطر اتباع نهج غير متوازن وغير متماسك، وكذلك أسلوب عمل يوقف تمويل الأنشطة الدبلوماسية ويحط من شأنها.

لن أتردد أبداً في حماية الشعب الأمريكي، بما في ذلك، استخدام القوة، عند الضرورة، ومن بين الأدوار التي يتعين على رئيس الولايات المتحدة القيام بها، لا يوجد أي دور أكثر أهمية من دور القائد الأعلى للقوات المسلحة، فالولايات المتحدة لديها أقوى جيش في العالم، وكرئيس، سأضمن أن تبقى على هذا النحو، مع توفير الاستثمارات اللازمة لتجهيز قواتنا لمواجهة تحديات هذا القرن، ولن يكون ذلك هو التحدي الأخير، لكن استخدام

القوة ينبغي أن يكون الملاذ الأخير وليس الأول، وينبغي أن يستخدم فقط للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة، عندما يكون الهدف واضحاً وقابلاً للتحقيق، وبموافقة مستنيرة من الشعب الأمريكي.

لقد حان الوقت لإنهاء الحروب التي لا تنتهي، والتي كلفت الولايات المتحدة دماءً وثروة لا تقدر بثمن، وكما قلت منذ فترة طويلة، ينبغي أن تعود الغالبية العظمى من قواتنا إلى الوطن من الحروب في أفغانستان والشرق الأوسط، وأن نحدد مهمتنا بشكل ضيق بأنها: هزيمة "تنظيم القاعدة" وتنظيم "الدولة الإسلامية". كما ينبغي علينا أن ننهي دعمنا للحرب التي تقودها السعودية في اليمن، ويجب أن نحافظ على تركيزنا على مكافحة الإرهاب، في جميع أنحاء العالم وفي داخل البلاد، لكن البقاء في صراعات لا يمكن كسبها يستنزف قدرتنا على اتخاذ قرارات قيادية في قضايا أخرى تتطلب اهتمامنا، ويمنعنا من إعادة بناء الأسس الأخرى للقوة الأمريكية.

يمكننا أن نكون أقوياء و أذكياء في نفس الوقت، فهناك فرق كبير بين عمليات الانتشار الواسعة النطاق، والمفتوحة لعشرات الآلاف من القوات القتالية الأمريكية، والتي يجب أن تنتهي، واستخدام بضع مئات من جنود القوات الخاصة، وعناصر الاستخبارات لدعم الشركاء المحليين ضد عدو مشترك، وهذه البعثات الأصغر نطاقاً ستكون ممكنة ومستدامة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وهي تعزز المصلحة الوطنية.

ومع ذلك، ينبغي أن تكون الدبلوماسية هي الأداة الأولى للقوة الأمريكية، فأنا فخور بما حققته الدبلوماسية الأمريكية خلال إدارة أوباما - بايدن، من دفع الجهود العالمية لجعل اتفاق باريس بشأن المناخ نافذاً، إلى قيادة التوافق الدولي لإنهاء تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا، وكذلك توقيع الاتفاق التاريخي المتعدد الأطراف لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية.

إن الدبلوماسية ليست مجرد سلسلة من المصافحات والتقاط الصور، فهي تبني وتحمي العلاقات بين الدول، وتعمل على تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع إدارة نقاط الخلاف، ويتطلب ذلك نظاماً مع صنع السياسات المتناسكة، وفريقاً من المحترفين من ذوي الخبرة والسلطة. وك رئيس، سوف أرفع من شأن الدبلوماسية باعتبارها الأداة الرئيسية للولايات المتحدة في السياسة الخارجية، وسوف أعيد الاستثمار في السلك الدبلوماسي، الذي جمده هذه الإدارة، وأضع الدبلوماسية الأمريكية مرة أخرى في أيدي محترفين حقيقيين.

كما تتطلب الدبلوماسية مصداقية، وقد حطم "ترامب مصداقيتنا"، وفي إدارة السياسة الخارجية، وخاصة خلال أوقات الأزمات، فإن كلمة الأمة (الشعب) هي أثنى ما يملكه المرء، إلا أن "ترامب" من خلال الانسحاب من معاهدة تلو الأخرى، والتراجع عن السياسات، والابتعاد عن مسؤوليات الولايات المتحدة، والكذب بشأن الأمور الكبيرة والصغيرة، حط من كلمة الولايات المتحدة في العالم.

كما أن "ترامب" أبعد الولايات المتحدة عن الحلفاء الديمقراطيين الذين نحن في أشد الحاجة إليهم، لقد استخدم أدوات هدم ضد حلف الناتو، وتعامل معه وكأن مهامه هي حماية أعضائه من تجاوزاتهم خارج نطاق القانون، ولكن ينبغي على حلفائنا أن يقوموا بدورهم العادل، ولهذا السبب أنا فخور بالالتزامات التي تفاوضت عليها إدارة أوباما - بايدن لضمان زيادة أعضاء حلف شمال الأطلسي في إنفاقهم الدفاعي (وهي خطوة يدعي ترامب الآن الفضل له). ولكن التحالف يتجاوز الأموال، لأن التزام الولايات المتحدة مقدس، وليس مجرد معاملات مالية. إن حلف الناتو هو من صميم الأمن القومي للولايات المتحدة، وهو الحصن الحصين للممثل العليا الليبرالية والديمقراطية - وهو تحالف يرتكز على منظومة من القيم، ما يجعله أكثر دواماً وموثوقية وقوة أكثر من الشراكات التي تبني بسبب الضرورة أو الظروف المالية.

و كرئيس، سوف أفعل أكثر من مجرد استعادة شراكاتنا التاريخية بل سأبذل قصارى جهدي، وسوف أقود الجهود لاستعادة صورة تحالفنا أمام التحديات العالمية التي نواجهها حالياً. ويخشى الكرملين من وجود حلف

شمال الأطلسي القوي، لأنه التحالف السياسي العسكري الأكثر فعالية في التاريخ الحديث، ولمواجهة العدوان الروسي، يتعين علينا أن نحافظ على القدرات العسكرية للحلف في الوقت الذي نوسع فيه قدرته على مواجهة التهديدات غير التقليدية، مثل الفساد المسلح، والمعلومات المضللة، والسرققة عن طريق الإنترنت، ويتعين علينا أن نجعل روسيا تدفع تكاليف حقيقية بسبب انتهاكاتها للمعايير الدولية وأن نقف إلى جانب المجتمع المدني الروسي، الذي وقف بشجاعة مراراً وتكراراً ضد نظام الرئيس فلاديمير بوتين الاستبدادي الذي يعتمد على المسؤولين الفاسدين.

إن العمل بالتعاون مع الدول الأخرى التي تشاركنا قيمنا وأهدافنا لا يجعل الولايات المتحدة ساذجة، بل يجعلنا أكثر أمناً ونجاحاً، فنحن نقوم بتعزيز قوتنا، ونوسع من أماكن وجودنا في جميع أنحاء العالم، وزيادة تأثيرنا مع تقاسم المسؤوليات العالمية مع الشركاء الراغبين في ذلك. نحن بحاجة إلى تعزيز قدراتنا الجماعية مع الأصدقاء الديمقراطيين خارج أمريكا الشمالية وأوروبا من خلال إعادة الاستثمار في تحالفاتنا ومعاهداتنا مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك تعميق الشراكات من الهند إلى إندونيسيا لتعزيز القيم المشتركة في منطقة ستحدد مستقبل الولايات المتحدة، وعلينا أن نحافظ على التزامنا الصارم بأمن إسرائيل. وأن نفعل المزيد لدمج أصدقائنا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في شبكة الديمقراطيات الأوسع نطاقاً واغتنام فرص التعاون في تلك المناطق.

ولكي نستعيد ثقة العالم، علينا أن نثبت أن الولايات المتحدة تقول ما تعنيه وتعني ما تقوله، وهذا أمر مهم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي ستحدد عصرنا: مثل تغير المناخ، والتهديد بالحرب النووية، والتكنولوجيا المدمرة.

ويجب على الولايات المتحدة أن تقود العالم لمواجهة التهديد الوجودي الذي نواجهه، فيما يتعلق بتغير المناخ، وإذا لم نتعامل معه بشكل صحيح، لن يهتم أي شيء آخر، وسوف أقوم باستثمارات ضخمة وعاجلة في الداخل تضع الولايات المتحدة على المسار الصحيح ليكون لديها اقتصاد مبني على الطاقة النظيفة مع صافي انبعاثات "صفرية" بحلول عام ٢٠٥٠. وبنفس القدر من الأهمية، ولأن الولايات المتحدة لا تخلق سوى ١٥٪ من الانبعاثات العالمية، سوف أستفيد من قوتنا الاقتصادية والأخلاقية لدفع العالم إلى اتخاذ إجراءات حازمة، وسوف انضم مرة أخرى إلى اتفاقية باريس للمناخ في اليوم الأول لإدارة "بايدن"، ثم أدعو إلى عقد قمة لكبرى الدول المسببة لانبعاثات الكربون في العالم، واجمع الدول وأشجعهم على زيادة طموحاتهم في التقدم بشكل أكبر وأسرع. وسوف نلتزم بإجراءات قابلة للتنفيذ من شأنها أن تخفض الانبعاثات في مجال النقل البحري والطيران العالميين، وسوف نتبع تدابير قوية للتأكد من أن الدول الأخرى لا تستطيع تفويض السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة في الوقت الذي نقوم فيه بالقيام بالتزاماتنا الخاصة. ويشمل ذلك الإصرار على أن توقف الصين، أكبر مصدر للانبعاثات الكربونية في العالم، دعم صادرات الفحم وتلويث البلدان الأخرى، من خلال تمويل مشروعات الطاقة غير النظيفة التي تعتمد على الوقود الأحفوري بمليارات الدولارات من خلال مبادراتها "الحزام والطريق".

وفيما يتعلق بعدم الانتشار والأمن النووي، لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون صوتاً ذا مصداقية بينما تتخلى عن الصفقات التي تفاوضت عليها. من إيران إلى كوريا الشمالية، وروسيا إلى المملكة العربية السعودية، جعل "ترامب" الانتشار النووي، وسباق التسلح النووي الجديد، وحتى استخدام الأسلحة النووية أكثر احتمالاً. وكريستين، سوف أجدد التزامنا بمراقبة صفقات الأسلحة من أجل بناء حقبة جديدة، إن الاتفاق النووي الإيراني التاريخي الذي تفاوضت عليه إدارة أوباما وبايدن منع إيران من الحصول على سلاح نووي، ومع ذلك، ألقى "ترامب" الاتفاق جانباً بتهور، ما دفع إيران إلى استئناف برنامجها النووي وأن تصبح أكثر استفزازاً، ما يزيد من خطر حرب كارثية أخرى في المنطقة. وأنا لست واهما بشأن النظام الإيراني، الذي انخرط في سلوك مزعزع للاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وقمع بوحشية المتظاهرين في الداخل، واعتقل الأمريكيين ظلماً.

ولكن هناك طريقة ذكية لمواجهة التهديد الذي تشكله إيران على مصالحنا وطريقة "هزيمة ذاتية" وقد اختار "ترامب" الطريقة الأخيرة. وأدى مقتل قاسم سليمانى، قائد "فيلق القدس" الإيراني، إلى اختفاء شخص خطير، لكنه أثار أيضا احتمال دوامة من العنف المتصاعد باستمرار في المنطقة، ودفع طهران إلى التخلي عن الحدود النووية التي أرساها الاتفاق النووي. ويجب على طهران العودة إلى الامتثال الصارم للاتفاق، وإذا فعلت ذلك، فسوف أعود إلى الانضمام إلى الاتفاق وأستخدم التزامنا بالدبلوماسية للعمل مع حلفائنا لتعزيزه وتوسيع نطاقه، مع الضغط بشكل أكثر فعالية على أنشطة إيران الأخرى المزعزعة للاستقرار.

ومع كوريا الشمالية، سأمنح مفاوضاتنا السلطة، وأبدأ بحملة مستمرة ومنسقة مع حلفائنا وغيرهم، بما في ذلك الصين، لتعزيز هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية. وسأسعى أيضا إلى تمديد معاهدة "ستارت" الجديدة، التي تشكل ركيزة للاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، وسأستخدم ذلك كأساس لترتيبات جديدة لنزع السلاح. وسأخذ خطوات أخرى لإظهار التزامنا بالحد من دور الأسلحة النووية، وكما قلت في عام ٢٠١٧، أعتقد أن الغرض الوحيد من الترسنة النووية الأمريكية يجب أن يكون هو الردع وإذا لزم الأمر، الرد على هجوم نووي، وكرئيس، سأعمل على وضع هذا الاعتقاد موضع التنفيذ، بالتشاور مع الجيش الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة.

عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيا المستقبل، مثل الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، تركز دول أخرى موارد وطنية للسيطرة على تنميتها وتحديد كيفية استخدامها، ويتعين على الولايات المتحدة أن تفعل المزيد لضمان استخدام هذه التكنولوجيات لتعزيز المزيد من الديمقراطية والرخاء المشترك، وليس للحد من الحرية والفرص في الداخل والخارج. على سبيل المثال، سنتنضم إدارة بايدن إلى جانب حلفاء الولايات المتحدة الديمقراطيين لتطوير شبكات الجيل الخامس الآمنة التي يقودها القطاع الخاص، والتي لا تتجاهل أي مجتمع محلي، ريفي أو منخفض الدخل، وبما أن التكنولوجيات الجديدة تعيد تشكيل اقتصادنا ومجتمعنا، يجب علينا أن نضمن أن تلك التكنولوجيات، التي بمثابة "محركات للتقدم" ملزمة بالقوانين والأخلاق، كما فعلنا في نقاط التحول التكنولوجي السابقة في التاريخ، وأن نتجنب السباق نحو القاع، حيث تكتب الصين وروسيا قواعد العصر الرقمي. لقد حان الوقت لكي تقود الولايات المتحدة صياغة مستقبل تكنولوجي يمكن المجتمعات الديمقراطية من الازدهار مع تقاسم الرخاء على نطاق واسع.

هذه أهداف طموحة، ولا يمكن تحقيق أي منها دون الولايات المتحدة، التي تحيط بها ديمقراطيات أخرى، تقود الطريق. ونحن نواجه خصوما، في الخارج والداخل، يأملون في استغلال ثغرات مجتمعنا، وتقويض ديمقراطيتنا، وتفتيت تحالفاتنا، وعودة نظام دولي حيث الأقوى هو من يحدد الصواب والخطأ. والرد على هذا التهديد هو المزيد من الانفتاح، وليس أقل: المزيد من الصداقات، والمزيد من التعاون، والمزيد من التحالفات، والمزيد من الديمقراطية.

مستعد للقيادة:

يريد فلاديمير بوتين أن يقول لنفسه، وأي شخص آخر يستطيع خداعه ليصدق، إن الفكرة الليبرالية "عفا عليها الزمن". لكنه يفعل ذلك لأنه يخاف من قوتها. لا يمكن لأي جيش على وجه الأرض أن تبلغ قوته سرعة انتقال الحرية من شخص لآخر وكأنها تيار كهربائي، عابر للحدود، ومتجاوز للغات والثقافات، فالحرية تمنح الطاقة إلى مجتمعات من المواطنين العاديين وتحولهم إلى نشطاء ومنظمين وكلاء تغيير. ويجب علينا أن نسخر تلك القوة مرة أخرى وأن نحشد العالم الحر لمواجهة التحديات التي تواجه العالم اليوم، ويقع على عاتق الولايات المتحدة أن تقود الطريق، ولا توجد دولة أخرى لديها تلك القدرة، ولا توجد أمة أخرى بنيت على هذه الفكرة، وعلينا أن ندافع عن الحرية والديمقراطية، وأن نستعيد مصداقيتنا، وأن ننظر بتفاؤل وتصميم لا يلين نحو مستقبلنا.

*ترجمة محمد عبد العزيز/ترجمة: المركز الكردي للدراسات

فهم الأولويات للإدارة الجديدة

سياسة بايدن في الشرق الأوسط بكلماته الشخصية

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى؛

د. منقذ داغر: انقسمت شعوب منطقتنا مرة أخرى حول الانتخابات الأمريكية التي جرت مؤخراً. فالمساندون لترامب يعتقدون أن بقاءه سيضمن تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة وربما إسقاط النظام نفسه. أما المناصرون لبإيدن، فهم يرون أن إزاحة ترامب سيفيد القضية الفلسطينية ويقوي "محور" المقاومة (إيران، وسوريا، وحزب الله) من خلال رفع العقوبات المفروضة على إيران، والعودة للاتفاق النووي. والخبر السيء لكلا الفريقين انهما سيصابان بالإحباط من سياسة بايدن في المنطقة، كما لا يبدو أنه سيكون هناك تغييرات كبيرة في موقف الإدارة الأمريكية المقبلة من ملف مكافحة الإرهاب وتواجد القوات الأمريكية في المنطقة.

أن أفضل من يمكنه توقع سياسة بايدن الخارجية هو بايدن نفسه، حيث نشر الرئيس المنتخب مقالاً في مجلة الشؤون الخارجية، في ربيع هذه السنة لخص فيه سياسته الخارجية إذا تم انتخابه. جاء المقال تحت عنوان (لماذا يجب على أمريكا أن تقود ثانية، إنقاذ سياسة أمريكا الخارجية بعد ترامب).

وتحليلي هذا سيستند غالباً على ما قاله بايدن في هذا المقال، فبقدر ما يبدو من مقالته، فإن سياسة بايدن الخارجية ستستند إلى مجموعة معينة من المبادئ. لكن يجب التنبيه أولاً إلى أن ذكر هذه المبادئ لا يعني إيماني أنها ستطبق كما قالها حرفياً، فبايدن هو أحد أنصار المدرسة البراغماتية ويؤمن بالواقعية. لذلك هو يبدأ مقاله بالقول أن "الرئيس القادم عليه أن يتعامل مع الواقع كما هو عليه في عام ٢٠٢١، ويحاول لمّ شتات ما خلفته الرئاسة السابقة".

سياسة بايدن الخارجية واضحة

سيسعى بايدن إلى إعلاء قيم الديمقراطية والليبرالية كمحور للعلاقات مع الدول الأخرى، حيث كتب قائلاً، "كـرئيس سأقوم بخطوات فورية لتجديد الديمقراطية الأمريكية وحلفاءها، فقد أدى انتصار الديمقراطية والليبرالية على الفاشية والاستبداد إلى خلق عالمٍ حراً". ومن الواضح أن إدارة ترامب ستجعل معيار تطبيق الديمقراطية أساساً حاكماً في علاقاتها مع الدول. لذا يمكن توقع سياسات تدخلية في الدول التي ستصنف أنها معادية للديمقراطية، على هذا الأساس. إن الدول التي تشهد مزيداً من الاحتجاجات والمظاهرات (كالعراق ولبنان وإيران) عليها أن تتوقع ضغوطاً أمريكية أكبر مستقبلاً، وأن تطبيق مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد ومكافحة الفساد سيكون مفتاح علاقاتها مع الولايات المتحدة.

وقد كان بايدن واضحاً في ذلك حين قال: "من هونغ كونغ إلى السودان، ومن تشيلي إلى لبنان، يذكّرنا المواطنون، مرةً أخرى، بالتوق المشترك إلى الحكم الرشيد، والبغض العالمي للفساد الذي وصفه بأنه "وباء خبيث، يؤجج القمع، ويقوّض كرامة الإنسان، ويزود القادة الاستبداديين بأداة قوية لتقسيم الديمقراطيات وإضعافها في جميع أنحاء العالم، ويبدو أن ترامب ينتمي إلى الفريق الآخر، ويأخذ كلام المستبدّين بينما يظهر ازدياد الديمقراطيين، من خلال ترؤسه أكثر الإدارات فساداً في التاريخ الأمريكي الحديث، فقد منح الرخصة للفاستدين في كل مكان".

السياسة لا الاقتصاد هي من ستقرر سياسية بايدن الخارجية، حيث تميزت حقبة ترامب بتقديم الاقتصاد ومنافعه على السياسة ومبادئها. أما بايدن فأن سياسته الخارجية ستقوم على اعتبار مبادئ السياسة - كما يؤمن

بها-هي التي تقود لازدهار اقتصادي، لذا فهو يقول "أن الديمقراطية هي ليست أساس المجتمع الأمريكي بل هي أساس قوة أمريكا. أنها تعزز من قيادتنا للعالم لإبقائه آمناً. أنها المحرك الأساس الذي يقود الاقتصاد المزدهر". وهذا لا يعني بالضرورة إهمال الاقتصاد بل يعني كما يعتقد بايدن ازدهار اقتصادي أكبر لكن من خلال مقاربة مختلفة قوامها العولمة من جهة والسياسة التي تعزز دور الطبقة الوسطى والإبداع من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، كتب بايدن قائلاً (أن إدارتي ستهدأ أميركا للتقدم في مجال الاقتصاد الدولي مع تركيز السياسة الخارجية على تعزيز دور الطبقة الوسطى. وللغفوز بالمنافسة الاقتصادية مع الصين، لذلك، يجب على الولايات المتحدة شحذ قدرتها الابتكارية وتوحيد القوة الاقتصادية للديمقراطيات حول العالم لمواجهة الممارسات الاقتصادية التعسفية وتقليل عدم المساواة". واضح أن المنافسة مع الصين ستكون لها أولوية أيضاً في عهد بايدن لكن من خلال مقاربة مختلفة تقوم على مبادئ الليبرالية والقيادة بالإبداع، وليس مبادئ سياسات الحماية والحرب الاقتصادية.

وتمشيا مع هذا النهج الأقل عدائية، ستقود الولايات المتحدة العالم من خلال العولمة لا الأمركة. لقد قامت سياسة ترامب على شعار أمريكا أولاً والذي ترجمته إدارته بمزيد من الإجراءات الإغلاقية. لذا فقد تلقت العولمة ومبادئها ضربة قاسية على يد ترامب. ويبدو الحال معكوس تماماً في زمن بايدن الذي يبشر بالعودة إلى السياسات الأمريكية المعولمة والتي تقود فيها الولايات المتحدة المنظومة الدولية بدلاً من التنكر لتلك المنظومة والانسحاب من منظماتها واتفاقاتها الواحدة تلو الأخرى. وفي هذا الإطار يقول بايدن "أجندتنا الخارجية ستتركز على عودة أمريكا إلى المقدمة من جديد لتعمل مع الشركاء والحلفاء لتعزيز العمل المشترك ضد التهديدات الدولية... إعادة تحالفاتنا القديمة وتعزيز دور الولايات المتحدة في الناتو. أن دور أمريكا في الناتو مقدس ويكمن في قلب وصميم الأمن القومي الأمريكي".

من المتوقع أن تأخذ الدبلوماسية الأولية وفقاً لنهج العولمة الذي يتبناه بايدن، حيث انتقد الإفراط في استخدام إدارة ترامب للقوة الخشنة المتمثلة بقوتها العسكرية. وفي الوقت الذي لا يستبعد فيه بايدن استخدام القوة العسكرية كإحدى أدوات السياسة الخارجية فهو يشدد على إيلاء الدبلوماسية القدر المعلى في السياسة الخارجية لذا فهو يقول "لقد اعتمدت سياسة ترامب الخارجية على التفوق العسكرية وبشكل وحيد وإهمال عناصر القوة الأمريكية الأخرى وأهمها إهمال دور الدبلوماسية".

لكن على الرغم من تركيز بايدن على أهمية التواصل والدبلوماسية العالمية، إلا أن حديثه عن عودة أجواء الحرب الباردة كان لافتاً في أكثر من موقع في مقاله على روسيا باعتبارها (تحت قيادة بوتين) مناهضة لكل القيم التي يؤمن بها. وإذا أخذنا بالاعتبار دعم بايدن وأبنه لأوكرانيا فيمكن أن نفهم هذا التشدد في موقفه تجاه روسيا والذي يعيدنا إلى أجواء الحرب الباردة وتداعياتها.

ومن ثم، يؤكد بايدن على أهمية إعادة النشاط لحلف شمال الأطلسي ودور أمريكا في قيادته وهذا ما يتناقض مع السياسة التي اتبعتها سلفه طيلة السنوات الأربع الماضية. وفي هذا الإطار، كتب بايدن قائلاً "يجب فرض كلف وتبعات حقيقية على روسيا لانتهاكها المعايير الدولية ونقف مع المجتمع المدني الروسي... إن بوتين يحاول إقناع نفسه والأخرين أن فكرة الليبرالية قد انتهت صلاحيتها، لكنه يفعل ذلك لأنه يعلم أنها أكبر تهديد لسلطته". كما أكد بايدن على (قدسية) دور حلف الناتو الذي تأسس لمجابهة التهديد السوفييتي كدليل آخر على احتمال العودة لأجواء الحرب الباردة. ويبدو أن روسيا تعلم ما ينتظرها في عهد بايدن لذا نجد أنها (والصين أيضاً) من بين دول قليلة لم تبارك لبائدين فوزه بالانتخابات.

خلاصة القول فإن السياسة الخارجية لأمريكا في عهد بايدن ستتحرك في مثلث متساوي الأضلاع رسمه بايدن لنفسه: "أن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية سيحكمها مدى التزام أي دولة في مجالات ثلاث هي: مكافحة الفساد، محاربة الحكم التسلطي، وتعزيز حقوق الإنسان داخل وخارج تلك البلدان".

بايدن والشرق الأوسط

يبدو أن ملفات الالتزام بالديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد (بالمفاهيم البايدينية) ستحكم سياسته في الشرق الأوسط أيضاً. لذا وعلى الرغم مما قاله لي أحد مستشاري حملة بايدن بخصوص الشرق الأوسط من إنه لن يعير أهمية كبرى لهذه المنطقة وأنها لن تكون في قمة أولوياته، أقول بالرغم من ذلك، ومما لا شك فيه أن الملفات أعلاه ستحظى باهتمام واضح خاصة في تلك الدول التي ستشهد عودة التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي شهدتها خريف ٢٠١٩ وشتاء ٢٠٢٠ وأقصد بها العراق، ولبنان وإيران، والتي ربما تنضم لها دول أخرى مستقبلاً. وستعرض تلك الدول لضغوط أمريكية متزايدة لضمان حرية التعبير ومكافحة الفساد ومراعاة حقوق الإنسان.

إضافة لذلك فقد ركز بايدن في مقاله على أربع ملفات مهمة له في المنطقة هي: مكافحة الإرهاب، أمن إسرائيل، إيران، والعلاقة مع السعودية.

سيبقى القضاء على التنظيمات المتطرفة في قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. ونظراً للعلاقة التي ستتحسن بين أوروبا وأمريكا فيتوقع ألا يقل اهتمام إدارة بايدن بمحاربة القاعدة وداعش عن أسلافه، لكن وفق مقاربة عسكرية يعتقد بايدن أنها أكثر ذكاءً. "يجب إعادة معظم قواتنا من أفغانستان والشرق الأوسط وإعادة تعريف مهمتنا هناك وبشكل أضيق لتكون دحر القاعدة وداعش ... إن بإمكاننا أن نكون أقوياء وأذكياء في ذات الوقت. هناك فرق كبير بين إرسال وحشد قوات عسكرية كبيرة ولمدى مفتوح وبين استخدام بضع مئات من القوات الخاصة والاستخبارات لدعم شركاءنا المحليين ضد عدونا المشترك".

واضح من هذا النص أن بايدن لن ينشر أي قوات إضافية في المنطقة بل انه سيستمر في سياسة ترقيق القوات الأمريكية التي بدأها سلفه. ولا تبدو سياسة بايدن مختلفة عن ترامب، فهو أيضاً يميل الى الاحتفاظ بأعداد قليلة من القوات الخاصة وجهد استخباري أمريكي يمكنه أن يساعد الشركاء المحليين على محاربة التنظيمات المتطرفة.

أما في الملف الإسرائيلي، فإن بايدن مصنف تقليدياً بأنه واحد من أكثر الساسة الأمريكيين تشدداً في الدفاع عما يعتقد أنه أمن إسرائيل. لذا فقد شدد على ذلك بوضوح في مقاله حين قال "يجب التشديد على حماية أمن إسرائيل". لذا فإن الفرغ الذي أظهره كثير ممن يُسمون بأنصار (محور المقاومة) لا يبدو مبرراً إطلاقاً. ولا يبدو أن الإدارة الجديدة ستكون أقل حماساً تجاه إسرائيل من سلفها. لذا نجد أن نتنياهو وبرغم علاقته الممتازة مع ترامب كان من بين أوائل من هنتوا بايدن بفوزه. وان الأنباء الراشحة من حملة بايدن تشير الى عدم وجود نية لدى الإدارة الجديدة للعودة عن قرار نقل السفارة الأمريكية الى القدس وهو القرار الذي كان يعتبره أنصار (محور المقاومة) أكبر دليل على انحياز إدارة ترامب لإسرائيل.

أما في الملف الإيراني فيبدو بايدن عازماً على إعادة الحياة للاتفاق النووي لوقف سعي إيران لامتلاك سلاح نووي وهو ما يعتقد أنه أولوية قصوى لإدارته، حيث قال "وكرئيس للولايات المتحدة، سأجدد التزامنا بالحد من

التسلح في عهد جديد. حيث كان الاتفاق النووي الإيراني التاريخي الذي تفاوضت عليه إدارة أوباما-بايدن قد منع إيران من الحصول على سلاح نووي. ومع ذلك، وبتهور شديد انسحب ترامب من الاتفاق، مما دفع إيران إلى إعادة تشغيل برنامجها النووي وأصبحت أكثر استفزازاً، مما زاد من خطر اندلاع حرب كارثية أخرى في المنطقة، ... يجب أن تعود طهران إلى الامتثال الصارم للاتفاق".

ومع ذلك يجب الانتباه الى أن استئناف المفاوضات سيكون مهمة صعبة مع إيران في عام ٢٠٢١، فقد يطالب المفاوضون الإيرانيون قبل بدء المفاوضات برفع جميع العقوبات الأمريكية، حتى تلك التي لا علاقة لها ببرنامجها النووي والتي تتعلق بالإرهاب والفساد وحقوق الإنسان وقضايا أخرى. وقد تكافح إدارة بايدن للتعامل مع مثل هذا الطلب وذلك في ظل تأكيدها المستمر على حقوق الإنسان.

كما ستكافح إدارة بايدن أيضاً لإحداث أي تأثير على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية أو أنشطتها الإقليمية المزعزعة للاستقرار، وذلك على الرغم من الخطر الكبير الذي تشكله هذه التهديدات. وفي ظل بيئة عدم الثقة الذي تشوب العلاقات بين البلدين، سيتعين على الإدارة الجديدة التعامل مع كل هذه القضايا. وحتى لو أثمرت الجهود المبذولة عن التوصل لاتفاق مبدئي بين الطرفين إلا أن هناك عقبة كأداء متوقعة وهي إصرار الجانب الإيراني هذه المرة على أخذ ضمانات من إدارة بايدن بان الاتفاقية لن يتم إلغائها من قبل أي رئيس أمريكي قادم. وحتى لو وافقت إدارة بايدن على هذا الطلب فأن ذلك سيتطلب بالتأكيد موافقة الكونغرس الذي يسيطر فيه الجمهوريون على مجلس الشيوخ مما يجعل موافقتهم شبه مستحيلة.

الملف السعودي. يبدو واضحاً أن بايدن لديه مواقف سلبية مسبقة من السعودية تتمحور حول ملفي حقوق الإنسان والحرب في اليمن. فقد ذكر بايدن في إحدى المقابلات أثناء حملته الانتخابية انه سيجعل السعودية تدفع ثمن اغتيالها الصحفي جمال خاشقجي، لذا اعتبرت خطيبة خاشقجي أن فوز بايدن هو هدية من السماء لتحقيق العدالة في مقتل خطيبها. كما أن بايدن انتقد في مقاله الحرب التي تقودها السعودية ضد اليمن وقال (ويجب أن نوقف دعمنا للسعودية في حربها في اليمن).

مع ذلك وبناءً على الواقعية التي يؤمن بها بايدن فأن من المثير رؤية ما إذا كانت إدارته ستضحي بتحالفها الممتد لقرن من الزمن مع السعودية فضلاً عن مصالحها الاقتصادية الهائلة من أجل الانتصار للمبادئ التي يؤمن بها بايدن!! هذا فضلاً عن الدور المحوري الذي تقوم به السعودية الآن في تطبيع العلاقات بين دول المنطقة وإسرائيل وبناء تحالف جدي ضد إيران. هذا الدور سيضع بالتأكيد كوابح مهمة على أي تفكير لاتباع سلوك أمريكي متشدد في مواجهة السعودية. ويبدو أن إدراك السعودية لعمق المصالح المتبادلة مع أمريكا، ودورها المحوري في المنطقة هو الذي دفعها لتكون من بين المهتمين لبايدن على الرغم من علاقاتها المميزة مع ترامب، والتذكير في برقية التهئة بالتحالف القائم بين البلدين لقرن من الزمن.

ختاماً، وعلى الرغم من أنه من المبكر إعطاء حكم نهائي على سياسة إدارة بايدن في العالم، لكنها وان كانت ستشهد تغييرات كبيرة في ملفات دولية أساسية، فأنها لن تشهد على الأرجح، تغييرات كبرى في الملفات الأساسية الثلاث في الشرق الأوسط (مكافحة الإرهاب، أمن إسرائيل والملف الإيراني). أما فيما يخص السعودية فيبدو أننا سنشهد مزيجاً من الواقعية السياسية ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان عند التعامل مع هذا الملف.

*الدكتور منقذ داغر هو مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعضو مجلس إدارة مؤسسة جالوب الدولية.

الامتحان الأهم لبايدن: إدارة التحالفات والخصومات

اندريه بنت عربية

أمريكا في مأزق ديمقراطي هو عملياً مأزق الرئيس دونالد ترمب: رفض الاعتراف بخسارة المعركة وتسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب جو بايدن.

وليس في أمريكا والعالم من يعرف ما الذي يمكن أن يفعله بالسلطة رئيس خائف ويأس في المدة الباقية من ولايته حتى ٢٠ يناير (كانون الثاني) المقبل.

فلا هو احترام في سلوكه تقاليد الرؤساء وراعى في قراراته الحكمة التقليدية. ولا هو يتصرف الآن على أساس أنه صار "بطة عرجاء" بحسب التقليد الأمريكي، بحيث يمتنع عن اتخاذ قرارات دراماتيكية من دون التشاور مع الرئيس المنتخب.

لكن الواقع أن اللعبة انتهت، وأن "الإستابليشمنت" التي تحمي مصالح القوة العظمى تفرض الرضوخ على من يتحدّاه، والكل يعرف ما الذي سيبدأ بفعله بايدن منذ اليوم الأول في المكتب البيضاوي، ومختصره هو إلغاء معظم ما فعله ترمب ضمن شعار "أمريكا أولاً" الذي كانت ترجمته العملية "أمريكا وحيدة" كما قال بايدن. ديفيد سينجر في "نيويورك تايمز" طالب بـ"إنهاء جدران أمريكا أولاً"، وفريق عمل بايدن، وهو من المحترفين، بدأ يضع الخطط للعودة إلى "التحالفات" التي سمّاها والتر ليبمان "درع الجمهورية" ومواجهة الخصوم.

ما فعله ترمب

فما فعله ترمب هو إهانة الحلفاء في أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية وكندا والمكسيك، والتودّد إلى الخصوم في الصين وروسيا وكوريا الشمالية، والنتيجة خسارة صدقية أمريكا لدى الحلفاء، واستهتار الخصوم بها إلى حدّ أن سياسة ترمب الارتجالية في التودّد والخصومة أدت إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية.

في محاضرة أمام معهد "تشاتام هاوس" في لندن، قال أنطوني بلينكن، وهو من فريق بايدن، إن العالم لا يزال يحتاج إلى أمريكا التي تحتاج هي أيضاً إليه، هي لعبت على مدى ٧٥ عاماً "الدور القيادي في تنظيم العالم، كما صنعت كثيراً من الأخطاء"، وعندما "حاولت دول أخرى اللعب مكان أمريكا، أو أسوأ لا أحد حاول، انتهينا في فراغ مملوء بأحداث سيئة"، لكن العودة إلى العمل كأنّ العالم لا يزال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أو حتى ما بعد الحرب الباردة، لم تعد ممكنة. حتى العودة إلى الوضع الذي كان في أمريكا والعالم قبل مجيء ترمب إلى البيت الأبيض تبدو تبسيطاً لوضع متغير ومعقد. فالنظام الليبرالي العالمي الذي "قادته أمريكا لن يُستعاد

بعد رحيل ترمب، لأنه شذوذ تاريخي جاء خلال ظروف وشروط تغيرت"، بحسب ميلا راب هوبر وريبيكا فريدمان ليسنر في "فورين أفييرز"، وهما تركزان على خصمين لأمريكا في اللعبة الجيوسياسية، "روسيا كقوة ثار، والصين كمنافس حقيقي"، في حين يتحدث الصحافي الألماني جوزف جوف عن "عالم قوتين ونصف" أي أن أمريكا والصين قوتان وروسيا نصف قوة.

"المنافس الاستراتيجي"

بايدن يضع الصين في مرتبة "المنافس الاستراتيجي" لا "العدو الاستراتيجي"، ويتوعد "روسيا بدفع ثمن" تدخلها في الانتخابات الأمريكية ضده لمصلحة ترمب.

لكن اللعبة مع الصين وروسيا تختلف عن اللعبة مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، الاتحاد السوفياتي كان قوة عظمى مقابل أمريكا والغرب من خارج النظام العالمي الليبرالي، مع جاذبية أيديولوجية والعمل كقوة تغيير ثوري في العالم.

أما الصين وروسيا، فإنهما لاعبان مشاركان في النظام العالمي وعضوان في منظمة التجارة العالمية. الصين تملك القوة الناعمة وتُنمي القوة الخشنة، وتستعد، لا فقط لتصبح الاقتصاد الأول قبل الاقتصاد الأمريكي بل أيضاً لأن تكمل عام ٢٠٣٥ "التحديث الثوري" قبل سنوات من الحد الذي رسمه دينغ شياوبنغ في الثمانينيات، وهو عام ٢٠٥٠.

لم تعد قوة تغيير

وروسيا لم تعد قوة تغيير بل صارت قوة ستاتيكو، وهي لا تملك حالياً القوة الناعمة التي كانت لها أيام القياصرة وأيام السوفيات، لكنها تستخدم قوتها الخشنة بشكل ذكي في صراعات أكثر من بلد. أما أمريكا التي تملك القوة الخشنة والقوة الناعمة أكثر من أي بلد آخر، فإنها تمارس سياسة القوة بشكل خاطئ أحياناً، بحيث تفيد أعداءها كما فعلت في غزو أفغانستان والعراق والحرب التجارية الأخيرة مع الصين. لكن اللعبة لم تبقَ بين الكبار فقط، فهناك قوى إقليمية تلعب أدواراً تتجاوز حدودها مثل إيران وتركيا وإسرائيل، وبايدن يريد ضبط هذه القوى وهو يخوض التنافس الجيوسياسي مع الكبار. ونصيحة بن رودس، نائب مستشار الأمن القومي في رئاسة باراك أوباما له هي "ومن المهم والحيوي رؤية فرص، لا في الماضي بل في الحاضر". وبايدن أعتق في الخبرة من كل اللاعبين في الساحة.

المليشيات... أداة لتفكيك المنطقة

تهدد استقرار الدولة الوطنية في المنطقة العربية

مجلة (المجلة) اللندنية،

بواسطة أحمد طاهر: باكو: لم تكن فكرة إنشاء مليشيات للعنف والقتل والإرهاب وليدة اندلاع الثورة الإيرانية في أواخر سبعينات القرن المنصرم، إذ درجت العديد من الدول والجماعات التنظيمية مثل جماعة الإخوان الإرهابية على إنشاء مليشيات تابعة لها، للقيام بالأعمال غير المشروعة، وفي الغالب تعمل هذه المليشيات بشكل سري وفي الخفاء، وحينما يكتشف أمرها تعلن الدول والجماعات التي أنشأتها ودعمتها عن عدم مسؤوليتها عن هذه المليشيات بل ربما تكون هذه الدول وتلك الجماعات في مقدمة الصفوف، لإدانة ما ارتكبه هذه المليشيات من أعمال غير شرعية، يدلل على ذلك ما جرى في محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر فيما يعرف بحادث المنشية بالإسكندرية والتي وجهت كافة أدلة الاتهام إلى جماعة الإخوان من خلال جهازها السري (التنظيم الخاص) الذي لم تكن تلك الحادثة هي الأولى من نوعها التي يرتكبها، وإنما سبق أن ارتكب العديد من حوادث الاغتيال ما قبل ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ منها جريمة اغتيال أحمد ماهر باشا في البرلمان المصري، وكذلك النقراشي باشا ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري الأسبق عبد القادر فهمي. ورغم تأكيد كافة الأدلة على مسؤولية جماعة الإخوان عن هذه الجرائم، إلا أنها أصرت على النفي مدعية عدم وجود مثل هذه المليشيات المسلحة الإرهابية، رغم مشروعية وجودها وفقا لأيديولوجيا الجماعة ومنطق تفكيرها الذي يعتبر أن هذه المليشيات هي الأداة الخشنة في تنفيذ سياساته إلى جانب أدواتها الناعمة المتمثلة في العمل الدعوي والخيري والسياسي.

ولكن مع قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تغيرت النظرة إلى طبيعة عمل مثل هذه المليشيات، إذ أعطتها الصك للعمل بشكل علني بل ورسمي مع إقدام نظام الملالي على تأسيس ما سمي الحرس الثوري الإيراني الذي أسس عقب قيام الثورة مباشرة في ٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٧٩ بحجة دوره في حراسة الثورة ومكاسبها كما تنص على ذلك المادة ١٥٠ من الدستور الإيراني المحددة لمهام الحرس الثوري، حيث يمتلك هذا الحرس ستة فروع رئيسية تتمثل في القوات البرية، والقوات الخاصة (فيلق القدس)، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوات الباسيج، ليصبح أقرب إلى جيش نظامي، بل يتفوق عليه فيما يسند إليه من مهام كبرى داخلية وخارجية، وهو ما جعل البعض يعقد مقارنة بينه وبين أكبر التنظيمات العالمية الشبيهة له وتحديدا وحدات ما عرف بـ«شوتزتاغل» النازية التي لم تكن تمتلك المزايا الاقتصادية المؤثرة مثل الحرس الثوري الإيراني.

ما نود قوله إن الثورة الإيرانية أعطت شرعية ومشروعية تشكيل مليشيات مسلحة تمارس الأعمال الإرهابية بمقتضى أحكام الدستور والقانون، وهذا ما جعل ثمة تطورا مهما في صناعة المليشيات الإرهابية ما بعد الثورة الإيرانية، إذ لم يقتصر الأمر على الداخل الإيراني فحسب، بل امتد هذا الأمر إلى خارجه، فدعمت إنشاء مليشيات في كافة المناطق التي تستهدف إيران تعزيز نفوذها فيها، كما هو الحال في لبنان واليمن وسوريا والعراق. مع الأخذ في الاعتبار نقطة مهمة تتعلق بمدى التشابه بين جماعة الإخوان الإرهابية والثورة الإيرانية، في

الهدف من تأسيس مثل هذه الميليشيات، إذ يرجع السبب وراء ذلك إلى المنطق الحاكم لرؤيتهما، ففي الوقت الذي طرح فيه مؤسس جماعة الإخوان حسن البنا فكرة أستاذية العالم بما يستوجبه ذلك من تأسيس أذرع وفروع في مختلف دول العالم، وهو ما دفعه إلى تأسيس التنظيم الدولي لجماعة الإخوان عام ١٩٨٢، ذلك التنظيم الذي استهدف الدفاع عن الجماعة وتقديم صورة مثالية عن أيديولوجيتها، وكذلك كان مصدرا مهما من مصادر تمويلها، نجد الأمر ذاته يتفق مع فكر مؤسس دولة الملالي (الخميني) الذي عبر عنه الدستور الإيراني فيما يعرف بمبدأ تصدير الثورة ومساندة المستضعفين في مختلف دول العالم، إذ تطلب الأمر أن يكون للملالي وكلاء في المناطق التي تستهدف وجودها من خلال مؤيديها، هكذا بدأت طهران تنشئ ميليشيات مسلحة في هذه المناطق، تكون تابعة لحرصها الثوري الذي يقدم لها الدعم المادي والمعنوي وكافة اللوجستيات. ومن الجدير بالإشارة أن توجه إيران إلى إنشاء مثل هذه الميليشيات المسلحة إنما يرجع إلى عدة عوامل، يمكن أن نجملها فيما يأتي:

الأثر الأكبر للميليشيات في تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية لبطس هيمنتها على المنطقة، إذ إنها تسعى إلى تأسيس مثل هذه الميليشيات من أبناء الدول التي يوجد في تركيبها السكانية نسبة من الشيعة وتعاني من حروب وصراعات داخلية كما هو الحال في حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن وبعض العناصر المساندة للنظام السوري، الأمر الذي أعطى لإيران مساحة أكبر للتحرك داخل هذه الدولة والتأثير في قراراتها.

الميليشيات أقل تكلفة، إذ يعد تأسيس هذه الميليشيات ودعمها وتدريبها ماديا أقل تكلفة في تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية مقارنة باللجوء إلى الأداة العسكرية سواء التقليدية أو غير التقليدية. تجنب إيران الصدام المباشر في جوارها الجغرافي، إذ تمكنها هذه الميليشيات من انتهاز سياسة الحرب بالوكالة بدلا من الحرب المباشرة، استفادة من الخبرة السابقة التي حصدها من حربها مع العراق والتي أثبتت أن الإيرانيين قد لا يجيدون الحرب التقليدية المباشرة.

ومن نافل القول إن هذه السياسة التي مكنت طهران من تعزيز هيمنتها في بعض الدول العربية كما سبقت الإشارة والتي توافر فيها الشرطان: تركيبة سكانية بها نسبة من الشيعة، حالة حرب أو صراع داخلي، قد دفعت أطرافا إقليمية أخرى استهدفت تبني ذات السياسة الإيرانية في تعزيز دورها هي الأخرى في بعض هذه الدول وهو ما ينطبق جليا على السياسة التركية في علاقاتها مع الجوار السوري والعراقي، بل وامتدت سياستها إلى خارج هذا الجوار، كما هو الحال في ليبيا، مستفيدة في ذلك من شرطين أيضا، هما: وجود تنظيم لجماعة الإخوان، حالة حرب داخلية، ليتمكنها ذلك من تشكيل ميليشيات مؤيدة لها في هذه الدول، مدعومة في ذلك من جانب الدولة القطرية التي تمثل المحفظة المالية للإنفاق على هذه الميليشيات. وهذا ما يؤكد على وحدة الهدف والاستراتيجية التي تحكم عمل إيران وجماعة الإخوان الإرهابية، إذ تمثل سيطرة الجماعة على نظام الحكم في كل من تركيا وقطر السبب الرئيسي في تبني ذات الاستراتيجية الإيرانية في تأسيس الميليشيات المسلحة وزرعها في الدول التي تستهدف تواجدها، ويظل الاختلاف الوحيد بين النهجين في توجهات هذه الميليشيات عقائديا، إذ تدعم إيران الميليشيات الشيعية، في حين تقدم تركيا وقطر الدعم المالي والمعنوي واللوجيستي إلى الميليشيات السنية على غرار دعمهما لتنظيم داعش الإرهابي.

تركزت هذه الرؤية في محورين مهمين: الأول، أن الدور الإيراني في صناعة الميليشيات لم يكن مستحدثا وإنما أعطى لهذه الميليشيات وجودا وعملا مشروعاً، فضلا عن الدعم المستمر والتوجيه الدائم لتحركها بما يخدم المصالح الإيرانية على حساب مصالح شعوب المنطقة وأمنها. أما المحور الثاني، فيتمثل في انتقال التجربة

الإيرانية إلى الدول التي تحكمها جماعة الإخوان الإرهابية لتبني النهج ذاته في تأسيس ميليشيات مسلحة تنتشر في مختلف الدول حيث تسعى هذه الحكومات إلى تحقيق مصالحها داخلها.

ومن هذا المنطلق، يصبح التساؤل المطروح: إلى أي مدى يمكن مواجهة هذه السياسة الإيرانية الإخوانية في تأسيس ميليشيات تعمل على تفكيك الدول عبر إثارة النزاعات والحروب والصراعات بين مواطنيها وضد أنظمتها الحاكمة؟ وتأتي الإجابة في ثلاثة محاور على النحو الآتي: الأول، يتعلق بدور الإعلام بمختلف صوره لكشف هذه العلاقة السرية بين الطرفين، منعا لمنحهم الفرصة لكسب مزيد من الأتباع، ولعل ما جرى في العراق ضد تزايد الدور الإيراني يؤكد على أهمية الوعي كخطوة رئيسية في سبيل المواجهة، وهو ما حدث في لبنان مع خروج الشعب اللبناني ضد هيمنة حزب الله الساعي إلى فرض سطوته على مقدرات الدولة اللبنانية، كما لا يمكننا أن نغفل الموقف الشعبي الواعي لكل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين في أوائل هذا العقد وتحديدا خلال فترة الاضطرابات التي شهدتها المنطقة (٢٠١٠-٢٠١٣)، إذ أدرك الشعبان خطورة المخطط الإيراني في تعزيز استقرار دولهما فكانت المساندة الشعبية للقيادة السياسية في البلدين. والمحور الثاني، يتعلق بدور الدولة في تعزيز روابطها المجتمعية عبر معالجة بعض التأثيرات الناجمة عن تبني بعض السياسات الاقتصادية الإصلاحية على الأوضاع الاجتماعية لبعض الفئات المهمشة والضعيفة والتي تصبح فريسة مناسبة لتلك الجماعات للإيقاع بها في شباكها، مستغلة احتياجاتها وأوضاعها المعيشية، وهو ما أدركته كثير من الدول العربية، فيما تبنته من سياسات وما اتخذته من إجراءات اجتماعية لحماية الفئات الأكثر احتياجا في المجتمعات. أما المحور الثالث، فيتعلق بالتأكيد على دور المؤسسات الدينية الرسمية وتحديدا الأزهر الشريف وفروعه وجامعاته في إجلاء الصورة التي تحاول هذه الجماعات طمسها أمام الرأي العام الداخلي والعالمي، بأن ثمة بونا شاسعا بين صحيح الدين الإسلامي وما تدعيه هذه الجماعات من خطابات مضللة وما تمارسه من سياسات خاطئة، تبرئة للدين الإسلامي، وكشفا للغطاء الذي تحاول أن تلتحف به هذه الدول والتنظيمات التابعة لها لخداع الأتباع بصحة موقفها.

إجمال القول إن المخاطر المترتبة على تأسيس ميليشيات مسلحة شيعية بدعم إيراني أو سنية بدعم تركي - قطري، تمثل تهديدا للدولة الوطنية في المنطقة العربية، إذ تلعب هذه الميليشيات دورا جوهريا في إثارة الصراعات والنزاعات والحروب داخل هذه الدول بما يهدد لحميتها الوطنية وتماسكها المجتمعي، بما يتطلب الانتباه إلى مدى التشابك والارتباط بين الجانبين في تحريك هذه الميليشيات المسلحة بما تمارسه من أعمال إرهابية، مع الأخذ في الحسبان الرؤية الممتدة إلى تأسيس مثل هذه الميليشيات في الدول الغربية بهدف التأثير على مواقفها وتوجهاتها ضد الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، وهو ما نجحت فيه إلى حد ما، حينما دافعت بعض هذه الدول عن سلوكيات بعض هذه الجماعات تحت غطاء أن بعضها لم يرتكب جرائم عنف وإرهاب، إلا أن الأمر قد تجلّى مع الأحداث الأخيرة التي وقعت في بعض الدول الأوروبية، كما هو الحال في فرنسا والنمسا، لتسرع هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة هذه التنظيمات وأذرعها المنتشرة فيها والتي استفادت من جو الحرية والديمقراطية التي يتواجد في هذه الدول، في حين أنهم لا يؤمنون بهذه الحريات التي يتمتعون بها، وهو ما يستوجب تكامل الجهود الوطنية والإقليمية وكذلك الدولية، في مواجهة هذا الخطر الذي تمارسه تلك الميليشيات التي تعد أداة في يد الدول الداعمة لها، تنفذ سياستها وتحقق مصالحها على حساب مصالح الدول التي يوجدون فيها، وعلى أمنها وأمن شعوبها واستقرارهم.

في نقد الشعبوية الديمقراطية

صحيفة (العرب) اللندنية؛

اعتاد صف القوى الديمقراطية العربية معارك نقض الخطاب الشعبوي الاستبدادي، إلا أن هذه القوى تحتاج نقداً ذاتياً لخطابات شعبية تنخر في صفوفها بدورها. في كتابه الصادر أخيراً، "الانتقال الديمقراطي وإشكالياته .. دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، قدّم عزمي بشارة عرضاً بالغ التعمق للأفكار النظرية العالمية ذات الصلة، ثم تطبيقاً على واقعنا العربي. وفي هذا السياق، تحدّى الكتاب أفكاراً عديدة منتشرة بين كثيرين من شباب الربيع العربي. من حيث المبدأ، لا ينحاز الكتاب إلى الثورة كقيمة طهرانية تؤدي إلى الأفضل دائماً، بل بالعكس يثبت أن الثورات الجذرية العنيفة تنتهي غالباً بتأسيس نظم سلطوية جديدة، كما حدث في الثورة الإيرانية أو الثورة البلشفية. ومن اللافت أن بشارة تطرق إلى الفكرة نفسها مبكراً، في كتابه المهم الصادر عام ٢٠٠٧، "في المسألة العربية"، وفيه أن الثورات لا تؤدي إلى الديمقراطية إذا لم يتلها إصلاح. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي الإصلاح التدريجي إلى ثورة بمعنى تغيير النظام. وفي كتابه الجديد، طور الفكرة إلى نموذج "الثورات الإصلاحية"، حيث يخرج الشعب للضغط على النظام القائم لتقديم إصلاحات، كما حدث في تونس ومصر.

يطرح الكتاب سؤالاً تأسيسياً: ما الديمقراطية؟ يستعرض تعريف شيفورسكي وجون رولز بوصفها "تسوية إجرائية واتفاقاً على قواعد اللعبة من دون أن يتنازل أحد عن أفكاره"، حيث يمكن التوافق على الإجراءات ويستحيل التوافق على "الجوهر"، أي ما يميز كل تيار. ولكن بشارة يسأل في أكثر من موضع: هل الحقوق والحريات مسألة إجرائية أم جوهرية؟ يشدّد على أن هذا السؤال كان عاملاً رئيسياً في ضرب الربيع العربي، حيث واجهت بعض الدول العربية استقطاباً دينياً علمانياً، وكان ذلك من أسباب انحياز تيارات علمانية إلى الاستبداد خوفاً على نمط حياتها، بالضبط كما انحازت البرجوازية الألمانية في الثلاثينيات إلى النازية خوفاً من الشيوعية. يستخلص بشارة: "لا بد من إدراج بعض المبادئ القيمة ضمن التسوية الإجرائية لأي نظام ديمقراطي مقبل، أو إقامها إذا لزم الأمر". يستشهد بدراسات عن أمريكا الجنوبية، حيث لم يتم الانتقال إلا بتقديم اليسار تنازلات ليثبت أنه "صالح للحكم". تم التوافق على منع "قتل الملك في لعبة الشطرنج"، وهو هنا حقوق الملكية الفردية. والقيّد الثاني هو "يحظر أخذ الملكة"، أي المسّ بالقوات المسلحة، باعتبارها حامية للتقيد الأول.

عقيدة شعبية أخرى هي اعتبار الديمقراطية والانتخابات النزهة حلاً لكل المشكلات. يشدّد الكتاب على "راهنية الديمقراطية"، و"نزع السحر" عنها، فهي ليست مرحلة تاريخية طبيعية، بل هي نتاج اجتهاد بشري، وقد تؤدي نتائجها إلى الإحباط الشعبي إذا لم يحدث تحسّن سريع في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. وتتطلب الديمقراطية شروطاً، أبرزها "الإجماع على الدولة"، ووجود مؤسسات محترفة قائمة، وهنا يضرب مثلاً بالحالة الليبية، حيث أدت الانتخابات المبكرة إلى تعميق الشروخ وليس حلها. ولا تقدم الديمقراطية حلاً تلقائياً للمسألة الطائفية، ولن تغير الصناديق وحدها من واقع لبنان والعراق. ويرفض الكتاب عبر سرد مطول ادعاءات الاستبداد عن شرط الثقافة الديمقراطية المسبقة لدى الشعب، فقد قامت ديمقراطيات بالفعل في مجتمعات زراعية أو فقيرة أو غير متعلمة. حين نشأت الديمقراطية في الهند كان معدل دخل الفرد ٥٥٦ دولاراً. لقد سقطت نظرية "التحديث" بفعل الأمر الواقع. لكنه في المقابل يؤكد على شرط وجود ثقافة ديمقراطية لدى النخب السياسية، وتمكنها من إنجاز توافقات لطمأنة كل الأطراف، بما فيها رجال النظام القديم، بأن التنافس السياسي ليس صفرياً، ولن يفقد الخاسر كل شيء. وهنا، يجب أن نتذكّر مواقف بعض الرافضين أي أطر من العاملين، التنظيمي والحزبي، والرافضين أي "مساومة" على الرغم من أنها جوهر العمل السياسي والديمقراطية.

شرط آخر يطرحه الكتاب، وهو موقف المؤسسة العسكرية. وهنا يخالف أحلاماً طوباوية ثورية، حيث يشدّد على أن تجارب الربيع العربي أثبتت استحالة نجاح أي ثورة إذا وقف الجيش موحداً ضدها، ولا بديل عن إقناع الجيش بالحياد أو التوافق مع جناح منه. في المجمل، يعد الكتاب دليلاً مثالياً لكل الحركات والأفراد الطامحين إلى الانتقال الديمقراطي في العالم العربي. شجاعة أن يصارح المرء قاعدته بما لا تودّ أن تسمع، لا تقل عن شجاعة مواجهة الخصوم.

حرب التيغراي: ثلاث رؤى لمستقبل الصراع داخل إثيوبيا

مركز المستقبل للدراسات المتقدمة

د. حمدي عبدالرحمن: على الرغم من أن إثيوبيا كانت تمثل في أعين الغرب وكثير من الحالمين رمز الصعود الإفريقي، فإنها نتيجة صراع السياسة وصدام الأيديولوجيات تنزلق اليوم نحو حرب أهلية عنيفة في ظل تفشي جائحة (كوفيد-١٩)، وتصاعد حدة الصراعات العرقية. لن يقف القتال في حال استمراره عند حدود ولاية التيغراي شمال البلاد، ولكن آثاره قد تشمل دول الجوار، ولا سيما إريتريا والسودان والصومال، بل ويمكن أن تشمل كذلك منطقة قوس الأزمة في العالم العربي وشرق المتوسط. ويأتي في السياق تصاعد حدة التوترات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل نتيجة فشل كل من إثيوبيا ومصر والسودان في الاتفاق على نهج تفاوضي جديد لتسوية النزاع المستمر منذ سنوات حول سد النهضة الكبير بسبب تعنت حكومة "أبي أحمد". وقد حذر الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في تصريح مثير للجدل من أن مصر قد ينتهي بها الأمر إلى تفجير السد، الذي يمثل تهديداً وجودياً لها.

دوافع التصعيد العسكري:

في يوم ٤ أكتوبر ٢٠٢٠، اتهم رئيس الوزراء "أبي أحمد"، الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بمهاجمة معسكر القيادة الشمالية، ومحاولة نهب الأسلحة والمعدات العسكرية. وقال: "إن قواتنا الدفاعية.. صدرت لها أوامر بتنفيذ مهمتها لإنقاذ البلاد، حيث تم تجاوز النقطة الأخيرة من الخط الأحمر. وسوف يتم استخدام القوة كإجراء أخير لإنقاذ الشعب والبلد". وقد تم التصعيد من خلال قطع كافة وسائل النقل والاتصال بإقليم التيغراي، وفرض حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر في المنطقة، بالإضافة إلى استبدال حكومة الإقليم بإدارة معينة من قبل السلطة الفيدرالية. وبالنظر إلى حالة موت السياسة، ورفض الطرفين الاعتراف بشرعية الآخر، فإننا أمام حالة من الصراع العنيف الممتد التي قد تهدد بنية الاتحاد الإثيوبي ذاته.

إن خيار الحرب غير الرشيد يمكن أن يؤدي إلى إنهاك الدولة الإثيوبية التي تعرضت بالفعل للعديد من التحديات السياسية الخطيرة، ويمكن أن يؤثر أيضاً على أمن واستقرار منطقة القرن الإفريقي وما وراءها. وعلى الرغم من أن التيغراي يمثلون نحو ٦٪ فقط من إجمالي عدد سكان إثيوبيا البالغ ١١٠ ملايين نسمة، إلا أنهم يحتفظون بقوات عسكرية مدربة ومنظمة بشكل جيد، حيث يبلغ قوامها وفقاً لتقديرات مجموعة الأزمات الدولية ٢٥٠ ألف شخص. وقد استفادت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي سيطرت على الائتلاف الحاكم في إثيوبيا لعقود من الزمن من وجودها في السلطة لتعزيز مكانتها الاستراتيجية شمال البلاد.

لقد توترت العلاقة بين التيغراي والحكومة الفيدرالية منذ عام ٢٠١٨، وذلك بعد تولي "أبي أحمد" زمام السلطة في البلاد، حيث اشتكى قادة التيغراي من استهدافهم ظلماً في محاكمات فساد، وعزلهم من مناصب عليا، ومحاولة شيطنتهم سياسياً بإلقاء اللوم عليهم في المشاكل التي تعاني منها البلاد. بيد أن أحد العوامل المهمة في الأزمة الأخيرة هو تأجيل الانتخابات الوطنية بسبب جائحة (كوفيد-١٩). كان من المقرر إجراء هذه الانتخابات الوطنية في أغسطس ٢٠٢٠، لكن مسؤولي الانتخابات قرروا تأجيل جميع عمليات التصويت إلى أجل غير مسمى بسبب هذه الجائحة الصحية. رفض إقليم التيغراي هذا التأجيل، ومضى قدماً في إجراء الانتخابات الإقليمية في سبتمبر ٢٠٢٠ والتي اعتبرتها حكومة "أبي أحمد" غير شرعية. واليوم يطالب كل طرف بنزع الشرعية الدستورية عن الطرف الآخر.

تصادم الأيديولوجيات:

لا يخفى أن جوهر الصدام الحاصل اليوم في إثيوبيا هو سياسي أيديولوجي، ولا سيما بين تيار الفيدراليين المدافعين عن الدستور الذي أقر مبدأ الفيدرالية العرقية، وتيار الوحدويين الذي يؤمن بأهمية الدولة القومية، وزيادة سلطة المركز على حساب الأقاليم. لقد كان العامل الرئيسي الذي شكّل الفيدرالية العرقية في إثيوبيا، هو الموقف السياسي الهش للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التي وصلت إلى سدة الحكم قهراً في عام ١٩٩١. لقد وجدت هذه الجبهة التي تمثل جماعة التيغراي نفسها في حاجة إلى تأكيد شرعيتها تجاه غيرها من الجماعات العرقية. كان الدافع وراء هذا السعي هو الرغبة في تبني سياسة مغايرة لاستراتيجية الأمهرة الخاصة بالاستيعاب والدمج الوطني خلال الفترة الإمبراطورية، أو حتى فرض المركزية عنوة خلال فترة الحكم العسكري. لقد كان الهدف الأساسي للدستور العرقي الذي تبناه الائتلاف الحاكم -آنذاك- هو مواجهة هذا التحدي دون تعريض السلطة السياسية لجبهة التيغراي للخطر. وبالفعل نجحت جبهة التيغراي في مسعاها، حيث تمكنت من ترسيخ مكانتها المهيمنة سياسياً من خلال القضاء على بنية الحكم القديم، وخلق هيكل سياسي جديد للحكم.

عندما جاء "أبي" للسلطة حاول أن يجد لنفسه قاعدة للشرعية والولاء من خلال إحياء مفهوم الإثيوبانية والقيم المشتركة، والتخلي عن مفهوم الفيدرالية العرقية، وهو ما مثله ظاهرياً خطاب المصالحة الذي تبناه في الفترة الأولى من حكمه. غير أنه جاء بنتائج عكسية، حيث عارضته التيغراي وحزب الأغلبية في أوروميا. وعندما اشتد الصراع واتخذ منحى عنيفاً تبنى "أبي أحمد" نفس الاستراتيجيات التي تعامل بها النظام القديم منذ العصر الإمبراطوري للتخلص من المعارضة. لجأ "أبي" إلى بني قومه (أولاد عمومته من أوروميا وأولاد أخواله من الأمهرا) ليستعين بهم في حربه على التيغراي، وكان ذلك واضحاً من التغيرات الكبيرة في قيادات الأجهزة الأمنية والجيش والاستخبارات ووزارة الداخلية. ولعل ذلك يعكس تصدعاً -ولو خفياً- في قيادة حزب الازدهار الحاكم، أو استشراقاً لطول أمد الحرب في الإقليم الشمالي.

وفي ظل اشتداد حدة الصراع وسقوط العديد من الجرحى والقتلى من الطرفين، بل واستخدام سلاح الجو" قد تبدو سيناريوهات المستقبل أكثر قتامة. ويُمكن من خلال قراءة معطيات الواقع والبناء على أحداث الماضي استشراق ثلاث رؤى لمستقبل الصراع داخل إثيوبيا على النحو التالي:

سيناريو "التسلطية التنموية":

ثمة فئة جديدة من التسلطية السياسية في الحكم يمكن أن تُطلق عليها "التسلطية التنموية"، والتي تشير إلى وجود حكومات ديمقراطية من الناحية الاسمية، ولكنها تنجح في توفير أعمال وخدمات عامة مهمة للمواطنين، بينما تمارس السيطرة على كل جانب من جوانب المجتمع تقريباً. وهنا يُمكن أن تكرر إثيوبيا، في ظل زعامة "أبي أحمد" وفي حالة تمكنه من احتواء الصراع في تيغراي، النموذج الرواندي في التنمية. في منتصف التسعينيات، تم تصنيف كلا البلدين من بين أفقر الدول في العالم، حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ١٥٠ دولاراً أمريكياً. في ذلك الوقت، كان كلٌّ منهما قد خرج من حروب أهلية دامية خلفت الملايين من القتلى، ودمرت البنية التحتية، بالإضافة إلى أن إثيوبيا واجهت مجاعة مدمرة. هذه الأوضاع جعلت التوقعات بشأن مستقبل النمو الاقتصادي في البلدين تبدو قاتمة. ومع ذلك، حدث تقدم سريع خلال ٢٥ عاماً

فقط، وعلى الرغم من كل الصعاب، يمكن القول إنهما أكثر دولتين ديناميكيتين من الناحية الاقتصادية في إفريقيا بأكملها. وكان يشار إليهما على أنهما رمز لقصة الصعود الإفريقي. لقد وصلت معدلات النمو الاقتصادي السنوي (حوالي ١٠٪ و ٧٪ في إثيوبيا ورواندا على التوالي خلال العقد الماضي)، كما انخفضت معدلات الفقر بشكل واضح.

لقد عمل "أبي أحمد" على تكريس سلطته وبسط نفوذه في المركز، بحيث يكون حزب الازدهار هو الوسيلة الرئيسية له، مع الحفاظ على الأقاليم الاتحادية في وضع تابع. كان عليه أن يتخلص من المنافسين المحتملين بما في ذلك القيادات الصاعدة في أوروميا، التي تحتضن العاصمة أديس أبابا، والتي يطالب قادتها بمزيد من الحكم الذاتي ودعم خيار الفيدرالية العرقية. وربما كان خيار تأجيل الانتخابات وتبني التدخل العسكري في التغير التي شكلت التحدي الأبرز لسلطة رئيس الوزراء فرصة مواتية لتحقيق طموحات "أبي أحمد" وإن كانت على حساب وعوده الديمقراطية. ربما تُساعد ظروف جائحة (كوفيد-١٩) وانشغال الولايات المتحدة بقضية الانتخابات الرئاسية "أبي أحمد" على تحقيق رؤيته، وفرض مفهومه للهوية الإثيوبية الجامعة، ولو بتحالف الأمهرا والأورومو الذين يشكلون نحو ثلثي سكان إثيوبيا. لكن يظل السؤال المطروح: ما هو الثمن الذي تدفعه إثيوبيا لتحقيق تلك الرؤية؟.

سيناريو تراجع الدولة:

تُهدد المواجهة العنيفة في تيغراي بإثارة صراعات عرقية وإقليمية أخرى في إثيوبيا. فإذا استطاع تيغراي إطالة أمد المواجهة فقد يدفع ذلك زعماء أقاليم أخرى إلى تحدي حكومة "أبي أحمد"، والحد من محاولاته لتعزيز السيطرة الفيدرالية على مناطقهم. لقد اندلعت بالفعل عدة صراعات عرقية في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك أعمال شغب واسعة النطاق في أعقاب اغتيال الموسيقي والناشط الأورومي "هاتشالو هونديسا" في ٢٩ يونيو، مما أدى إلى حملة اعتقالات حكومية ضد نشطاء الأورومو. كما اندلعت اشتباكات عنيفة بين مجموعات العفر والعيسى نتيجة ميراث طويل من الصراعات العرقية والاقتصادية. كما تفكر مجموعات عرقية أخرى في منطقة الأمم والشعوب الجنوبية في إجراء استفتاءات لإنشاء مناطقها الخاصة بعد استفتاء سيداما الناجح لعام ٢٠١٩، والتي أصبحت بمقتضاه إقليمًا اتحاديًا يضم مجموعات "ولايتا" و"كيفا" و"غوراج" العرقية.

ولا يخفى أن تبعات وجود دولة فاشلة كبيرة بهذا الحجم سوف يؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة الإقليمية الأوسع للقرن الإفريقي. سوف يتحول انعدام الأمن والاستقرار في إثيوبيا بسرعة إلى أزمة إقليمية أعمق تضر بمبادرات الاستقرار التي عززتها أديس أبابا في السابق من خلال سياسة صفر مشاكل، وربما تقوض أو حتى تقلب عملية السلام مع إريتريا. إذ إن أي نزاع كبير بين جبهة تحرير تيغراي وأديس أبابا يمكن أن ينتهي في نهاية المطاف إلى تدخل إريتريا، التي تحتفظ بعلاقات سلام مع إثيوبيا. في الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي تحويل الموارد الوطنية الشحيحة لصالح الحرب التي تخوضها الحكومة الفيدرالية في تيغراي إلى الحد من قدرة إثيوبيا على إدارة مصالحها الإقليمية، ولا سيما في الأزمة الصومالية، كما أن زعزعة الاستقرار قد تنتشر وتؤثر على التحول السياسي الهش في السودان، والذي يتضمن وفقاً لاتفاق جوبا لعملية سلام السودان تسريح الميليشيات

النشطة في المناطق الحدودية السودانية التي لها صلات عرقية وعائلية عبر الحدود في إثيوبيا. وبالفعل عبرت عائلات إثيوبية وعسكريون الحدود المشتركة فراراً من الصراع في التيغراي، حيث وصلوا إلى ولاية القصارف السودانية.

سيناريو "جمهورية التيغراي":

في أكتوبر ٢٠٢٠، تحدث قيادة إقليم التيغراي "أبي أحمد" عندما رفضت أمراً حكومياً بإحداث تغيير في القيادة الشمالية للجيش المتمركزة في الإقليم. كانت هذه القيادة بالذات لها أهمية استراتيجية قصوى خلال الحرب بين إثيوبيا وإريتريا ١٩٩٨-٢٠٠٨. ووفقاً لمجموعة الأزمات الدولية، لا يزال أكثر من نصف أفراد قوات الدفاع الإثيوبية والمعدات العسكرية متمركزين في القيادة الشمالية. وعليه فإن صحت الأخبار عن انشقاق قادة وجنود المنطقة، وانضمامهم للتيغراي، فإن معنى ذلك إطالة أمد الصراع، وإعطاء فرصة لنمو الروح الانفصالية لدى أبناء الإقليم بما يُكرر التجربة الإريترية مرة أخرى. قبل إعلان التدخل العسكري في التيغراي كان هناك جدل محتدم يدور حول ما إذا كان ينبغي على تيغراي أن تشكل دولة مستقلة خاصة بها، أو أن تظل جزءاً لا يتجزأ من إثيوبيا. اتسم هذا الجدل بالحدية، بمعنى أنه مع أو ضد خيار الانفصال. وعلى الرغم من أن حركة استقلال تيغراي كانت خامدة بلا حراك في ظل الفيدرالية العرقية على مدى العقود الثلاثة الماضية، فإنها عادت إلى الحركة مرة أخرى في ظل الهجوم على الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي واستخدام سلاح الجو الفيدرالي في المعارك الدائرة شمال البلاد. وتزداد المخاوف مع وجود بند يسمح بالانفصال وفقاً لنص المادة ٣٩ من الدستور الإثيوبي والمزاج العدائي تجاه الحكومة الفيدرالية المتنامي في تيغراي، من أن يلوح شبح الانفصال مرة أخرى في الأفق. ومع استمرار أمد المعارك، سوف يمثل الإقليم تحدياً مركزياً لأديس أبابا ما لم يتم تبني حلول تفاوضية بما يسمح باحتواء القوميين التيغراي تحت مظلة الاتحاد الإثيوبي.

وختاماً، فإن تعقيدات المشهد في منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة سوف تجعل وجود دولة فاشلة بحجم إثيوبيا أمراً لا يمكن تحمل تبعاته إقليمياً ودولياً، كما أن القبول بانفصال دولة أخرى يكاد يكون مستحيلاً في ظل منظومة العلاقات الإفريقية البينية السائدة. يبدو أن رئيس الوزراء "أبي أحمد" حاول أن يمشي على نهج الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" ومغامراته في القوقاز وشرق البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا. إذ يرى "أبي أحمد" أن الفرصة سانحة في ظل انكفاء الولايات المتحدة على نفسها لتقرر من يخلف الرئيس "دونالد ترامب"، وهو ما يجعل القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) بدون توجيه واضح من واشنطن حول كيفية الرد على التوتر المتصاعد في القرن الإفريقي. إن تصعيد النزاع العسكري في تيغراي سوف يهدد في كل الأحوال جهود ترسيخ عملية السلام الإثيوبية الإريترية، ويزيد من معاناة النازحين واللاجئين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية الدولية، وربما يدعو كذلك قوى خارجية أخرى مثل تركيا إلى التدخل بما يعقد بصورة أكبر من ديناميات المشهد العام في إثيوبيا والقرن الإفريقي.



يومية توثيقية يصدرها مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

الانصات المركزي

الانصات المركزي انجاز صحفي ممتاز وهي بحق بنك للمعلومات و سجل للوثائق و المواقف .
انني اذ اتابع قراءتها يوميا ازداد اعجابا بها و تقديرا لجهودكم الخيرة . لذلك ابارك لكم و اشد على ايديكم
و اتعهد لكم بأن اكون لكم نصيراً و مسانداً و مساعداً

ح

أخوكم المخلص
مام جلال طالباني

www.pukmedia.com/ensat

Facebook: ensatpuk

ensatmagazen@gmail.com

Mobile: 0770 156 4347